



العِلاقات العراقيّة - الإيرانية
في ظلِّ الإحتلال الأمريكي للعراق
2011 - 2003

Iraqi-Iranian Relations
During American Occupation of Iraq
2003-2011

إعداد الطالب

عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان

قدّمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط

رمضان / 2011

تفويض

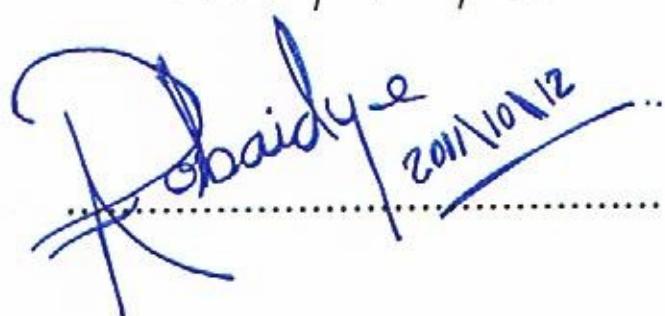
أنا الطالب "عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي"
أفowض "جامعة الشرق الاوسط" بتزويد نسخ من رسالتي
ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات،
أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي

التاريخ :

٢٠١١ / ١٠ / ١٢

التوقيع :



The signature is written in blue ink and appears to read "Abdurrahman Abdulkarim Abd Alsttar Albuaidy". A handwritten date "٢٠١١/١٠/١٢" is written vertically next to the signature.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـ :

(العلاقات العراقية- الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١)

وأجيزت بتاريخ : ٢٠١١ / ٨ / ٦

أعضاء لجنة المناقشة :

التوكيل

الجامعة

أعضاء اللجنة

الشرق الأوسط

١. أ.د. أحمد سليم البرصان (رئيساً ومحرراً)
(أستاذ العلاقات الدولية)

الشرق الأوسط

٢. أ.د. محمد عوض الهزيمة (عضواً)
(أستاذ الفكر وال العلاقات الدولية)

البلقاء التطبيقية

٣. أ.د. محمود شحادة خلف (متحناً خارجياً)
(أستاذ العلاقات الدولية)

شكر وتقدير

الحمد لله المنعم المتفضل ذي المناة والجود، الذي بشكره تدوم النعم وبذكره تطمئن القلوب، واصلي واسلم على سيدنا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد: اتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والعرفان لاستاذي الفاضل احمد سليم البرصان، على مابذله من جهد وارشاد وتوجيه خلال انجاز هذه الرسالة، فضلاً لا يرقى إليه شُكر، ولا يُحيطُه ثناء، فقد رعى البحث توجيهاً وتسديداً وإرشاداً، لقد كان خير العون والمعلم والمرشد، فله مني صادق الشكر والتقدير والامتنان.

كما اتقدم بخالص الشُكر والتقدیر لأساتذتي الافاضل في قسم العلوم السياسية بجامعة الشرق الأوسط وهم: الدكتور سعد فيصل السعد، والاستاذ الدكتور محمد عوض الهزایمة، كما اشكر الاساتذة الافاضل كل من : الاستاذ الدكتور امين مشاقبة والاستاذ الدكتور عبد المجيد العزام، والشُكر موصول إلى أستاذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في القراءة لهذه الرسالة، وستكون ملاحظاتهم موضوع اهتمامي، والتي هي بلاشك ستثرى الرسالة.

كما اتقدم بعظيم الشُكر والامتنان إلى أستاذتي الافاضل في قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد على اهتمامهم وتوجيههم لي خلال فترة دراستي في جامعة بغداد وهم: الاستاذ الدكتور حافظ الدليمي، والاستاذ الدكتور مثنى المهاوي، والاستاذة الدكتورة بلقيس الناصري، والاستاذ الدكتور غيث الربيعي، والاستاذ الدكتور حميد فاضل، والاستاذة الدكتورة رغد القرغولي، والاستاذ الدكتور سهيل الفتلاوي، وأشكر باقي الاساتذة الكرام على جهدهم ونصحهم وارشادهم لي.

وليس لي بعد هذا الا أن أُرجِّي الشُكر خالصاً لأحبابي وأصدقائي وزملائي الذين أمنوني بالمصادر والمراجع، وآزروني في مهني العلمية والمعيشية والنفسية، ومساعدتي في اخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود، ومنهم أخصّهم بالذكر: عدي اسعد الهلالي، زيد اسماء الرحمناني، حسين ابراهيم السلمان، احمد عادل الربيعي، زيد ليث الربيعي، بكر علي الفهداوي، علي ظاهر العبيدي ، حسين علي.

فَجُرُوا خِيرًا وَأُثْبِيوا عَفْوًا مِنْ لَدُنْ رَبِّ رَحِيمٍ.

والله ولي التوفيق

الباحث / عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي

الإهادء

إلى :

والدّي ..

أمّي .. أبي ..

راعيَا حلمِي وعلمِي .. وساقِيَا طموحِي إلى الجنة

أخواتي الثمانية ..

معالم ، سارة ، عائشة ، طيبة ، زينب ، فاطمة ، سجى ، رقية
شُعلاتُ دربي .. وأجزاء قلبي .. ومفاتيح جنتِي

إلى .. فلّة ورزان

زهرتا حياتي

زوجتي ..

إيمان الهاشمي

وجوهرتني .. ريز

أنسبائي ..

محمد رافع الكبيسي

مروان محمد الدليمي

إلى أحبائي واقربائي واصدقائي

إلى حبيبي العراق .. وأهلي العراقيين .. شعب المقاومة الصابر

بودّي جمِيعاً .. أن أكتب أسمائكم بحبر الشمسِ وعطرُ الوردِ

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	- عنوان الرسالة
ب	- التفويض
ج	- قرار لجنة المناقشة
د	- شكر وتقدير
هـ	- الإهداء
وـ	- فهرس المحتويات
كـ	- الملخص باللغة العربية
لـ	- الملخص باللغة الانكليزية
الفصل الأول : مقدمات الدراسة	
1	- الاطار العام للدراسة
4-3	- مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	- فرضية الدراسة
4	- أهداف الدراسة
4	- أهمية الدراسة
5	- حدود الدراسة
6	- التعريفات الاجرائية للدراسة
7	- الاطار النظري
11	- الدراسات السابقة
14	- منهجية الدراسة
15	الفصل الثاني : العلاقات التاريخية العراقية الإيرانية قبل عام 2003
16	المبحث الأول : العلاقات العراقية - الإيرانية في عهد الشاه
17	المطلب الأول : مشكلة الحدود العراقية- الإيرانية
17	او لا : معاهدات الحدود بين العراق وإيران
19	ثانياً : ثورة تموز 1958 وال العلاقة بين البلدين
22	المطلب الثاني : مشكلة سلط العرب
25	المطلب الثالث : القضية الكردية
30	المطلب الرابع : إتفاقية الجزائر 6 اذار 1975

30	او لاً : عقد إتفاقية الجزائر والمبادئ التي قامت عليها
30	ثانياً : الوضع السياسي للدولتين بعد إتفاقية الجزائر
32	المبحث الثاني : عهد الثورة الإيرانية .. مجيء الخميني واعلان الجمهورية 1977-1978
34	المطلب الأول : الوضع العام قبل سقوط الشاه
34	او لاً : الضغوطات الخارجية
35	ثانياً : الضغوطات الداخلية
36	المطلب الثاني : مرحلة الثورة الإيرانية، الأسباب الأهداف النتائج
36	او لاً : اسباب الثورة
36	ثانياً : أهداف الثورة
38	ثالثاً : نتائج الثورة
39	المطلب الثالث : موقف العراق من الثورة الإيرانية
41	المبحث الثالث : الحرب العراقية - الإيرانية 1980-1988
42	المطلب الأول : اشتعال فتيل الحرب العراقية- الإيرانية : الدوافع والأسباب
44	المطلب الثاني : بداية الحرب العراقية - الإيرانية
45	- حرب الاستنزاف 1984-1988
47	المطلب الثالث : وقف اطلاق النار وإنتهاء الحرب العراقية - الإيرانية
49	المبحث الرابع : حرب الخليج الثانية والحصار الأمريكي على العراق 1990-2003
50	المطلب الأول : الغزو العراقي للكويت والموقف الإيراني
50	او لاً : اسباب الغزو والخلافات العراقية الكويتية
51	ثانياً : الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت
54	المطلب الثاني: الحصار الأمريكي على العراق والموقف الإيراني من الحصار
54	او لاً : اسباب الحصار على العراق وسياسات الولايات المتحدة تجاه العراق
57	ثانياً : موقف إيران من الحصار على العراق
59	الفصل الثالث : العلاقات السياسية العراقية - الإيرانية
61	المبحث الأول : الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003
63	المطلب الأول : الإحتلال الأمريكي للعراق..الأسباب، الأهداف، النتائج والتداعيات
63	او لاً : أسباب الحرب على العراق
64	ثانياً : أهداف الحرب على العراق
65	ثالثاً : نتائج الحرب على العراق

66	رابعاً : تداعيات الحرب على العراق
68	المطلب الثاني : الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003
70	المبحث الثاني : الدور الإيراني ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003
72	المطلب الأول : أهداف إستراتيجية الإيرانية ل العراق ما بعد الاحتلال
72	او لاً : الأهداف السياسية
74	ثانياً : الأهداف الأمنية
74	ثالثاً : الأهداف الدينية
75	رابعاً : الأهداف الاقتصادية
76	المطلب الثاني : النفوذ الإيراني في الساحة السياسية العراقية
76	او لاً : دعم الحلفاء السياسيين
79	ثانياً : الإعلام والدعائية والرأي العام
79	ثالثاً : تصدير الثورة الإسلامية
80	رابعاً : مليشيات ومتمردون
82	المبحث الثالث : التدخل الإيراني في السياسات الداخلية والخارجية للعراق بعد 2003
83	المطلب الأول : التدخل الإيراني في الشأن الداخلي العراقي اثناء تشكيل الحكومات الانتقالية
83	او لاً : مجلس الحكم الانتقالي 2003
84	ثانياً : الحكومة المؤقتة والإنتخابات العامة 2004
84	- مواقف القوى والأحزاب السياسية الرئيسية ما قبل إنتخابات 2005
86	ثالثاً : الحكومة الانتقالية والدستور والإنتخابات النيابية 2005
88	- مرحلة كتابة الدستور العراقي
89	رابعاً : الحكومة الدائمة والعملية السياسية 2006-2010
91	المطلب الثاني : التدخل الإيراني والسيطرة على إنتخابات العراق النيابية لعام 2010
96	المطلب الثالث : التدخل الإيراني في الشؤون الخارجية العراقية..الاتفاقية الأمنية عام 2008
101	الفصل الرابع : العلاقات الأمنية العراقية - الإيرانية
103	المبحث الأول : النشاط الاستخباراتي والعسكري الإيراني في الملف الأمني العراقي
104	المطلب الأول : التغليل الإيراني في أجهزة الدولة العراقية
104	او لاً: النشاط الاستخباراتي الإيراني
106	ثانياً : النشاط العسكري الإيراني
106	أ- فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي

106	بـ-فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي (2003-2010)
107	المطلب الثاني : العمليات العسكرية الإيرانية
107	او لا : الأسلحة والمتغيرات
107	ثانياً : الإغتيالات وفرق الموت
110	المبحث الثاني : الحرب الأهلية .. واطراف الصراع الرئيسية
111	المطلب الأول : الحرب الأهلية
115	المطلب الثاني : الولايات المتحدة والحرب الأهلية
117	المطلب الثالث : إيران وأجهزة الدولة والمليشيات المسلحة
117	او لاً : إيران وال الحرب الأهلية
118	ثانياً : أجهزة الدولة العراقية
119	ثالثاً : المليشيات المسلحة
120	أـ المليشيات الكردية
120	بـ- مليشيات جيش المهدي
122	جـ- مليشيات قوات بدر
122	دـ- مليشيات اخرى بدعم إيراني
124	المطلب الرابع : تنظيم القاعدة في العراق
127	المطلب الخامس : المقاومة العراقية الوطنية
129	المبحث الثالث : التعاون الإقليمي في الملف الأمني للعلاقات العراقية- الإيرانية
131	المطلب الأول : ايجاد التوازن الإقليمي الأمني داخل العراق
131	او لا : التدخل السياسي
133	ثانياً : التدخل العسكري
135	المطلب الثاني : دول الجوار والتعاون الإقليمي
135	او لاً : الدول غير القومية : أـ- الدور الإيراني - العراقي
136	بـ- الدور التركي - العراقي
137	ثانياً : الدول القومية : أـ- الدور السوري - العراقي
139	بـ- الدور السعودي - العراقي
140	جـ- الدور الاردني - العراقي
143	الفصل الخامس : العلاقات الاقتصادية العراقية - الإيرانية
144	المبحث الأول : نشاطات إيران الاقتصادية في العراق

145	المطلب الأول : الشركات الاستثمارية الإيرانية
148	المطلب الثاني : السياحة الدينية
150	المطلب الثالث : مشاريع الإعمار والبناء وامدادات الكهرباء والطاقة
153	المبحث الثاني : أبعاد العلاقات الإقتصادية بين العراق وإيران
154	المطلب الأول : إعتداءات إيران على آبار وحقول النفط العراقية
158	المطلب الثاني : التبادل التجاري بين العراق وإيران
161	المطلب الثالث : السرقة والنهب المنظم للنفط العراقي
165	المطلب الرابع : مشاكل الحدود العراقية-الإيرانية
168	المبحث الثالث : الانعكاسات السياسية على العلاقات الإقتصادية بين العراق وإيران
169	المطلب الأول : الانعكاسات السياسية على العلاقات الإقتصادية الإيرانية..فرض العقوبات الإقتصادية
174	المطلب الثاني : الانعكاسات السياسية على العلاقات الإقتصادية العراقية..الاتفاقية الأمنية
178	المطلب الثالث : مستقبل العلاقات العراقية-الإيرانية
185	الفصل السادس : الخاتمة
192	: الاستنتاجات
194	: التوصيات
196	: المصادر والمراجع

العلاقات العراقية- الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011

إعداد الطالب : عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي

إشراف الاستاذ الدكتور : احمد سليم سالم البرصان

مُلْخَصُ الْبَحْث

هـدفت هذه الـدراسة إـلى التـعـرـف عـلـى مـسـتـوـي الـعـلـاقـات العـراـقـيـةـ الإـيرـانـيـة مـن 2003 وـلـغاـيـة 2010 ، وـتـأـثـيرـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الإـيرـانـيـة عـلـى صـنـاعـةـ قـرـارـ السـيـاسـةـ الدـاخـلـيـةـ وـالـخـارـجـيـةـ لـلـعـرـاقـ ، وـالتـغـلـفـلـ الإـيرـانـيـ فـيـ السـاحـةـ السـيـاسـيـةـ وـالـمـجـتمـعـ الـعـراـقـيـ ، وـكـذـلـكـ مـعـرـفـةـ مـدىـ تـوـافـقـ المـصالـحـ السـيـاسـيـةـ الـمـشـترـكـةـ بـيـنـ إـيرـانـ وـأـمـريـكاـ فـيـ تـحـقـيقـ أـهـادـفـهـمـ فـيـ الـعـرـاقـ .

وـقـدـ قـامـتـ الـدـرـاسـةـ عـلـىـ فـرـضـيـةـ مـفـادـهـاـ،ـ أـنـ الـإـحتـلـالـ الـأـمـرـيـكـيـ لـلـعـرـاقـ قـدـ أـدـىـ إـلـىـ زـيـادـةـ نـفـوذـ إـيرـانـ وـتـحـكـمـهـاـ فـيـ السـيـاسـةـ الدـاخـلـيـةـ لـلـعـرـاقـ،ـ مـنـ خـلـالـ حـلـائـهـاـ السـيـاسـيـينـ،ـ وـتـحـقـيقـ مـصـالـحـهـاـ وـأـهـادـفـهـاـ،ـ وـتـحـقـيقـ الـقـوـةـ الـإـقـلـيمـيـةـ لـتـتـوـلـيـ الزـعـامـةـ السـيـاسـيـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ.ـ وـقـدـ تـمـ إـسـتـخـدـامـ الـمـنهـجـ الـتـارـيـخـيـ وـالـتـحـلـيلـيـ.

هـذـاـ وـقـدـ اوـصـلـتـنـاـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ صـحـةـ الـفـرـضـيـةـ،ـ بـالـاضـافـةـ إـلـىـ التـوـصـلـ إـلـىـ عـدـةـ اـسـتـنـتـاجـاتـ اـهـمـهـاـ:ـ أـنـ الـحـربـ الـأـمـرـيـكـيـةـ عـلـىـ الـعـرـاقـ لـمـ تـكـنـ شـرـعـيـةـ وـلـاـ قـانـونـيـةـ،ـ وـأـنـ لـأـمـريـكاـ مـصـالـحـ نـفـطـيـةـ وـسـيـاسـيـةـ فـيـ الـعـرـاقـ،ـ لـتـطـوـيـقـ إـيرـانـ وـتـقـلـيلـ حـجمـ نـفـوذـهـاـ،ـ وـأـنـ الـإـحتـلـالـ فـتـحـ الـمـجـالـ لـتـدـخـلـ إـيرـانـ وـتـغـلـغـلـهـاـ فـيـ أـجـهـزـةـ الـدـوـلـةـ الـعـرـاقـيـةـ وـتـحـكـمـهـاـ فـيـ صـنـاعـةـ الـقـرـارـاتـ السـيـاسـيـةـ الـدـاخـلـيـةـ وـالـخـارـجـيـةـ لـلـعـرـاقـ،ـ فـيـ حـينـ أـنـ هـذـهـ إـسـتـنـتـاجـاتـ إـسـتـوـجـتـ عـدـةـ تـوـصـيـاتـ،ـ أـهـمـهـاـ:ـ أـنـ تـعـمـلـ الـحـكـومـةـ الـعـرـاقـيـةـ عـلـىـ بـنـاءـ ذـاـهـاـ مـنـ جـدـيدـ،ـ مـنـ خـلـالـ إـنـتـخـابـاتـ وـدـسـتـورـ وـحـكـومـةـ جـدـيدـةـ بـعـيـدةـ عـنـ التـدـخـلـ الـأـجـنـبـيـ،ـ وـبـعـيـداـ عـنـ الـمـحـاـصـصـةـ الـطـائـفـيـةـ،ـ وـتـأـسـيسـ تـقـافـةـ ضـدـ نـبـذـ الـعـنـفـ وـالـطـائـفـيـةـ،ـ وـبـنـاءـ عـلـاقـاتـ حـسـنـ جـوـارـ مـعـ الـمـحـيـطـ الـإـقـلـيمـيـ،ـ وـخـاصـةـ إـيرـانـ،ـ عـلـىـ اـنـ لـاتـمـسـ سـيـادـةـ وـإـسـتـقلـالـيـةـ الـعـرـاقـ،ـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ إـدـمـاجـ الـعـرـاقـ دـاـخـلـ الـمـنـظـوـمـةـ الـعـرـبـيـةـ وـالـإـسـلـامـيـةـ وـمـسـاـعـةـ الـعـرـاقـ عـلـىـ إـنـهـاءـ الـإـحتـلـالـ وـتـوـابـعـهـ .

Iraqi-Iranian Relations during American Occupation of Iraq 2003-2011

**Prepared by: Abdul Rahman Abdul Karim AlObaidi
Supervisor Prof: Ahmad Saleem Albursan**

Abstract

This study aimed at identifying the level of Iraqi-Iranian relations after and before 2003, and the impact of Iranian foreign affair ministry on decision making of Iraqi interior and exterior policy. It aimed at recognizing the Iranian penetration in the Iraqi social and political issues. In addition, identify to which extent the common political interests between Iran and the U.S.A in achieving, its goals Iraq.

This study based on an hypothesis which stated that the led to increasing Iran's influence and control over the internal policy of Iraq , by its political allies. And achieving its goals and interests in the region, tried to achieve its regional power to take up political leadership in the area. This study used the Historical and Analytical methods.

According by this study has reached to the fulfillment of the hypothesis, besides, it has brought severl important conclusions: It concluded that the U.S. war in Iraq was illegal. America had oil interests in Iraq and used a policy to surround Iran and reduce the size of its influence.

Moreover, it concluded that this occupation opened the way for Iran's interference and penetration in Iraq state and to the way of controlling over Iraq's political interior and exterior making decisions.

While these findings have necessitated a number of recommendations, including: that the Iraqi Government has to work to build itself up again, through elections and a constitution and new government away from foreign interference and it should establish a culture rejecting violence and sectarianism . Also it should build good neighborly relations with regional surroundings, particularly Iran, that do not affect the sovereignty, and independence of Iraq. Additionally, it should work on integrating Iraq into the Arabic and Islamic system, and help Iraq to end the occupation.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعتبر العلاقات العراقية- الإيرانية من أقدم العلاقات اضطرباً وتواتراً في التاريخ . حيث تأثرت العلاقات العراقية - الإيرانية بعوائد الجغرافية السياسية وبالحدود البرية والمائية ، والتي لم تكن محسنة أبداً التأثيرات والتيارات القادمة من ورائها . وهذا الواقع أدى إلى تفاعلاً بين الدولتين امتد منذ أقدم العصور وحتى يومنا الحاضر ممثلاً بالغزوات المتبادلة ، والأمبراطوريات المتعددة عبر هذه الحدود وبالتدخل الحضاري والثقافي ، وقد خلقت هذه الحقيقة ميراثاً مشتركاً عميقاً ، وهو ميراث يشكله خليط من التعاطف والكراهية والتجلانس والاختلاف والانتماء المشترك وتناقض الهويات، وأصبحت هذه العلاقة متحركة بحسب تحرك السياسات الداخلية وتمثل بناء الدولة وخيارها الایديولوجي وانتماها المصلحي .

ولهذا كانت السياسة الإيرانية تجاه العراق قد بنيت على أساس قديمة ولا يمكن أن تكون وليدة نظرية جديدة تراعي الواقع بكل تفاصيله ، حيث كان إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في نيسان 2003 عاملاً مهماً في التأثير على السياسة الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى العلاقة التي تربط بين العراق وإيران من جهة ، وإيران والولايات المتحدة من جهة أخرى .

فبعد أن قامت الولايات المتحدة بهجومها العسكري على العراق وأسقط نظامه في 2003 دخلت جراء هذا الإحتلال العديد من القوى السياسية المعارضة لنظام العراق السابق ، والتي كان من بينها قوى احتضنتها إيران خلال حرب إيران مع العراق من 1980-1988 وفي مقدمتها حزب الدعوة الإسلامية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ولذلك فقد زاد اهتمام إيران بهذه القوى قبل الحرب التي أصبحت شبه مؤكدة، على أمل أن تكون هذه القوى حليفة لها في العراق.

سعت إيران بقوة لتسخير جهود سياساتها الخارجية في التأثير والضغط على السياسة الداخلية العراقية، والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق على مختلف الصعد السياسية والأمنية والإقتصادية، من خلال ضمان نجاح سياسي تقوده أحزاب، وقيادة سياسيون موالين لإيران والعمل بصفة الوكيل عن إيران للتحكم والسيطرة على ساحة العراق الجيوسياسية والديموغرافية.

بعد إحتلال العراق وسقوط النظام السابق في 2003 سعت إيران لتحقيق مصالحها وأهدافها في العراق من خلال عدة إستراتيجيات منها : دعم الجماعات والمنظمات المسلحة والمليشيات الدينية والعسكرية وبناء علاقات إقتصادية مع العراق .

وكذلك تقوم إيران بتحقيق او خدمة مصالحها عن طريق إضعاف العراق وتقويض قوته، ولضمان إستمرارية إيران في محاولتها لتولي الزعامة الدينية والقيادة السياسية في المنطقة الإقليمية، تقوم إيران بتحقيق جميع هذه الأهداف من خلال السيطرة والتحكم بالملفات السياسية من خلال القوى الحليف لها، ومن خلال التأثيرات الإيرانية والضغوطات السياسية الداخلية والخارجية، حيث أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية في العراق عام 2004-2006، صعود الكتل والأحزاب الشيعية للحكم، وأيضا يعتبر الملف الأمني الحالة الاستراتيجية لامساك السيطرة على جميع الملفات من خلال الملف الأمني العراقي، اذ تقوم إيران بدور كبير ورئيسي في تدريب ودعم الجماعات والمنظمات المسلحة والمليشيات التابعة لها ، وكذلك يعتبر العامل الاقتصادي مهم جداً اذ أزداد حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران حيث قفز حجم التبادل التجاري من 1.5 مليار دولار عام 2006 إلى 8 مليارات دولار عام 2010 كما تزايد التصدير الإيراني للعراق وأصبح العراق سوقاً للبضائع الإيرانية ، إذ أن 20-33% من صادرات إيران غير البترولية تتجه إلى العراق .

إن العلاقات العراقية- الإيرانية بدأت تشكل خطراً على أمن واستقرار العراق وأمن المنطقة عامه، على مختلف الصعد السياسية

والأمنية والإقتصادية. وتلعب السياسة الإيرانية ضمن مجھول رجحان توازن القوى ومجھول تحقيق المصالح بطرق مختلفه، بين الوقف إلى جانب العراق في محنته وبين التدخل في شؤونه لدعم مصالحها والضغط عليه او على أرضه لحمايھ منها من خطر تراه السياسة الإيرانية انه سوف يُقدم من ارض العراق بوجود قوات الإحتلال الأمريكية، الأمر الذي يجعل العراق يقف على مفترق طرق في ظل تدهور الوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية والحلولة دون تقدم وتطور وتحقيق امنه واستقراره ونيل سيادته بشكل كامل .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تکمن مشكلة الدراسة في الانعکاسات التي طرأت على العلاقات العراقية-الإيرانية من تغير بسبب الإحتلال الأمريكي للعراق وتدخل هذه العلاقات الدولية بين إيران والعراق على مختلف الصعد السياسية والأمنية والإقتصادية ، حيث أثر الإحتلال الأمريكي للعراق في نيسان عام 2003 في تشابك المصالح السياسية الدولية بين أمريكا وإيران في المنطقة ، والذي بدأ في ذلك الوقت إرهادات التوتر بين إيران والولايات المتحدة .

إذ سخرت إیران سیاستها الخارجية لتتولىزعامة السیاسیة فی منطقة الخليج العربي ، وترجح كفة القوة لصالحها ، بعد انهيار العراق كقوة عسكرية عربية ، حيث قامت إیران بتركیز سیاستها الخارجية للتأثير في الشؤون الداخلية العراقية ، من خلال تشكیل أحزاب سیاسیة موالية لها ، وزيادة العلاقات الإقتصادية وحجم التبادل التجاري بينها وبين العراق الامر الذي أدى إلى تطور المشهد العراقي إلى حالة من الاقتتال الطائفي وحرب أهلية وخلافات مذهبية، وسيطرة إیران على الملف الأمني بتدريب ودعم جماعات مسلحة وميليشيات دینية وتشکیل منظمات وفرق عسكرية سرية وغير سرية، وبالتالي جعل من النشاط الإيراني في العراق يشكل تهديداً لاستقراره .

وحتى يتسعى للباحث معالجة المشكلة ، لابد من طرح مجموعة من الاسئلة ذات الصلة بموضوع البحث :

1. ما العلاقات التي كانت تحكم البلدين في عهد ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق؟
2. ما العلاقات السياسية التي حكمت البلدين في عهد ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؟
3. ما العلاقات الأمنية التي حكمت البلدين في عهد ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؟
4. ما العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين البلدين خلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق؟

فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية أن الاحتلال الأمريكي للعراق قد أدى إلى زيادة نفوذ إيران وتحكمها في السياسة الداخلية للعراق من خلال الأحزاب السياسية الموالية لها ، وتحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في المنطقة، وترجح كفة القوى لصالحها لتكون قوة إقليمية مركبة تتولى القيادة السياسية والدينية في المنطقة .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. بيان العلاقات التي تحكم البلدين لفترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق .
2. التعريف بالعلاقات السياسية بين البلدين لفترة ما بعد الاحتلال .
3. ابراز العلاقات الأمنية التي حكمت البلدين ما بعد الاحتلال .
4. التعرف على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين البلدين ما بعد الاحتلال .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول العلاقات العراقية - الإيرانية واهم التطورات في السياسات الداخلية والخارجية للعراق ، والتغييرات التي أحدثتها تأثير العلاقة الإيرانية بالعراق بعد إحتلاله من قبل أمريكا في نيسان 2003 ، والتعرف على مدى مستوى العلاقات بين البلدين في حرب الخليج الأولى والثانية، وتهتم الدراسة أيضاً وبشكل خاص ، بالتدخلات الإيرانية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي له عام 2003 ، الذي اعتبرت

هذه الفترة نقطة تحول في العلاقات العراقية - الإيرانية على المستوى الإقليمي ، باعتبار ان إيران بعد الاحتلال أصبحت ذات قوة مركبة لها مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في المنطقة بعد انهيار القوة العسكرية العراقية العدوة ، ومحاولتها الرامية إلى تولي الزعامة السياسية والدينية في المنطقة الإقليمية ، وترجح توازن القوى في المنطقة لصالحها ، حيث انه رغم الخلافات العلنية بين إيران و الولايات المتحدة الا ان الوجود الأمريكي خدم المصالح الإيرانية في العراق ، وقلب ميزان القوى لصالح القوى المعادية للعالم العربي، مثل اسرائيل و اوجد في المنطقة فراغاً جيوسياسياً واستراتيجياً، وان غايتها من ذلك تستند إلى الاهتمام بمصالحها والارتكاز على "النظرية الواقعية" من خلال هذه السياسة، والتعرف على التدخلات الإيرانية في صناعة القرار السياسي العراقي . من أجل محاولة تشخيص مناطق الضعف وتوضيح الأسباب التي جعلت الحكومة العراقية عاجزة عن التصدي لهذا التدخل بالرغم من علمها بالمساوئ المترتبة على ذلك .

حدود الدراسة :

1. الحدود المكانية : المنطقة الإقليمية (العراق وإيران).
2. الحدود الزمنية : سوف تهتم هذه الدراسة بالفترة الزمنية بين عام 2003 وهو عام الغزو الأمريكي للعراق ، الذي سهل على إيران التدخل القوي في الشؤون الداخلية العراقية . وبين عام 2011 العام الحالي ، وهو العام الذي وقعت فيه الإتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد بانسحاب القوات الأمريكية من العراق وانهاء الاحتلال في البلاد.
3. الحدود البشرية : صناع القرار في السياسة الإيرانية، و صناع القرار في السياسة العراقية.

التعريفات الاجرائية للدراسة :

• الإحتلال :

يمكن تعريف الإحتلال بأنه "وضع ناجم من إحتلال جيش دولة ما لأراضي دولة أخرى، مع ما يستتبع ذلك من قيام ظروف خاصة تزول فيها سلطة الحكومة الشرعية للبلاد أو المنطقة المحتلة ، فتصبح الدولة الغازية المهيمنة على ادارة المنطقة المحتلة". وبالتالي تقوم بدور السلطتين التشريعية والتنفيذية، لضمان مصالحها الخاصة . وخلق اوضاع تمكنها من إستغلال ثروات الأرض المحتلة. وفرض السياسات التي تناسبها وتضطر بعض الأحيان إلى احترام حد أدنى من الحقوق الوطنية. (الكيالي

ج 1، ب.ت: (82)

• العلاقات الدولية :

هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها او وحداتها السلوكية هي وحدات دولية. و العلاقات الدولية هي تفاعلات ثنائية الاوجه او تفاعلات ذات نمطين النمط الأول هو نمط تعاؤني والنمط الثاني هو نمط صراعي، إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الدول إخفاء او التكير لتلك الحقيقة ، بل إنه يمكن القول أن النمط التعاؤني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع او نمط صراعي آخر قد تديره الدولة او تلك الدول مع دولة او مجموعة دول أخرى.

فجانب الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية.(ويكيبيديا، في 2011/5/10)
النوع الأول: هم أطراف او فاعلين دون مستوى الدول في بعض الأحيان مثل الجماعات ذات السمات السياسية او العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لنقيم علاقات مع وحدات دولية خارجية بغض النظر عن موافقة او عدم موافقة الدول التي ينضمون تحت لوائها مثل الجماعات الإنفصالية، او جماعات المعارضة المسلحة، او الأحزاب، او التيارات السياسية المنضوية تحت الدولة.

أما النوع الثاني: فيتمثل في التنظيمات التي تَخْطَّط إِطَارُ الدُّولَة لِتَضُمُ فِي عَضُوِيَّتِهَا عَدَدًا دُولَ، سَوَاءً كَانَتْ هَذِهِ الْمُنَظَّمَاتْ هِيَ مُنَظَّمَاتْ دُولَيَّة أَوْ إِقْلِيمَيَّة، وَسَوَاءً كَانَتْ تَلَكَ الْمُنَظَّمَاتْ هِيَ مُنَظَّمَاتْ سِيَاسَيَّة أَوْ عَسْكَرَيَّة أَوْ إِقْتَصَادَيَّة أَوْ ثَقَافَيَّة أَوْ اِجْتِمَاعَيَّة أَوْ حَتَّى تَلَكَ الَّتِي تَقْوِيم بَغْرَضِ تَعْزِيزِ رَوَابِطِ الإِخَاءِ الْدِينِيِّ .

الإطار النظري والدراسات السابقة :

الإطار النظري :

تُطلُّقُ هَذِهِ الْدِرَاسَةُ مِنْ فَرَضِيَّاتِ النَّظَرِيَّةِ الْوَاقِعِيَّةِ ، حِيثُ أَنَّ الدُّولَ تَبْنِي سِيَاسَتَهَا عَلَى أَسَاسِ الْمَصَالِحِ ، وَتَحَاوُلُ تَعْزِيزَ مَصَالِحِهَا ، وَلَذِكَ نَجَدُ أَنَّ إِيْرَانَ قَامَتْ بِتَعْزِيزِ نَفْوذِهَا مِنْ خَلَالِ إِمْتَدَادِ نَفْوذِهَا بِالْعَرَاقِ ، وَانْهِ لَا عَدَاوَةٌ دَائِمَةٌ وَلَا صَدَاقَةٌ دَائِمَةٌ ، بَلْ تَوْجِدُ مَصَالِحٌ دَائِمَةٌ .

إِنَّ إِيْرَانَ بِحُكْمِ مَجاورَتِهَا لِجَزْءِ هَامٍ فِي الْمَنْطَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَهِيَ مَنْطَقَةُ الْخَلْجِ الْعَرَبِيِّ ، تَؤْثِرُ وَتَتَأْثِيرُ بِمَجْرِيَّاتِ الْأَحْدَاثِ فِيهَا. إِنَّ الْإِسْتَرَاطِيجِيَّةِ الْإِيْرَانِيَّةِ وَمِنْذِ عَهْدِ الشَّاهِ مُحَمَّدِ رَضَا، الَّذِي كَانَ شَرْطِيُّ الْخَلْجِ ، مَرَرُوا بَعْدَ الْإِمامِ الْخُمَيْنِيِّ ، تَقْوِيمُ عَلَى اِيجَادِ دورٍ مُتَمِيِّزٍ فِي اِمْنَ الْمَنْطَقَةِ لَا يَتَيحُ الْمَجَالَ لِقُوَّاتِ خَارِجِيَّةٍ بِالتَّوَاجِدِ فِي الْأَقْلِيمِ، قَدْرِ الْمُسْطَاعِ، لَذَكَ فَهَنَاكَ إِصْرَارٌ إِيْرَانِيٌّ عَلَى تَأْمِينِ الْمَلاَحةِ فِي الْمَمْرَرَاتِ الْمَائِيَّةِ الدُّولِيَّةِ فِي الْخَلْجِ هِيَ مَسْؤُلِيَّةِ دُولِ الْأَقْلِيمِ، مَا يَعْنِي رُفْضًا تَامًا لِلْوُجُودِ الْأَجْنبِيِّ فِي مِيَاهِ الْخَلْجِ، وَرُفْضِ لِلْإِسْتَرَاطِيجِيَّةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ الَّتِي تَعْتَبِرُ مَنْطَقَةَ الْخَلْجِ ضَمِّنَ الْإِسْتَرَاطِيجِيَّةِ الْأَمْنِيَّةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ، ظَلَتْ إِيْرَانَ قَلْقَةً عَلَى الدَّوَامِ مِنَ الْوُجُودِ الْأَمْرِيَّكِيِّ فِي الْمَنْطَقَةِ وَتَأْثِيرِ ذَلِكَ عَلَى الثُّورَةِ الْإِيْرَانِيَّةِ وَالْمَنَشَّاتِ الْحَيَوِيَّةِ الْإِيْرَانِيَّةِ خَاصَّةً النَّوَويَّةِ مِنْهَا. (مُصطفى عثمان، 2009: 60)

لا شك ان التغيرات التي طرأت على المناخ الإقليمي جعلته أكثر ملائمة لتعاظم دور إيران في الخليج . ومن هذه التغيرات هزيمة العراق وتهبيش دوره الإقليمي خلال السنوات القادمة ، وإنهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثل عادة التهديد الأكبر لوحدة الأرضي الإيرانية ، وهو ما أقلل من التهديدات التي تواجه إيران على حدودها الشمالية ، بما يتيح لها تخصيص قدر أكبر من طاقتها ومواردها للساحة الجنوبية. ومع ذلك ، تواجه الطموحات الإيرانية سلسلة من التحديات الهائلة في الفترة القادمة، تتمثل في الوجود العسكري والسياسي الغربي في منطقة الخليج ، وارتياح دول المنطقة من نوايا إيران ، وظروفها الاقتصادية الصعبة، وعدم استقرار الأوضاع الداخلية فيها. (أنور قرقاش، 1996: 193-194)

إن المتأمل لطبيعة العلاقات العراقية - الإيرانية على مر العقود السابقة يلمس ارتباطاً وثيقاً، يصل إلى حد التدخل، في محددات هذه العلاقات، ذلك أن عوامل سياسية ومذهبية ودينية تجعل لتطورات الأوضاع في أحدهما صدى وتأثيراً على الدولة الأخرى، ورغم صعود وهبوط هذه العلاقات على إمتدادها، إلا أنها اتسمت في مجلها بقدر من "الحساسية" المتبدلة دشنّتها مرحلة طويلة من المد والجزر بين نظامي الحكم في كلا البلدين. (العلوجي، 2007 : 130)

وتعد الحرب العراقية - الإيرانية دليلاً آخر على تعقد العلاقات الإيرانية - العربية نظراً لما سببه هذه الحرب من خسائر بشرية وإقتصادية وسياسية كبيرة على صعيدين الإيراني والعراقي. (دقاسمة، 2000 : 31)، ولقد أدى سقوط النظام العراقي السابق إلى حالة من الفراغ السياسي لا تزال الساحة السياسية في العراق تعاني من تداعياته، وكان طبيعياً أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى إشارة المخاوف لدى إيران من أن يؤثر هذا الفراغ على أوضاعها الداخلية، وبذا أنّ على إيران مواجهة عدة احتمالات نتيجة لهذا الفراغ : (العلوجي، 2007: 130-131)

أولاً : ان يصل إلى الحكم في العراق حكومة مستقرة ولكنها موالية للأمريكيين، ومعادية لإيران ، مما قد يشكل خطراً حقيقياً على الدولة الإيرانية، ذلك ان احتمالات استخدامها كفاعدة انطلاق لتهييد إيران يظل خياراً قائماً، خصوصاً في ظل الميراث العدائي بين طهران وواشنطن، ويصبح العمل على عدم ظهور مثل هذه الحكومة أمراً حيوياً لاستمرار وبقاء النظام الإيراني.

ثانياً : ان يفشل العراق في ايجاد حكومة مركزية قوية تمنع حالة الفوضى والاضطراب والانتقال إلى الحدود مع إيران، فضلاً عن احتمالات حدوث انفصال لاحق لإقليم الكردبة في إيران، وتشجعهم على السعي إلى تحسين أوضاعهم في إيران او طلب الانضمام للدولة الكردية الجديدة .

ثالثاً : وجود حكومة عراقية مستقرة ومركزية ذات طبيعة علمانية ، تناصب إيران العداء ، وتحاول مجاهدة الطابع الديني للدولة الإيرانية، بحيث تقترب في التعاطي مع طهران من اسلوب النظام السابق .

وعلى المستوى الإقليمي يعتبر الزلزال العراقي ومعطياته السياسية والإستراتيجية بداية مرحلة جديدة ستشهد لها المنطقة ، حيث ستتجه الولايات المتحدة الأمريكية بكل قوتها وعنوانها وزخم انتصارها الكاسح والسرع في نظام صدام حسين إلى إعادة رسم خريطة وأوضاع المنطقة على الصعد كافة، بما ينسجم والمشروع إستراتيجية الأمريكي .

وبينت ادارة بوش أن منطقة الشرق الاوسط باسرها ستكون رهينة لفترة زمنية طويلة لتاثيرات الزلزال العراقي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والإستراتيجية ، وان الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى إلى الاستفادة من الحدث العراقي منها تثبيت أوضاع سياسية واستراتيجية جديدة في المنطقة تتزامن والرؤية الإستراتيجية الأمريكية لموقع هذه المنطقة في الخريطة الدولية ، وستعمل من اجل هذا التثبيت على اطلاق حملات ضغط سياسية وإقتصادية ودبلوماسية على بعض الدول

التي تعتبر، وفق المنظور إستراتيجية والأمني الأميركي دولاً وكيانات سياسية معادية وخطيرة.(محمد محفوظ، 2004 : 11)

وبالتالي فإن إيران الدولة الإقليمية المركزية في المنطقة، سيكون لها دور في هذا الفراغ، من حيث القدرة والمكانة وأصبح العراق اليوم فاقداً استقلاله وسيادته ومحطاً من قبل القوات الأمريكية. فالعراق الضعيف عسكرياً يعني إيران القوية عسكرياً، هذه المعادلة الأمنية المختلة لا تتحقق إلامن والإستقرار العميقين، والملف العراقي معقد .. بيد ان الملف الإيراني أكثر تعقيداً وربما أكثر تاثيراً في حاضر الامن في النظام الإقليمي الخليجي، فأمن الخليج سيعتمد كثيراً على الشكل النهائي للمواجهة السياسية الساخنة والمتصاعدة والتي يمكن ان تحول إلى مواجهة دامية ومسلحة بين واشنطن وطهران.(العلوجي، 2007 : 120-121)

قد تبدو مفارقة تاريخية كبرى ان تكثر المخاوف والتصريرات والابحاث والدراسات والمقالات التي تشكي في قدرة الدولة العراقية الحديثة على الصمود والاستمرار ، اذ بعد ثمانين عاماً من عمرها تقف الدولة العراقية الحديثة في مفترق طرق وامام منعطفات كبرى على مختلف الصعد والمستويات. هل سيبقى العراق دولة مركزية واحدة بحدودها وجغرافيتها البشرية والسياسية، ام الاوضاع تتوجه صوب تشظيات وتجزئة وكانتونات على قواعد عرقية وقومية ومذهبية؟ وهل تتمكن قدرات العراق الاقتصادية من اشباع حاجات الشعب؟ هذه الاسئلة الحائرة وغيرها تختزن مفارقة تاريخية عميقة، إذ أنّ هذا البلد بشعبه وكفاءاته المتعددة وثرواته وإمكاناته الضخمة، تتطور فيه الأحداث السياسية والإقتصادية والعسكرية بحيث بدأت العلاقات بين العراق وإقليمه تحدد اوضاع العراق وما ستؤول إليه الأحداث في هذا البلد.(محفوظ، 2004: 87)

الدراسات السابقة :

1. دراسة طوالبة (1984) بعنوان (مناقشة في النزاع العراقي الإيراني):

وتهتم الدراسة بالمنازعات والحروب التي قامت بين الدولتين إثر الخلافات والتدخلات من قبل إيران على مر العصور التي تؤدي غالباً إلى وقوع العدوان والحروب ، وتنظر الدراسة إلى مشكلة التدخلات التي بذلت منذ وصول الخميني إلى السلطة والذي عمل على تصدير الثورة الإيرانية إلى المنطقة العربية وكذلك قام باعتداءات على العراق ، حيث عملت إيران على تصعيد الأعمال الاستفزازية ضد العراق ودخول العراق حرب إمتحان ثمان سنوات، وإستنتاج الباحث إلى أنّ اعتداءات الإيرانية على العراق والمنطقة العربية، أدى إلى تأثيرات سلبية على امن الخليج وخرجت إيران هي الخاسرة بعد الحرب العراقية الإيرانية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً .

2. دراسة دقاسمة (2000) بعنوان (السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على " مدى الأثر الذي تركه الأزمات الإقليمية الخليجية على السلوك السياسي الخارجي الإيراني في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي " ، وأثر هذه الأزمات الإقليمية كعوامل تؤثر على السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار الإيراني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .

وتقترض الدراسة "أن هناك علاقة إيجابية بين الأزمات الإقليمية الخليجية وبين السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي "

وقد أظهرت الدراسة أن السياسة الإيرانية مرت بمراحل عديدة كان فيها التباين في السلوك الإيراني في زمن الخميني الذي يتصف بالتشدد ثم التحول إلى الاعتدال، وفي نفس الوقت يتضح أن أهداف السياسة الإيرانية إنسمت بنوع من التغيير في المرحلة التالية للخميني، كذلك أظهرت الدراسة أن محددات السياسة الخارجية الإيرانية الداخلية والخارجية، كلاهما أثر في السياسة الإيرانية، فقد انعكس ذلك التباين في التأثير على سلوك السياسة

الخارجية وعلى صنع القرار الذي يكاد يكون محصورا في النهاية في يد الولي الفقيه ووزارة الخارجية الإيرانية التي يهيمن عليها وزير الخارجية .

3. دراسة ابطحي (2005) بعنوان (إيران وال العلاقات الدولية : التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج) :

تتناول هذه الدراسة التحديات التي تواجهه مستقبل الوضع السائد في منطقة الخليج والخيارات المتاحة لمحابهة تلك التحديات . وتوضيح افاق وتطورات الوضع السائد في منطقة الخليج ، وتنظر إلى أهمية منطقة الخليج والتحديات التي يمكن ان تتصورها في سياق مستقبل هذه المنطقة ، وتقدم هذه الدراسة مجموعة من التصورات التي من شأنها الاستجابة لتلك التحديات .

وخلصت الدراسة إلى ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعيير اهتماما كبيرا وتعبر عن حرصها على قضية السلام والإستقرار في منطقة الخليج ، اذ تعتقد انه ينبغي على العالم الاهتمام بالسلام والإستقرار في هذه المنطقة الحساسة أكثر من ذي قبل ويمكن ضمان مصالح دول المنطقة البعيدة المدى باتخاذ القرارات المدروسة من قبل الدول المعنية كافة . ان تحقيق التعامل على المدى البعيد بين دول المنطقة والعالم الإسلامي من جهة والغرب من جهة اخرى يمكن في مزيد من التعرف على الآخر ، والتصحيح التدريجي للانطباعات والاراء الضيقة والانتقائية ، وتبني تطلعات شاملة ، والعمل بادارة مفعمة بالاخلاق والثقافة .

4. دراسة الخالدي (2007) بعنوان (التسليح النووي الإيراني وأثره على أمن الخليج العربي) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف الجيوسياسية التي ستترتب على مواصلة إيران للتسليح في المنطقة ، خاصة في المجال النووي ، على دول مجلس التعاون الخليجي وامن الخليج العربي ككل . اضافة للتعرف على الاليات والاساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات ازمة ملفها النووي .

وقد انطلقت الدراسة من فرضية ان الدولة كلما ازداد نفوذها وقوتها كانت أكثر قدرة في التأثير على السياسات الداخلية والخارجية للدولة المجاورة وعلى صناعة القرار السياسي .

وظهر من خلال الدراسة أن إيران تستهدف من امتلاك القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها الوصول بالقدرات العسكرية الإيرانية إلى مرحلة تحقيق الردع الفعال ضد خصومها القوى الإقليمية والدولية عموما ، والحفاظ على مكانتها كقوة إقليمية في المنطقة .

ومن هنا تستشعر دول الخليج العربية الخطر الذي يمكن ان يتهددها بشكلين مختلفين احدهما مباشر يتمثل باستهدافها من قبل إيران كما استهدفت العراق الكويت سابقا مستغلة التفوق الواضح في ميزان القوى بين البلدين، والآخر بشكل غير مباشر من خلال اندلاع المواجهة بين إيران والمجتمع الدولي على ارض الخليج على شكل حرب خليجية رابعة تدفع دول الخليج العربية ثمنها باهظا كما حدث في الحروب الثلاثة السابقة.

5. دراسة العوجي (2007) بعنوان (إيران والعراق صراع حدود أم وجود) :

تهتم الدراسة بالنفوذ الإيراني ومحاولات السيطرة التاريخية ، وكذلك السيطرة الحاضرة في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003 ، على الجارة العراق، وحاول الباحث بيان أسباب التدخلات الإيرانية بالشؤون العراقية وسعى إيران حيث إلى تصدير رجالات الدين والسياسة والجيوش العسكرية والمنظمات السرية والإستخبارات إلى العراق، من أجل السيطرة والهيمنة سياسيا وعسكريا على صناعة السياسة في العراق، وناقش الباحث محاولات الدعم السياسي من قبل إيران لقيادات الموالية لها في العراق من أجل الوصول إلى سدة الحكم ، وكذلك توسيعها من أجل تزوير الانتخابات، وتدخلت أمانيا من خلال تشكيل مراكز إستخبارات سرية تقوم بعمليات هجوم وعمليات منظمة، وانتهى الباحث إلى أن إيران تمارس نفوذا كبيرا على العراق وتدير شؤونه السياسية والأمنية والاقتصادية بشكل

الدراسة الحالية وما تتميز به عن الدراسات السابقة :

تمتاز العلاقات العراقية - الإيرانية بالتوتر والاضطراب خلال فترة الإحتلال الأمريكي منذ بداية 2003 التي شهدت تدخلات واسعة من قبل إيران في التدخل في الشؤون الداخلية العراقية سياسياً واقتصادياً وأمنياً، الأمر الذي أدى إلى تخلل القدرة العراقية، وضعفها على إيجاد مساحة للاستقرار وضبط الأمان وتحقيق السيادة الكاملة. هذا وان العراق مر بثلاث مراحل حكومية خلال فترة زمنية قصيرة ربما تعتبر من أقصر الفترات التاريخية العراقية التي يتم فيها انتقال السلطة بشكل سريع ، والتي تسيطر على تمرحله -انتقال السلطة السياسية- هي الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، الأمر الذي جعل الباحث يتطرق في هذه الرسالة إلى التفاصيل الدقيقة والمهمة في التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية العراقية خلال الإحتلال الأمريكي للعراق في محاولة توضيح المسائل المهمة في أهداف هذه التدخلات ، والتعرف على مستوى العلاقات بين البلدين والنتائج المترتبة عليها ، ومعرفة مستقبل هذه العلاقات بعد خروج الإحتلال الأمريكي من العراق بنهاية عام 2011 .

تتميز هذه الدراسة الحالية ب أنها الدراسة الأكاديمية الأولى التي تتطرق إلى موضوع العلاقات العراقية - الإيرانية خلال الإحتلال الأمريكي للعراق بعد 2003 ، والتعرف على أبعاد هذه العلاقات ، وعلى أبعاد السياسة الإستراتيجية الاقتصادية ، والتي تحاول إضافة جديدة للعلاقات الإيرانية - العراقية خلال فترة الإحتلال والتي لم يتطرق إليها الباحثون من قبل -حسب اعتقاد الباحث.

منهجية الدراسة :

تتبني هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي من خلال الاعتماد على المقابلات الشخصية والوثائق والتصريحات الرسمية للمسؤولين، وسرد الأحداث والواقع التاريخية التي تبين وتحلل السياسات والتوجهات في صناعة القرار السياسي في العلاقات العراقية- الإيرانية.

الفصل الثاني

العلاقات التاريخية العراقية- الإيرانية قبل 2003

تعتبر الازمات السياسية والخلافات الدولية التي مرّ بها كل من العراق وإيران وفي الحقب الزمنية التي تلت استقلالهما، وريثة التركة الثقيلة التي خلفتها الصراعات والعداءات فيما بينهما على مر التاريخ، بدايةً من الازمات المتعلقة بالحدود البرية والانهار المشتركة بين البلدين، ومشكلة الملاحة في سطح العرب، وأزمة القضية الكردية، والإعتداءات المتبادلة بين الدولتين، والاتفاقيات المعقدة بين العراق وإيران، ومن ثم نقض هذه الاتفاقيات وعدم الالتزام بها، وصولاً بعدها إلى اشغال فتيل الحرب العراقية- الإيرانية التي استمرت ثمانية سنوات من 1980 إلى 1988م . مروراً بالحصار على العراق، ومن ثم بداية الاحتلال الأمريكي على الدولة العراقية.

يتناول الباحث في هذا الفصل القضايا المتعلقة بالازمات الإقليمية بين الدولتين على المستوى السياسي والقانوني والاقتصادي والعسكري، ومحاولة معرفة مستوى العلاقات السياسية بين العراق وإيران في كل مبحث من المباحث اللاحقة، وسيتضمن هذا الفصل أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : العلاقات العراقية الإيرانية في عهد الشاه .

المبحث الثاني : عهد الثورة الإيرانية .. مجيء الخميني واعلان الجمهورية 1979.

المبحث الثالث : الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1988 .

المبحث الرابع : حرب الخليج الثانية والحصار الأمريكي على العراق 1990-2003 .

المبحث الأول :

العلاقات العراقية - الإيرانية في عهد الشاه

تميزت العلاقات العراقية- الإيرانية في عهد الشاه (محمد رضا بهلوى)، بالكثير من المشاكل والازمات المتبادلة سياسياً واقتصادياً وقانونياً، حيث اثارت مشاكل الحدود البرية والبحرية ومشكلة شط العرب الواقعة بين العراق وإيران على طول الحدود الفاصلة بينهما، وكذلك قضية الاراد التي كانت تعتبر ولازالت عاملاً مؤثراً في العلاقات بين البلدين، والتدخلات من قبل البلدين في شؤون الآخر، وأيضاً الإعتداءات المتكررة على فترات زمنية متلاحقة اندماج من قبل طرف على الطرف الآخر، كل هذه قد اثارت ازمات ومشاكل ديموغرافية وجيوساسية، لم تستطع كلا الدولتين حلها بالطرق السلمية، رغم السعي الحثيث من قبل دول الجوار العربية لعقد اتفاقيات لحل الأزمة، ومساعي الأمم المتحدة لفض النزاع وفق مواليف وبروتوكولات الأمم المتحدة .

وسينتناول الباحث مسائل مفصلة حول القضايا والازمات التي احتلت الساحة السياسية والدولية في المنطقة، بين العراق وإيران، وسيقسّم هذا المبحث إلى أربعة مطالب هي كالتالي :

المطلب الأول : مشكلة الحدود العراقية- الإيرانية .

المطلب الثاني : مشكلة شط العرب .

المطلب الثالث : القضية الكردية .

المطلب الرابع : إتفاقية الجزائر 1975 وإلغاء الإتفاقية .

المطلب الأول :

مشكلة الحدود العراقية- الإيرانية

تعد مشكلة الحدود الدولية من اهم المشكلات الدولية واعقدها لأنها مصدر رئيس للمنازعات الدولية ، وهي مشكلة عامة لأنها تتعلق بسيادة كل دولة مع الدول المجاورة الأخرى ، ذلك لأن أحد الشروط الأساسية لقيام الدولة ان يكون لها اقاليم يتاخم اقاليم دول اخرى . وتبدو هذه الصعوبة اذا لاحظنا ان كثيراً من دول العالم لم تفصل في موضوع الحدود مع جاراتها بسبب عدم الاتفاق الناجم عن المطامع التوسعية لدولة في اقاليم دولة ثانية ، او الاختلافات العقائدية ، او اختلاف النظم السياسية فيها . (الراوي، 1989: 5)

أولاً: معاهدات الحدود بين العراق وإيران

اتسمت العلاقات الإيرانية العراقية بالتوتر منذ منتصف القرن العشرين بسبب الإطماء الإيراني في أرض العراق ومياهه ، فالعراق ورث عن الدولة العثمانية مشكلة الحدود التي كانت موضع نزاع بين الدول والأسر الحاكمة المتعاقبة في إيران ولم تضع معاهدات الحدود الكثيرة التي تم عقدها بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر حداً لتلك المشكلة .

تمتد الحدود الشرقية للعراق من نقطة الحدود العراقية- التركية شمالي ولامسافة 1200كم ، حتى نقطة التقائه شط العرب بالخليج العربي ، وتتبع الحدود في قسم كبير منها خط تقسيم المياه بين أحواض الانهر والجداول التي تحدُّر من المرتفعات الإيرانية في قسمها الغربي باتجاه نهر دجلة داخل الأراضي العراقية . (اسود، 1970: 6).

لقد تم تحديد هذه الحدود منذ فترة طويلة ، بموجب عدد من المعاهدات هي: (اسود، 1970: 13-6) :

1. معايدة 1639، في زمن السلطان العثماني "مراد الرابع" بموجب المعايدة الفارسية- العثمانية، وقد وضح في هذه المعايدة المناطق التي تعود إلى الدولة العثمانية، والمناطق التي تعود إلى الدولة الصفوية .

2. معايدة ارضروم الأولى 1823، التي جاء فيها، بأنه لا يجوز للدولة التدخل في شؤون الدولة الثانية، ولا يجوز الترحيب بالفارين من دولة إلى أخرى، وأن يحصل تبادل السفراء بين الدولتين كل ثلاث سنوات لتحسين العلاقات بينهما.

3. معايدة ارضروم الثانية سنة 1847. وقد ذهبت لجنة تحديد الحدود إلى بغداد سنة 1849، وتجولت في مناطق الحدود حتى سنة 1852، وقامت بمسح الأرضي ، ثم توقفت بسبب قيام حرب القرم سنة 1857 ، وفي هذه السنة استطاع المساحون البريطانيون والروس إنجاز رسم الخرائط المطابقة للحدود، ثم أرسلت إلى كل من الحكومتين التركية والإيرانية .

4. بين فترتي 1869-1914 ، طلت إيران المساعدة في ترسيم الحدود، بينما أرادت الحكومة التركية الرجوع إلى معايدة 1639. رفعت إيران شكاوى متعددة لانتهاك تركيا معايدتي ارضروم. في 21 (ديسمبر) 1911 وقعت كل من تركيا وإيران بروتوكول طهران، وفيه تم رسم الخرائط التفصيلية الكبيرة التي تبين خط الحدود، وبلغ عدد هذه الخرائط (18 خريطة)، تخص الحدود العراقية-الإيرانية ، وقد انجز هذا العمل سنة 1914 .

منذ ذلك الوقت أصبحت الحدود العراقية-الإيرانية قائمة بين الدولتين بكل وضوح والتي نصت على تعريف الحدود العراقية-الإيرانية، وإن هذه الحدود تعتبر مثبتة بشكل نهائي ولا يحق إجراء أي تدقيق أو تعديل عليها فيما بعد.

إن المشكلة القائمة بين العراق وإيران، هي عدم إعتراف إيران بسيادة العراق على شط العرب او ادارة ميناء البصرة ، وعدم تقديرها بالأنظمة الصادرة من مديرية الميناء ، فالحكومة العراقية تستند على معايدة ارضروم الثانية 1847، وبروتوكول الحدود لسنة 1913، وإلى بياني ميناء البصرة والملاحة النهرية لسنة 1914، الذين أصدرهما القائد العام للقوات البريطانية ، ولهمذن البيانيين صفة قانونية عراقية بمقتضى المادة 114 من القانون الأساسي العراقي.(أسود،1970: 99)

عمدت إيران إلى التجاوز على العراق عدة مرات، فقد شيدت السلطات الإيرانية في الأراضي العراقية منذ حزيران 1931 مخافر على الحدود العراقية- الإيرانية، فد ولدت هذه المخافر مشاكل بين القبائل البدوية على الجانبين، فقد استغلت السلطات الإيرانية تدهور العلاقات بين البلدين فحرضت العشائر الإيرانية الساكنة في مناطق الحدود الشمالية والجنوبية وقامت بأعمال السلب ضد العشائر العراقية. فساد مناطق الحدود الأضطراب وعمت الفوضى قرابة عام من الزمان. وقد عممت السلطات الإيرانية في سنة 1931 إلى حفر قناة جديدة، ولمّا حلّ موسم الصيف وقلّ ماء النهر، قامت إيران ببناء سداً على عرض النهر، فانقطع ماء النهر نهائياً عن العراق. (الزيبيدي، 1980: 30-33)

في 1937 دارت مفاوضات بين الحكومتين العراقية والإيرانية حتى نهاية يونيو (حزيران) 1937. وقد تخللتها ظروف وملابسات مختلفة ومتشعبة ، ولكن الجانبان تمكناً بعدها في التوصل إلى عقد معاهدة الحدود في 4 يوليو 1937، وهي المعاهدة التي وضعت حدًّا لنزاع طويلاً بين البلدين إستمر سنتين طويلة، كان الشغل الشاغل للحكومة العراقية منذ إفصالها عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى "1918-1914" ، ودخولها تحت نظام الانتداب واستقلالها حتى عقد المعاهدة المذكورة . (الراوي، 1989: 234)

ثانياً : ثورة تموز 1958 والعلاقات بين البلدين :

قامت ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، وأوضحت في البيان الأول أنها تتمسك بشدة بوحدة التراب العراقي ، وبعلاقات الأخوة مع الأقطار العربية والإسلامية ، كما تلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحترم الاتفاقيات والمعاهدات. لكن إيران حاولت إنتهاز فرصة التغيير الثوري في العراق ، وحاجة السلطة الجديدة إلى الاستقرار ، للحصول على بعض المكاسب منطلقة في التعامل مع العراق من عقدة الخوف الناجم عن قيام الثورة باسقاط النظام الملكي ، والرغبة في الانسحاب من حلف بغداد، والتقارب من دول المنظومة الاشتراكية ، وكذلك التخلص من إثنثاق نظام

عربي قومي مؤثر على حدودها الغربية، يتصدى ل سياستها التوسعية العنصرية في الخليج العربي. (احمد، 1983: 371)

في 29 كانون الأول 1959 أدى وزير الخارجية العراقية بتصريح حدد فيه السياسة الخارجية العراقية قائلاً: "ان الحكومة العراقية تبذل جهودها لحل المنازعات مع إيران بالوسائل السلمية المباشرة وغير المباشرة، وإذا ما اضطرب الامر فاته سيعرض الامر على منظمة الامم المتحدة، لوضع حل للمشكلة. وأن العراق يتلزم بشدة بحقوقه ويدافع عنها باقصى ما يستطيع ويقاوم اي عدوan يوجه ضده". (احمد، 1983: 374-373)

لم تستجب الحكومة الإيرانية لرغبة الحكومة العراقية المعلنة لتحسين علاقاتها مع إيران ، فقد عاد التوتر تدريجيا بين الدولتين نتيجة افتعال الجانب الإيراني مشكلات حدودية مرة أخرى، مستغلًا ظروف العراق السياسية الداخلية بعد الثورة مباشرة وصرّح الشاه "محمد بهلوى" في 28 تشرين الثاني 1958 بقوله: "إن معااهدة 1937، غير مُحتملة و يجب إلغاؤها". (موقع التاريخ، 2010/4/17)، وكان هذا التصريح اول بادرة تدل على إستئناف إيران لمطامعها في المياه.

استغلّ الشاه ضعف النظام البعثي الجديد في 19 نيسان 1969، وقام بإعلان إلغاء معااهدة عام 1937 من جانب واحد، وقيامه بتحشيد القوات العسكرية البرية والجوية والبحرية الإيرانية على طول خط الحدود مع العراق، بهدف تهديد امن العراق واخضاعه لإرادته. ومن أجل تحقيق هذه المطالب والتجاوزات الإقليمية، قام الشاه بممارسة الضغط العسكري المباشر وغير المباشر متزاوزا في ذلك الصيغ التقليدية التي اعتاد ممارستها سابقا لتحقيق مطامعه. (العزي، 1980: 214)

يعتقد الباحث بأنّ الشاه حاول بمساعدة الدول الغربية وبشكل غير مباشر في ظل سياساتهم السرية تجاه صنع القرار السياسي الإيراني، ان تكون لإيران قوّة ومكانة دوليّة في الوسط المحيطي لإيران، ومن خلال التعاملات السرية بينها وبين الولايات المتحدة من جهة وأسرائيل من جهة ثانية، وحاول الشاه أيضًا أن تكون لإيران دفة القيادة الإقليمية بالنيابة عن الآخرين، والسعى إستراتيجية لجعل إيران حامية المصالح الدوليّة لأمريكا وأسرائيل، لذلك فقد واجه العراق الصاعد عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا المرشح في ذلك الوقت لأن يكون قوّة إقليمية توازي إيران، أو يمكن أن تقوّض المصالح الإيرانية والغربيّة في المنطقة، فقد واجه العراق ضغوطات دوليّة وإقليمية صعبه للhilولة دون تحوله إلى منطقة تهديد مصالح إيران والغرب، فكان للإعتداءات والتجاوزات المتكررة على الحدود والأراضي العراقيّة من قبل إيران الشاهنشاهية، ومحاولات حثيثة من قبل إيران لاضعاف النظام العراقي والhilولة دون تقدمه.

المطلب الثاني :

مشكلة شط العرب

يتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات عند مدينة كرمة علي . ويبلغ طوله حوالي 110كم ، ويتراوح عرضه بين 1كم عند مدينة البصرة إلى حوالي 2كم عند المصب . لذا فان شط العرب في السابق اطول مما هو عليه الان .

عندما تسلم "حزب البعث العربي الاشتراكي" السلطة في العراق، بعد قيام ثورة 17-30 تموز 1968، أعربت حكومة الثورة عن رغبتها في التوصل إلى تسوية عادلة مع إيران حول القضايا الحدودية. وجرت مفاوضات بين بغداد وطهران في الاعوام (1966، 1967، 1968، 1969) كانت السلطات الإيرانية تعمل على عرقلة الملاحة في شط العرب، فتطلب من السفن الأجنبية رفع العلم الإيراني وتستخدم الأدلة الإيرانية لدالة السفن.(الراوي، 1981:88)، إلا أن الحكومة العراقية طالبت بكثرة عن طريق المذكرات المبعوثة إلى السفارة الإيرانية في بغداد، بوقف رفع العلم الإيراني على السفن الإيرانية حالما تدخل شط العرب، وصرحت الحكومة العراقية للحكومة الإيرانية، أنه لن يسمح مستقبلاً لأي سفينة إيرانية تبحر إلى موانئ إيران للدخول إلى شط العرب، إذا لم تلتزم الحكومة الإيرانية بقوانين العراق النهرية.(Abdulghani, 1984:118)، وامتنعت السفن الإيرانية عن دفع الرسوم إلى إدارة ميناء البصرة. كل هذه المواقف والتصرفات الإيرانية دعت الحكومة العراقية إلى لفت نظر السلطات الإيرانية إلى خطورة تلك الأعمال التي لا تتفق مع حسن الجوار، وبدأ حسن النية في العلاقات الدولية. وازدادت تلك الإعتداءات والمخالفات بشكل كبير عام 1969.

وفي شباط 1969 حضر وفد إيراني إلى بغداد، فقد قدم الوفد الإيراني مشروعًا يحل محل معايدة 1937، وعندما لم يوافق الطرف العراقي على المشروع قام الوفد الإيراني بقطع المفاوضات وعاد إلى

طهران في 12 شباط 1969، بحجية أنه استلم تعليمات من حكومته. (الراوي، 1989: 281-282) وعلى هذا الأساس وجهَّ شاه إيران في حفل افتتاح الدورة التقنية لمجلس البرلمان الإيراني عام 1969، رسالة بخصوص العلاقات العراقية- الإيرانية ومشكلة شط العرب وإلغاء إتفاقية 1937، حيث قال: "وبخصوص شط العرب، بعد أن أبدينا أقصى درجات الصبر وضبط النفس خلال 32 عاماً تجاه معاهدة 1937 الاستعمارية، التي لم يحترم حتى الطرف المتعاهد الآخر نفسه بنودها أبداً، بادرنا إلى اعلانها معاهدة غير ذات قيمة. لكنّا اعلننا في نفس الوقت اننا على استعداد لعقد مع جارتنا معاهدة شريفة بهذا الشأن على أساس المساواة وطبقاً للقوانين الدولية". (بهلوi، 1970: 81)

لقد أنكرت الحكومة العراقية بإصرار شديد المزاعم الإيرانية المتعلقة بعدم تنفيذ إلتزاماتها الواردة في نصوص معاهدة 1937 ، وأوضحت وجهة نظرها قائلة: "حتى لو افترضنا جدلاً بأن العراق قد خرق نصوص المعاهدة، كما تزعّم السلطات الإيرانية. فهو سيكون من حق إيران القيام بإلغاء المعاهدة إلغاء انفرادياً؟ ليس من واجبها اتباع قواعد القانون الدولي في هذا المجال بدلاً من قيامها بهذا الإلغاء الانفرادي المفاجيء للمعاهدة". إن العراق كان ولا يزال راغباً في تسوية مشاكل الحدود مع إيران عن طريق المباحثات السلمية... وإن الحكومة العراقية تعلن استعدادها لقبول قضاء محكمة العدل الدولية". (أحمد، 1983: 381)

إنَّ قرار إيران بإلغاء معاهدة الحدود لعام 1937 مصحوباً بتحشيد قواتها على طول الحدود العراقية وشط العرب ، شكل تهديداً للسلام وخطراً على الأمن الدولي بموجب نصوص المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة.

يرى الباحث بأنّ قيام إيران ببناء السدود والخزانات، زادت من الملوحة في شط العرب، وإن قيام إيران بهذه الأعمال، قد أثر وسيؤثر بدرجة أكبر على عذوبة مياه الشط مستقبلاً، وإن قيام إيران بتحويل مجرى مياه الاهر والروافد الفرعية لنهر دجلة إلى داخل الأراضي الإيرانية، سيؤدي مستقبلاً إلى زيادة الملوحة في شط العرب، كما سيؤدي وبالتالي إلى تفاقم النزاع بين البلدين. وبالتالي ستحاول إيران اتباع سياسة التعطيش والتجفيف، من أجل الضغط فيما بعد على الحكومة العراقية. وإن الإعتداءات تم من جانب واحد، حيث كانت إيران هي المعدية بـاستمرار على حدود العراق مخالفة بنود الاتفاقيات المعترف بها، نتيجة عدم إعترافها بالحدود القائمة بين البلدين والتي حددتها المعاهدات والبروتوكولات المعقودة بينهما، وثبتتها لجان تحديد الحدود على الأرض وعلى الخرائط التفصيلية المحفوظة لدى الحكومتين العراقية والإيرانية .

المطلب الثالث :

القضية الكردية

يتوزّع الأكراد في كل من العراق وإيران وتركيا وسوريا، غير أن العديد من الأكراد سعوا إلى الاستقلال - أو الحكم الذاتي على الأقل - عن حكومة كل من العراق، وتركيا، وإيران مجاذيلين بأنهم يستحقون دولة خاصة بهم، لأنهم لا يستطيعون التعبير عن هويتهم الثقافية بحرية في البلدان التي يسيطر عليها من هم من غير الأكراد.

من الناحية التاريخية، كانت مشارع السخط لدى الأكراد أقوى بكثير في تركيا والعراق - حيث إستمر إنكار وجودهم هناك عدة عقود - منها في إيران. ونتيجة لذلك كانت إيران في وضع أفضل يتيح لها استخدام القضية الكردية لاضعاف جيرانها. (بارزي، 2008: 85) فقد شهدت العلاقات العراقية- الإيرانية توترة كبيرة بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958. إذ عدّت إيران ان السياسة العراقية الجديدة تقوم على نفس الاسس التي ارتكز إليها النظام السابق، وان حالة التغيير والثورة في العراق قد تقل اثارها إلى إيران التي كانت تعاني من اضطرابات داخلية عديدة. (علو، 2007: 252)

بدأت الحكومة الإيرانية تنظر بعين الريبة والقلق إلى الحكومة العراقية الجديدة التي اتبعت سياسة جديدة ازاء القضايا الداخلية الساخنة في العراق ولاسيما اقرارها ببعض الحقوق القومية الكردية وسماحها للملا "مصطفى البارزاني" (زعيم ثوري كردي بارز في العراق) بالعودة إلى العراق وأصدر الصحف الكردية. لذلك حاولت إيران إستغلال التطورات والأحداث الداخلية في العراق بهدف خلق البلبلة فيه. وبالتالي انشغاله بمشاكله الداخلية، وكانت القضية الكردية من ابرز القضايا التي حاولت إيران من خلالها التأثير على الثورة العراقية، لذلك دعمت بعض العشائر الكردية بالأسلحة والمؤن ودفعتها للتمرد على النظام الجديد، وكان ذلك الدعم يهدف إلى تحقيق غايتين استراتيجيتين لإيران هما : اولاً:

اضعاف الحكومة العراقية وخلق بلبلة داخلية، وثانياً: زرع بذور التفرقة بين الكرد والحكومة العراقية، اي اضعاف الحركة التحريرية القومية الكردية في العراق خوفاً من توسعها وانتشارها لدى الكرد في كردستان إيران. (علو، 2007: 253)

قامت الحكومة والمسؤولون الإيرانيون والصحافة الإيرانية بشن حملة من التصريحات التي قالت عنها الحكومة العراقية أنها تصريحات مُلْفَقة حول أصل الكرد. إذ ترى إيران أن ما يُسمى أكراد، ما هم في عُرفها الاً فصيلة من فصائل الشعب الإيراني. وتحدّث "علي اصغر" وزير خارجية إيران في مجلس النواب الإيراني في 29 حزيران 1958 قائلاً: "إنَّ هذه القبائل والعشائر هي من العنصر الإيراني، دمهـا دم إيراني.. وإنَّ صلاتـها بإـیران هي صلاتـ المـواطن، ولا فـرق بـینـها وـبـینـ سـکـانـ الـأـلوـيـةـ الإـیرـانـیـةـ، وـهـيـ تـكـلـمـ بـلـسـانـنـاـ الـذـيـ نـتـفـاهـمـ بـهـ.. وـلـاـ تـخـتـالـ فـقـطـ مـنـ حـيـثـ الـغـصـرـيـةـ وـعـلـمـ الـلـغـاتـ عـنـ بـقـيـةـ الـقـبـائـلـ الإـیرـانـیـةـ الـأـصـلـ، وـأـوـدـ أـقـولـ بـصـراـحةـ أـنـ الـأـكـرـادـ هـمـ إـیرـانـیـونـ وـلـاـ فـرقـ بـینـهـمـ وـبـینـ غـيـرـهـمـ مـنـ إـیرـانـیـينـ". (الدرة، 1966: ص404)

وأشار الجنرال "تيمور بختيار" نائب رئيس الوزراء ورئيس جهاز السفاك الإيراني (مدير الأمن الداخلي) في تصريح له بتاريخ 25 تموز 1958 قائلاً: "إنَّ الـأـكـرـادـ اـيـنـماـ كـانـواـ خـارـجـ إـیرـانـ يـعـتـبـرـونـ إـیرـانـیـنـ.. وـلـغـتـهـمـ هـيـ الـلـغـةـ الـفـارـسـيـةـ، وـلـنـاـ الثـقـةـ بـإـنـهـمـ سـوـفـ لـاـ يـنـسـونـ رـوـابـطـهـمـ بـوـطـنـهـمـ.. وـأـنـ إـیرـانـ سـتـقـابـلـ بـكـلـ اـهـتـمـامـ طـلـبـ اـكـرـادـ سـوـرـيـةـ وـالـعـرـاقـ بـالـاتـحـادـ مـعـ إـیرـانـ إـذـ مـاـ تـقـدـمـواـ بـمـثـلـ هـذـاـ الـطـلـبـ". (الدرة، 1966: 1966: 404)

وجاء رد الحكومة العراقية على الإدعاءات الإيرانية حول تبعية جميع الكرد للدولة الإيرانية، حينما أكد "فؤاد عارف" وزير الدولة ان تلك الادعاءات مجردة من سند تاريخي وقانوني، واضاف بأن إيران: "ترسل سبع محطات باللغة الكردية كلها تدعو الكرد في العراق إلى الإنفاق بإيران، وتعدهم بالمواعيد المعروفة والحياة الحرة السعيدة في ظل الدولة

الشاهد شاهية الإيرانية، وذلك بغاية تضليلهم وإشارتهم ضد الحكومة العراقية، وأن الأسباب التي دفعت بالحكومة الإيرانية إلى هذا الادعاء هو أن الشعب الكردي في إيران محروم من جميع حقوقه القومية بل وأنّ الحكومة الإيرانية تنهج تجاهه سياسة الإففاء تحت ستار القومية الإيرانية المزعومة وتنكر وجود القومية الكردية بصورة تامة". (علو، 2007: 149)

قدمت إيران العون إلى الكرد من أجل القيام بثورات ضد الحكومة العراقية، وكان العون الإيراني محدوداً جداً حتى العام 1969 ولم يكن الملا "مصطفى البارزاني" يحسب له حساباً كبيراً في سياسة الثورة. ومع ازدياد حدة المعارك بين الكرد والسلطة العراقية سنة 1969 تضاعف العون القاسمي عن طريق إيران للثورة الكردية. وقد استمرت المساعدات تأتي للكرد من إيران حتى توقيع اتفاق الحادي عشر من مارس 1970 بين الملا "مصطفى البارزاني" والحكومة العراقية. حيث توقفت هذه الإمدادات، وأصبّيت السياسة الإيرانية بخيبة أمل في توسيع رقعة القتال بين الطرفين المتناقضين في العراق. (عيسي، 2005: 362) وظل البارزاني يمثل السلطة الحقيقة في المنطقة الكردية. حيث افضت المحادثات السورية التي قادها أساساً صدام حسين، إلى بيان اذار مارس 1970 الذي تعهدت فيه الحكومة العراقية - كما بدا - بالإعتراف بالحقوق الكردية على نحو فاق أي من التنازلات التي أعطيت من قبل. (trib، 2006: 268)

إنَّ مطالب الكرد منذ تاريخ ادراكتها بوجوب انشاء دولة قومية موحدة للكرد، دولة ذات سيادة واستقلال تجمعهم رابطة اللغة والثقافة والانتماء المشترك، هي مطلب رئيسية كان يطالب بها الكرد على فترات مختلفة منذ استقلال العراق في 1921 ، من أجل الإعتراف بالقومية الكردية والتخلص من القيود التي تفرضها عليها الدول التي يتوزع الكرد في أراضيها المحبيطة بها. حيث يمكن اجمال هذه المطلب الرئيسية التي يطالب بها الكرد من أجل الحصول على الحكم الذاتي على الأقل وهي:
المطلب الكردية الرئيسية كما يلي: (عيسي، 2005: 331)

1. الإعتراف الفوري بالحكم الذاتي في العراق. على ان ترسل نسخة منه إلى الامم المتحدة مع نسخة من الدستور الجديد.
2. تحديد الحدود الجغرافية بتركيا شمالاً وإيران شرقاً وسوريا غرباً وجبل حمراء جنوباً.
3. جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في مدارس المنطقة الكردية .
4. منح الحكم الذاتي: حكومة ديموقراطية برلمانية يرأسها نائب رئيسحكومة مجلس وطني كردي . وتنقسم وزارات الخارجية والدفاع والمالية تحت سيطرة الحكومة المركزية .

تم الإعتراف بالهوية القومية المميزة للاكراد، وبلغتهم ايضا، كما حصلوا على وعد بالمشاركة في الحكومة وبأن تكون لهم الأغلبية في الوظائف الادارية المحلية. واعطى وعد بانشاء منطقة ادارية موحدة خاصة تطبق فيها إجراءات مميزة وتشتمل على جميع المناطق التي تعيش فيها أغلبية كردية، استنادا إلى احصاء سيتم لاحقاً. وشكلت لجنة مشتركة من ممثلين حكوميين واكراد لمناقشة التطبيق المفصل لمبادئ البيان ضمن فترة تمتد حتى عام 1974.(تريب،2006: 269)

"إنهارت القيادة الكردية المتمثلة بقيادة الملا "مصطفى البارزاني" العشائرية أثر اتفاق السادس من مارس سنة 1975، بين العراق وإيران، فإنهارت ثورة الملا البرزاني، واستسلم 70% من قوات البيشمركة، والتجأ (30) ألف منهم إلى إيران، والتجأ الملا بعدها إلى الولايات المتحدة طالباً دعمها ومات هناك. ثم جاء دور ابناءه ومنافسهم "جلال الطالباني" الذين ابتدوا حركات انفصالية من جديد، فأسترجمتهم إيران الخميني كما فعلت إيران الشاه بالملا البرزاني من قبل، ثم استدار الجيش العراقي إلى الاكراد بعد الحرب مع إيران، فاحتدمت المعارك بين الجيش العراقي والكرد. (الهزaima،195:2004) إلا أن مجلس قيادة الثورة العراقية، أصدر نداء إلى الكرد كي يعودوا إلى بلدتهم بعفو عام.

سبق وأن أعلن "الملا مصطفى البارزاني" قبل انتهاء المعارك وانتهاء الثورة الكردية، ان الحرب قد انتهت واستطرد قائلاً: (نحن

وحيدون دون اصدقاء، ولم يعد الأميركيان يقدمون لنا اية مساعدات، وننتظر اياماً سوداء قاتمة)، وكان قرار البازاني بالتخلي عن المعرك صدر عقب تهديد إيران بمساعدة السلطات العراقية على انهاء هذه المعارك.

أما من حيث منظور السياسة الخارجية الإيرانية، فقد أعلنت إيران في أكثر من مناسبة لها، أنها لن تحمل "التخريب"، أو اية حركة ديمقراطية او وطنية، وإن سجل سياساتها الخارجية منذ منتصف الستينات يؤكد ذلك.(هوليداي، 1979: 350)

يرى الباحث أنَّ النظام الإيراني كان يحرص على منع اية حركة ثورية تحاول ان تبرز في المنطقة، يمكن أن تُضعف مركز إيران إستراتيجية وتؤثر على نفوذها. وهذا يعني، أن إيران ستتدخل لسحق القوى الوطنية والثورية في خارج حدودها التي تعتقد أنها تشكل خطراً عليها، والتي تعتقد أيضاً انه بامكانها ان تخدمها. لأن إيران مكونة من مزيج من الاعراق والطوائف المتعددة، وإن قيام ثورات عنصرية وانفصالية في دول إقليمية في المنطقة من شأنه ان تتأثر إيران بالعدوى العرقية والطائفية، وبالتالي سيسبب مشاكل انفصالية لإيران هي في غنى عنها.

المطلب الرابع :

إتفاقية الجزائر 6 اذار 1975

اولاً : عقد إتفاقية الجزائر والمبادئ التي قامت عليها :

في اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منطقة الاقطان المصدرة للبترول (اوپاك) في الجزائر مارس 1975، قام الرئيس الجزائري "هواري بومدين" بمبادرة تاريخية ناجحة لحل الخلافات العراقية-الإيرانية. فقد جمع في 6 اذار/مارس 1975 السيد "صدام حسين" (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق آنذاك) مع شاه إيران "محمد رضا بهلوى" وبحضور الرئيس بومدين. تم التوقيع على إتفاقية الجزائر انطلاقا من مبدأ حسن الجوار وتطبيقاً لمبادئ سلامه التراب الوطني، وحرمة الحدود المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين. (الجميل، 1996:

(472)

وقد تم الاتفاق بينهما على إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية، وتحديد حدودهم النهرية حسب خط "التالوك"، وسيعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان على إجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة، كما إتفق الطرفان على أساس هذه الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تُجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتناهى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر. (الراوي، 1989: 307-308)

ثانياً : الوضع السياسي للدولتين بعد إتفاقية الجزائر :

من خلال إتفاقية الجزائر هذه ، تم التوصل إلى حل للنزاع على الممر وبدا واضحاً انه في صالح إيران، وصفق له العديد باعتباره احد اهم الانتصارات التي حققها الشاه، لانه عزز مكانة إيران كقوة بالغة الامنية في الخليج العربي. وقال الشاه بلهجته منتصراً لاسد علام ، مسؤول البلات ، لدى عودته إلى طهران: "الآن، وبعد انتظار طويل، تمكنت من تمزيق معاهدة شط العرب". (بارзи، 2008: 88)، اذ كان الاتفاق بمثابة مفاجأة

كاملة لإسرائيل وللولايات المتحدة ، فالشاه لم يستشر حلفاءه الإسرائيليّين والأمريكيّين ، ولا ابلغهم بأمر المفاوضات مع العراقيّين ، ولا اشار إلى ان التعاون مع الاعداد أصبح معرضاً للخطر .

لكن سرعان ما بادرا واصحا ان إتفاقية الجزائر كانت خطوة استراتيجية رئيسية خاطئة قام بها الشاه . فبدلا من ان توفر لإيران بعض الوقت ، وفرت الوقت لصدام حسين . فقد أدى سحق الانقاضة الكرديّة إلى تحرير بغداد من السلسلة الكرديّة . وتحررت الموارد العراقيّة من جديد ليصار إلى تركيزها على التسلح والسيطرة . وتعزيز قوة العراق وزيادة اتفاقه العسكري على الأسلحة السوفياتية (زاد الإنفاق العسكري العراقي بمقدار الضعف بين عامي 1975-1980) في حين دخلت إيران مرحلة التراجع النسبي الثابت . وهذا التحول في ميزان القوى لصالح بغداد عزّز التصور العراقي بأن البنود التي نصّت عليها إتفاقية الجزائر كانت غير مُنصفة ، مما قوّى من رغبة صدام حسين في الأخذ بالثأر . (بارزي ، 2008: 95)

يعتقد الباحث أن إتفاقية الجزائر والغائط فيما بعد تعد سبباً رئيسياً لقيام الحرب العراقيّة-الإيرانية التي استمرت ثمانية سنوات ، بالإضافة إلى تزامنها مع ظروف تغير الأنظمة السياسيّة لكل من البلدين خصوصاً بعد مجيئ خميني إلى السلطة ، ومحاولة استغلال نظام صدام حسين للظروف والتغيرات الدوليّة لتولي القيادة والزعامة السياسيّة في المنطقة وضرب النظام السياسي في إيران ردّاً على التجاوزات الإيرانية على الأراضي العراقيّة .

المبحث الثاني :

عهد الثورة الإيرانية .. مجيء الخميني وإعلان الجمهورية الإسلامية 1977-1979

أثار انفجار الثورة الإيرانية، تغير الوضع السياسي والديني في المنطقة الإقليمية، والعالم الإسلامي بشكل عام، نظراً لما صاحب الثورة الإيرانية من ضجة إعلامية ضخمة من قدرتها، واضفت هالة من التقديس والقدرة التنظيمية الفائقة على قياداتها والقائمين عليها، وافرغتها تماماً من مضمونها الفكري والاجتماعي، لدرجة أن بعض المحللين اعتبرها من ملامح العمل السياسي في العالم الثالث الذي يعتبر الانقلاب بمنزلة التكتيك والحل الإيجابي لقضايا المزمنة. (السبكي، 1999: 193)

إنّ الثورة الإيرانية بقيادة آية الله العظمى (روح الله مصطفى الموسوي الخميني)، تعدّ من أهم الأحداث وأكثرها جدلاً في القرن العشرين، إذ إنّها أحدثت زلزالاً فكرياً وسياسياً ودينياً في العالم، وأصبحت من أكثر الأحداث استقطاباً للاهتمام والمتابعة من قبل أصحاب السيطرة السياسية والعسكرية في العالم، وإنّ هذه الثورة فرضت (الإسلام) بقوة على جميع وسائل الإعلام في العالم، لأنّها كانت ثورة ذات اسم وطابع إسلامي. (التميمي، 2008: 170) فقد برز الإمام الخميني الذي بدأ كفاحه منذ نعومة أظفاره كقائد للثورة، حيث فجرها في عام 1963 بعد أن وجد أنه لا مناص من تحرير الشعب وانقاذه من سلطة الشاه ومن تسلط الدول الكبرى ومن اتجاهات الشاه نحو أوروبا والتغريب وزجّ الأمة في مستنقعات الدول الاستعمارية. (النباري، 2003: 18)

حاول خامنئي -مرجعية شيعية في إيران- أن يتولى الرعامة الدينية في جمهورية إيران الإسلامية، بدلاً من آية الله السيستاني، حتى يمثّل الشيعية في إيران الثورة، والعمل على تصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج. (Al-Suwaidi, 1996:77)

لقد بُرِزَ التهديد الإسلامي للمصالح الأمريكية بقوة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران، وذُيوج مبدأ تصدير الثورة، وفي تلك الفترة تصاعدت وتيرة العداء بين المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية، فتم دخال المنطقة بحرب ادت إلى تحقيق هدفين مزدوجين هما : اضعاف إيران بتأثيرها الإسلامي، والعراق بتهديده القومي.

وسيُقسّم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي :

المطلب الأول : الوضع العام قبل سقوط الشاه .

المطلب الثاني : مرحلة الثورة الإيرانية : الأسباب، الأهداف، الأحداث، والنتائج .

المطلب الثالث : موقف العراق من الثورة الإيرانية .

المطلب الأول :

الوضع العام قبل سقوط الشاه

يمكن بيان الأسباب التي أدت إلى سقوط الشاه وبداية الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقيادة الخميني :
أولاً : الضغوطات الخارجية :

اتبع النظام (الشاهنشاهي) منذ منتصف الستينات سياسة خارجية وضع خصيصاً كي تجعل من إيران القوة المسيطرة في غرب آسيا . وقد حظى هذا الهدف بتشجيع الولايات المتحدة وهو في الوقت ذاته هدف أصبح ممكناً بسبب التحول الداخلي الحاصل في إيران - قمع المعارضة في الداخل، ووفرة الموارد المالية الازمة - وان إيران هي دون منازع اوضح مثال على ما يعرف بمبدأ نيكسون، ويمكن وصف هذا بأنه النظرية القائلة بضرورة ان تقوم مجموعة مختارة من دول العالم الثالث الرأسمالية بدور نشيط عسكرياً وسياسياً معتمدة في المقام الأول على مواردها الذاتية، وتسمهم في هذه الطريقة بنشر والمحافظة على استقرار الرأسمالية، الامر الذي تحملته الولايات المتحدة وحدتها تقريرياً من الحرب العالمية الثانية. (هوليدي، 1979: 335)

حيث انه منذ عام 1945 وحتى العام 1963 كان الهم المركزي لسياسة إيران الخارجية هو القمع الداخلي: القضاء على التهديدات الموجهة للملكية وللنظام الرأسمالي في داخل البلاد . (هوليدي، 1979: 339). اذ كان الشاه محمد رضا بهلوي اداة في يد الامبراليية الأمريكية تحركه لايذاء جيرانه وخاصة العراق ومنطقة الخليج العربي، كما انه مارس في داخل بلاده سياسة قمعية قاسية مما دفع جماهير الشعوب الإيرانية للتحرك ضده. (ابومغلي، 1985: 296). ففي لقاء مع نائب الرئيس الأميركي نيلسون روكييلر في 24 اذار 1976، افصح الشاه "محمد رضا بهلوي" عن رؤيته وطموحاته فقال : "سياسي صادقة و مباشرة وانا لا املك اجندة مخفية. وانا اقول بصراحة انتي ارغب في ان تلعب إيران دوراً في المحيط الهندي. ليس لدي اي اعتراض على التواجد الأميركي فيه، بل انتي

سادفع عن مصالحكم بالتأكيد".(بارزي،2008: 103)، ويقول هنري بريشت مسؤول مكتب إيران السابق في وزارة الخارجية الأمريكية : "لم يكن الشاه يسعى إلى أن يكون المسيطر على المنطقة وحسب، بل وراد أن يصبح قوة على المسرح العالمي".

ثانياً: الضغوطات الداخلية :

الاوضاع الداخلية في إيران قد لعبت دوراً أساسياً في احداث الثورة، حيث تراكمت العوامل السلبية في الداخل الإيراني من فقد الحرفيات وتسلط جهاز الاستخبارات (السافاك) ومن اعتقالات وسجن وتعذيب وقهر لا ي ملامح للتمرد او الثورة او حتى التعبير عن الرأي . كما كان الوضع الاقتصادي في إيران ينذر بكارثة رغم عائدات النفط الكبيرة ، فسادت الاممّة وإنعدمت الرعاية الصحية في وقت كثُر فيه الإنفاق على شراء السلاح وعلى العناصر العسكرية، حيث بلغ تعداد جيش الشاه ما يزيد على أربعين ألف، إلى جانب أعضاء السافاك الذين زادوا على المائة ألف، كل هذا مع ازدياد البطالة وسط اخبار زاد انتشارها بين الشعب عن تلاعب الشاه بأموال البلاد ونهب الكثير منها.(بيومي،2009: 33)

كان الوضع العام في إيران وفي أواخر أيام الشاه نمواً جماً من تناقضات صارخة تتذر بالشر، فالحرفيات السياسية كانت مفقودة، والارهاب بلغ اشده في ظل السافاك، حيث التعذيب، وقتل السجناء، وقمع الثورات المحلية، وخطر الوضع الاقتصادي، إذ أنَّ 80% من أفراد الشعب كان يعيش في حالة إقتصادية خطيرة، وإن إيرادات النفط كانت تُنفق في شراء الأسلحة بشكل كبير، والتدخل الأمريكي في إيران بلغ مرحلة الوصاية، فكان هناك خمسين ألف مستشار أمريكي يتلقون 4 الاف مليون دولار سنوياً من ميزانية الدولة، إضافة إلى قانون الحصانة الأمريكية، وإستغلال الشاه النفوذ ونهب أموال الشعب.(الموسوي،ب.ت:10)

المطلب الثاني :

مرحلة الثورة الإيرانية : الأسباب، الأهداف والنتائج

ما إن جاءت الفترة بين الأعوام (1977-1978-1979) كان تراكم الاحتقان من القهر والاذلال وتحدي مشاعر الامة واستفحال الفقر والفساد قد وصل مداه، وكانت هذه الفترة عبارة عن الفترة الحرجة التي تحتم إنفجار البركان وإندلاع الثورة، وكان لا بد لهذه الثورة من (قائد ورمز ومرشد) وهو (آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني)، الذي قاد المسيرة الثورية. (التميمي، 2008: 173).

أولاً : أسباب الثورة :

منذ أوائل عام 1978، وإيران تشهد احداثاً دامية من خلال التظاهرات والاضطرابات الجماعية وغيرها رغم الوجود القمعي لأجهزة شاه إيران وأجهزة الرقابة الأمريكية . وقد تعافت الأسباب التي دفعت الحماهير الإيرانية إلى التظاهر وتحدي الشاه منها : (طوالبة، 1984: 34)

1. المعاناة والحالة الإقتصادية الخطرة من الفقر والجوع، الذي ولد الدافع لقيام الثورة .
2. دفع القهر الديني رجال الدين لأن يجعلوا من محاريب الجوامع منابرًا تمهد لانتفاضة الثورة.
3. الانحراف الشاهنشاهي في الخط السياسي إستراتيجية ووقعها تحت سيطرة الولايات المتحدة.
4. التحریض المضاد، الذي قادته بعض الدول المجاورة ضد شاه إيران.

ثانياً : أهداف الثورة الإيرانية :

هدفت الثورة الإيرانية بشكل عام إلى إنهاء استبداد الشاه بالحكم. وزيادة التوجه الديني في سياسة الدولة. والتقليل من التأثير الغربي الأمريكي على إيران. وتحقيق المساواة والعدالة بين الجميع.

كان العراق يأوي آية الله الخميني في النجف الاشرف، ويقدم له المساعدات والمعونات التي يحتاجها الخميني، حيث كان يشكل الجبهة

المعارضة لحكم الشاه في ذلك الوقت، الذي كانت له قاعدة جماهيرية وشعبية كبيرة تؤيده وتناصره من أجل تحشيد القوة الدينية والسياسية للقضاء على نظام الشاه والاطاحة بحكمه.

ومن هذه المساعدات التي قدمتها الحكومة العراقية إلى آية الله الخميني هي كالتالي:(الموسوى، ب.ت: 158)

1. اعطت الحكومة العراقية الأولوية القصوى بين اللاجئين السياسيين المتواجدين انذاك في العراق للخميني وحاشيته وسهّلت لهم العيش والحياة وزوّدت كثيراً منهم بالجوازات العراقية بعد ان حرمهم الشاه من هويتهم الإيرانية فسهّلت لهم التنقل بين البلاد والاتصال بالعباد.
2. خصّت وزارة الاعلام للخميني اذاعتين خاصة في القسم الفارسي بإذاعة بغداد الذي كان يذاع منه برنامج يومي هو (النهاية الروحية).
3. كان مصطفى ابن الخميني على اتصال وثيق بالحكومة العراقية وكان يجري الاتصال باركان الدولة مباشرة .
4. كانت الجهات المعنية بشؤون التدريب العسكري تدرس جماعة الخميني خارج مدينة النجف الاشرف، وكانت الحكومة تعطي لهم المال والسلاح.
5. كانت الحكومة العراقية تؤمن للخميني الحماية خوفاً عليه من السفالك.

حاول العراق من خلال تقديم المساعدات إلى المعارضة الإيرانية لنظام الشاه والمتمثلة بآية الله "الخميني" تحقيق غايات سياسية، محاولاً تحقيق التكافل السياسي-الديني لتشكيل قوة رادعة ومعارضة لنظام الشاه، إذ أنَّ صدام حسين كان يعلم بشعبيَّة الخميني وقوته في التأثير على الجماهير الإيرانية المعارضة لنظام الإيراني، لذلك عمل على توطيد علاقاته مع الخميني في سبيل اسقاط عرش الشاه، الذي كان يؤثر سلباً على السياسات العراقية في الداخل والخارج، وفي نفس الوقت المحاولة لدفع العراق لأن يكون كقوة إقليمية في المنطقة.

في التاسع من فبراير 1979، كانت رئاسة الاركان العامة وقيادة القوات المسلحة قد أعلنت أنها ستبقى على الحياد في الصراع الدائر على السلطة بين بختيار ورئيس الوزارة المؤقتة بازرجان، وعليه سلمت طهران وبقية المدن الإيرانية إلى الجماهير الثائرة وإلى الخميني ونظامه. وشكلت اللجان الثورية لمحاكمة اعداء الثورة في جميع احياء طهران وغيرها من مدن إيران. وبدأت المحاكم تعقد في كل مكان لتحكم بالاعدام رميا بالرصاص على قيادات الجيش الموالية للامبراطور، وجميع الرموز السياسية التي عرفت بالتعاون معه، حيث كانت سلطة مجلس قيادة الثورة بقيادة آية الله الخميني فوق كل السلطات بما فيها مجلس الوزراء، وحّلت الدولة الدينية محل الدولة العلمانية، وانتهى عصر بهلواني نهايتها. (السبكي، 1999: 203)

ثالثاً: نتائج الثورة الإيرانية :

- يمكن إجمال بعض النتائج التي وضعتها الثورة الإسلامية في إيران بعد انتصارها على الشاه، بما ياتي : (عيساوي، 4/7/2007)
1. إلغاء الحكم الملكي الذي ساد إيران أكثر من 2500 سنة .
 2. وصول رجال الدين إلى السلطة بزعامة " آية الله الخميني " الذي نادى بالعودة إلى الإسلام الطاهر النقي من كل تأثير أجنبي .
 3. القيام بحملة تطهير واسعة في صفوف الجيش، حيث قتل في شباط 1979، 200 ضابط.
 4. تحولت الولايات المتحدة من دولة صديقة لإيران الشاه، إلى ألد أعداء الثوريين .
 5. انتشرت المظاهرات وأعمال الشغب والإخلال بالأمن في الدول الخليجية، مثل البحرين والكويت وال السعودية بتاريخ 20/11/1979، وسيطرت مجموعة مكونة من مئات المسلحين على المسجد الحرام في مكة وطلبو بتطبيق الشريعة الإسلامية.
 6. فشلت إيران في تحقيق أهدافها العسكرية والتي وعدت بشن هجوم كاسح يسحق البيت العراقي، ويُحطم القيادة العراقية ، وأدت فيما بعد بقيام الحرب العراقية - الإيرانية 1988 - 1980 .

المطلب الثالث :

موقف العراق من الثورة الإيرانية

كان العراق في مقدمة الدول التي سارعت إلى تأييد النظام الإيراني الجديد في الأيام الأولى لتسليم السلطة في إيران في 11 شباط 1979، والقضاء على نظام الشاه. وبارك له عن طريق ارسال برقيه تهنئة من رئيس الجمهورية العراقية بمناسبة اقرار الجمهورية الإسلامية بعد إجراء الاستفتاء. ثم أصدرت الحكومة العراقية بياناً توضح فيه دعمها للثورة الإيرانية الشعبية، بعد ان اعلن انه سيقف إلى جانب القضية الفلسطينية. كما وقف العراق موقفاً إيجابياً من قبول إيران عضواً في حركة عدم الانحياز، عندما ابدى رغبته في الانضمام إلى حركة عدم الانحياز وذلك في مؤتمر القمة السادس الذي انعقد في هافانا في شهر ايلول من عام 1979، بعد ان أعلنت إيران خروجها من حلف السنتو. (الراوي، 1989: 337)

وبتاريخ الثاني من آب عام 1979، وجّه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق رسالة إلى رئيس وزراء إيران يدعوه فيها لزيارة العراق تجديداً لدعوة سابقة موجهة إليه لزيارة العراق، على طريق وضع العلاقات بين العراق وإيران في مسارها الصحيح بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية، وبما يعزز الاحترام المتبادل وتنمية الروابط في إطار التحرر ومحاربة الاستعمار. غير أن النظام الجديد في إيران على العكس من مواقف العراق الإيجابية، أظهر منذ البداية عداءً للعراق ونظام الحكم فيه وللامة العربية، منذ الأيام الأولى لتسليم السلطة، وان هدفه الأساسي ضمن برنامج (تصدير الثورة) هو إحتلال العراق والقضاء على النظام السياسي والاجتماعي فيه وجعله ولاية تابعة لإيران.

وبدأت السلطات الإيرانية تظهر مواقفها العدائبة وتخطّط للقيام بعوان شامل على العراق للقضاء على السلطة الوطنية فيه بشكل صريح وتصميم واضح ، حيث صرّح "آية الله الخميني" في كلمة القاها نجله احمد نيابة عنه في يوم 21 اذار 1980 بقوله : "يجب ان نبذل قصارى جهودنا

لتصدير ثورتنا إلى الأجزاء الأخرى من العالم ونترك فكرة إبقاء الثورة ضمن حدودنا". وكذلك صرّح وزير خارجية إيران "قطب زاده" في 8 نيسان 1980 بقوله : "عدن وبغداد تابعتان لنا، وأن حكومته قد قررت الاطاحة بالحكومة العراقية".(الراوي،1989: 338-344)

اما فيما يتعلق بمسألة الإنفاق العسكري لـكل من الدولتين، وموقف العراق من القوة والإنفاق العسكري مقارنة مع إيران، فإنه مع اندلاع الثورة في العام 1979 ، كانت قوة إيران في المنطقة في تراجع بالمقارنة مع قوى جيرانها، وعلى الخصوص العراق. وبات وضع إيران بوصفها القوة التي لا تصاهي في المنطقة يعتمد على أرضية مهزوزة في العام 1978. فالفوضى التي عمّت ارجاء البلاد مع اندلاع الثورة لم تخدم سوى في زيادة الامور سوءاً. وتراجع الإنفاق العسكري الإيراني من 16.6 مليار دولار في العام 1978 إلى 7.7 مليار دولار في العام 1979، والعشرات من الضباط الإيرانيين فروا خارج إيران، أو قُتلوا على يد الثوريين، مما شتت الكثير من الخبرات العسكرية التي تملكها البلاد. وبين عامي 1979 و 1980 خسرت القوات المسلحة الإيرانية أكثر من مائة الف رجل. وفي نفس الوقت تضخم حجم الجيش العراقي وفاق عدد جنود الجيش الإيراني لأول مرة في تاريخه . وبحلول العام 1980 ، فاق الإنفاق العسكري العراقي الإنفاق العسكري الإيراني لأول مرة في تاريخه أيضاً.(بارзи،2008: 131)

المبحث الثالث :

الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1988

بعد مجيء الخميني إلى الحكم في إيران، رَحِبَ العراق بصدق بالوضع الجديد في البلد الجار، وتنوى أن يكون نقيراً لنظام الشاه، ويسعى لارجاع ما اغتصبه الشاه بالقوة العسكرية، والتخلص عن النزعات التوسعية العدوانية في منطقة الخليج العربي. وتقديراً من العراق للنظام الجديد في إيران، ولظروفه الخاصة، فإنه لم يطالب بتنفيذ بنود إتفاقية الجزائر، منذ الأيام الأولى، على أمل ان تستقر الوضاع في إيران، ويتمكن الوضع الجديد من حل المشاكل الداخلية. ولكن بدلاً من مقابلة الموقف العراقي الإيجابي، بموافقات إيجابية مقابلة، وإثبات حسن نية، عمل نظام الخميني ومنذ أيامه الأولى إلى تصعيد الأعمال الاستفزازية ضد العراق، وراح يُبشر بتصدير ثورته إلى خارج الحدود وبالذات إلى العراق، اعتقاداً من الخميني أن الوضع في العراق مهيأ تماماً لاستقبال الجيش الإيراني عندما يدخل أرض العراق . وقد بنى هذا الاعتقاد على معلومات وتقارير اعوانه، الذين كذبوا عليه في تقدير الوضاع وضعّموا له الاخبار، حتى بات يتخيّل ان الوضع في العراق، قد يتغيّر بين لحظة و أخرى.(طوالبة، 1984: 5)

وسينتقل هذا المبحث ثلاثة مطالب وهي كالتالي :

المطلب الأول : الحرب العراقية- الإيرانية : الدوافع والأسباب

المطلب الثاني : بداية الحرب العراقية- الإيرانية .

المطلب الثالث : وقف اطلاق النار وإنتهاء الحرب العراقية- الإيرانية .

المطلب الأول :

إشعال فتيل الحرب العراقية- الإيرانية : الدوافع والأسباب

بدأت القوات الإيرانية تصعيد عملياتها العسكرية ضد العراق، ووصلت حد قصف المدن العراقية بالمدفعية والطيران، فقد كان النظام يقوم بعمليات التعبئة لخوض حرب شاملة ضد العراق. وبالفعل بدأت القوات الإيرانية يوم 4/9/1980 بقصف مدفعي للمناطق الحدودية والمخافر العراقية على طول الجبهة.

إذ تشير المصادر العراقية إلى أن القوات المسلحة الإيرانية أخذت بقصف المدن العراقية (خانقين ومندلي ونفط خانه)، وقصف بعض المخافر الحدودية بدءاً من 4 سبتمبر 1980، وقامت إيران بإحتلال أجزاء من الأرضي العراقية في زين القوس وسيف سعد. (الجميل، 1996: 476). فخلال الجزء الأول من عام 1980، وقعت بعض المناوشات على الحدود في اشارة إلى استمرار تدهور العلاقات بين البلدين. في الوقت نفسه، بدأت تظهر ملامح لفرصة لن تكرر أمام صدام حسين والقيادة العراقية. فالطبيعة الثورية للنظام الإيراني جعلته عدائياً وقبلاً للانفجار، إلا أنه بدا ضعيفاً أيضاً. (تريب، 2006: 305).

ورغم ما اذيع من اسباب دفع العراق لإعلان الحرب على إيران، فإن المحللين السياسيين والعسكريين أجمعوا على ان النظام العراقي بحكم طبيعته ومصالحه وجد الفرصة سانحة ليirth دور رجل الشرطة في الخليج بعد انهيار حكم الشاه واعتقاده ان القوة العسكرية الإيرانية قد اهتزت بالإجراءات التي اتخذها النظام الخميني تجاه القوات المسلحة الإيرانية من تصفية للفادة. (أبوغزاله، 1994: 59).

ففي ظل تلك الظروف رأى صدام حسين بأن شن حرب على إيران سيشكل طريقة ملائمة لاجبار النظام الإيراني على الإعتراف بأن ميزان القوى يميل لصالح العراق. وأفضل دليل على إعترافه سيكون نبذ معاهدة

1975 واستعادة السيادة العراقية على شط العرب بكتابته. وكان الغرض من هذا الهدف هو إظهار قوة العراق عبر ليذراع النظام الإيراني الجديد. وبالتالي فإنطلاقاً من القيمة الرمزية وسلطة الحكومة العراقية وفتوة العراق، اشتمل هذا المكتب على كثير من المغريات، اعتقد صدام حسين بأنها تستحق شن حرب لنيلها. (تريب، 2006: 306)

وتُكمل المصادر العراقية حجتها بإضطرار العراق إلى تحرير هذه الأراضي عنوة في يومي 10-11 سبتمبر 1980، علمًا بأن إيران قد اعترفت بعائدية هذه الأراضي إلى العراق وفقاً لمعاهدي 1937 و 1975 ، إلا أن إيران لم تسلمها إلى السيادة العراقية، مما دعا إلى استردادها بالقوة بعد قتال عنيف. ولكن العراق قد أرسل بواسطة وزارة خارجيته بالمزيد من المذكرات عن ترشات إيران دون مبرر. وكان العراق قد أشار إلى حق الدفاع عن النفس في مذكرة وزارة الخارجية العراقية التي قدمتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 14 سبتمبر 1980. (الجميل، 1996: 476)

بعد أن قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران، أعلن في 17 سبتمبر 1980، أن شط العرب جزء من أراضيه ملغيًا بذلك إتفاقية الجزائر من الناحية الفعلية. (بارزي، 2008: 146). وأعلن العراق عدم سريان معاهدة الجزائر وبذلك إنهاء الأساس الذي يقوم عليه السلام، وبرر العراق إتخاذه هذه الخطوة بحجة أن إيران قد خرقت في الواقع هذه المعاهدة. ويعتبر الغزو الكبير الذي قام به الجيش العراقي في 22 سبتمبر 1980، بداية الحرب. (رسول، 1991: 67). وشنّ صدام حسين هجوماً واسع النطاق على إيران في 22 سبتمبر 1980 بحجة محاولة إيرانية مزعومة لإغتيال وزير خارجيته طارق عزيز لتبرير الحرب. (بارزي، 2008: 146).

بداية الحرب العراقية - الإيرانية

لعبت الولايات المتحدة لعبتها في إشارة حرب الخليج الأولى، والتي بدأت في 22 سبتمبر 1980، عن طريق تزويد العراق بمعلومات زائفة عن نقاط الضعف الإيرانية، كما قامت بتجميد الأموال الإيرانية في البنوك الأمريكية، وصعدت الأعمال العدائية، بما فيها المناورات المسلحة ضد إيران.(العلوجي،2007:84). حيث كان يحصل العراق على معلومات استخباراتية مفصلة من الأقمار الصناعية اعطت القوات العراقية معلومات مباشرة ودقيقة عن الخطوات والموقع العسكرية الإيرانية، وهذا ما كان له دور حيوي في رد الهجمات الإيرانية ونجاح القوات العراقية في التقدم العسكري في المعركة.(تربى،2006:315). في 22 سبتمبر 1980، وقعت سلسلة من الهجمات الاحترازية، التي قامت بها القوات الجوية العراقية على مطارات عسكرية إيرانية واحتياج القوات العراقية أهداف محددة، فيما تلقت وحدات أخرى اوامر بـاحتلال اكبر مساحة ممكنة من الأرض الإيرانية. وقد شكلت هذه الحملة عرض عضلات لاذفة الحكومة الإيرانية واجبارها على التفاوض لوضع حد سريع للانتهاكات وفقاً لشروط تتسم بالصالح العراقي، وذلك من خلال التنازلات الإقليمية والإعتراف العلني بتفوق العراق.(تربى،2006:306).

ومع مطالبة العراق لإيران في 28 سبتمبر 1980، بأن تعرف إعترافاً قانونياً وصريحاً بحقوق "العراق التاريخية المشروعة" في أرضه ومياهه، وعن تمسكها بسياسة حسن الجوار، والتخلّي عن سياستها التوسعية (من خلال تصدير الثورة)، وعن تدخلها في الشؤون الداخلية. أبلغ العراق في اليوم نفسه الأمين العام للأمم المتحدة قراره بوقف إطلاق النار مع إيران إذا التزمت بذلك، واللجوء إلى المفاوضات المباشرة على ضوء صدور قرار مجلس الأمن رقم(479) بتاريخ 28 سبتمبر 1980. ولكن إيران رفضت هذا القرار، ثم حدد يوم 5 نوفمبر 1980، موعداً لوقف إطلاق النار، ولكن الجانب الإيراني لم يتلزم بذلك.(الجميل،1996:476)

لأن الخميني وجد في الحرب فرصة لثبت حكمه ولتحجيم المعارضة الإيرانية وتصفيتها.

حرب الاستنزاف 1984 – 1988

يعتبر التوتر في الخليج وما يسمى "حرب الناقلات" علامة بارزة لبداية هذه الفترة، فقد كان السلاح الجوي العراقي قد هاجم 50 ناقلة وسفن أخرى في الخليج في السنوات الثلاثة الأولى من الحرب وكان العراق يهدف من وراء ذلك إلى تدمير محطة تصدير البترول الإيرانية في "جزيرة خرج". (رسول، 1991: 80). فقد كانت الخسائر الجسيمة التي تعرضت لها إيران في العمليات سبباً في إيقاف إيران شنّ أي هجوم رئيسي على العراق إلى أن قامت بعمليات الفاو 1986، ولم تسع لشنّ هجوم عام شامل نهائي ضد العراق حتى حدثت معركة البصرة في عام 1987، وخلال السنين التاليتين بدأت إيران حرب استنزاف تخللتها بعض الأعمال القاتلية الثانوية القليلة. وفي المقابل وسّع العراق نطاق "حرب الناقلات" في محاولة لضرب الاقتصاد الإيراني. (أبوغزاله، 1994: 140)

فبحلول عام 1984-1985، كانت القوات الجوية العراقية تحقق ضرراً فادحاً بمنشآت النفط الإيرانية في جزيرة خرج، واحافت معظم سفن النقل الدولية التي اعتمدت عليها إيران لتصدير نفطها إلى الخارج. وأدى نجاح هذه التكتيكات إلى القيام بإعتداءات أكبر حجماً على محطات النفط الإيرانية في الخليج، في جزيرتي سري ولوان. وكان من المحتم أن ترد إيران على إعتداءات العراق على صناعاتها النفطية وسفنهما عبر أعمال انتقامية نفذتها إيران ضد سفن تقوم بأعمال مع العراق أو مع حلفاء العراق في الخليج العربي الذين كانوا يمولون جهود العراق الحربية. وبحلول عام 1987، تعاظمت خطر "حرب ناقلات البترول"، وفي ظل تلك الظروف اشتربت القوات البحرية الأمريكية مع قوات بحرية إيرانية. وبلغت تلك المواجهات أوجها عام 1988 مع تدمير معظم القدرة البحرية لإيران، كما هيأت الظروف التي عمّدت فيها القوات البحرية الأمريكية على اطلاق النار على طائرة إيرانية مدنية. وتسبّبت إيران خسائر إقتصادية فادحة

بسبب تواصل الهجمات العراقية على منشآتها النفطية. (تربى، 2006: 313-314)

كانت الولايات المتحدة تزود إيران بالسلاح التي أصبحت تعرف فيما بعد بـ "قضية إيران جيت" التي تحاول الولايات المتحدة من خلال إيران ضرب القومية العربية بالثورة الإسلامية، فكلاهما في نظر أمريكا خطراً عليها، لأنها من جهة الثورة الإسلامية فإن مبادئ الثورة تتعارض مع النظام الرأسمالي للنظام الأمريكي، ومن جهة ثانية فإن القومية العربية تؤثر سلباً على مصالحها الحيوية والإستراتيجية خاصة فيما يتعلق بتدفق النفط إلى الدول الغربية، إذا ما توحدت الدول العربية باسم القومية العربية.

كان السبب الرئيسي لتفوق العراق عسكرياً في حربه مع إيران هي القوة الأمريكية المساندة للقوات المسلحة العراقية . إذ تمثل هذا النشاط في محاولة أمريكا إعادة التوازن بين القوتين المتصارعن، إيران والعراق، وذلك بمخطط يهدف إلى تقديم معلومات عسكرية بالغة الأهمية إلى العراق، وذلك من خلال حصيلة معلومات أقمار التجسس الأمريكية في سماء الشرق الأوسط وهي التي تراقب سير المعارك العسكرية ليلاً ونهاراً وتعلم بالتحركات العسكرية فور حدوثها من الطرفين. (حسن، 1996: 17)

هذه المعلومات العسكرية التي امدادت الولايات المتحدة بها العراق، ساعدته على تحقيق انتصارات عسكرية مرحلية على القوات الإيرانية، وبعد ذلك زادت القروض الأمريكية والتي تكونت على شكل سلع يحتاجها العراق في جبهته الداخلية الضعف في أقل من خمس سنوات. (حسن، 1996: 18)

المطلب الثالث :

وقف اطلاق النار وانهاء الحرب العراقية - الإيرانية

في بداية يونيو 1988 كان الامر يوحى بأن الهزائم التي تعرضت لها إيران في البر والبحر في اتجاه قبول وقف اطلاق النار. وفي الوقت الذي افتقرت فيه القيادة الإيرانية للتاييد الشعبي للحرب والذي بدأ في أوائل 1987، إلا ان انتخابات مجلس زادت من قوة المترفين المؤيدين للحرب، وكان الخميني اقرب ما يكون إلى الموافقة على ايقاف اطلاق النار. ولقد أدى ذلك بعض المسؤولين العراقيين مثل وزير الدفاع، إلى التهديد بالهجوم والاستيلاء على المدن الإيرانية القريبة من الحدود. كما هدد العراق بالاستمرار في القصف الصاروخي والهجمات الجوية ضد المدن الإيرانية والأهداف البترولية إلى ان تجبر إيران على انهاء الحرب. (أبوغزاله، 1994: 244-245)

بدا لطهران، بأن إيران متورطة في حرب ليس مع العراق فحسب بل مع القوى الغربية ايضاً التي انشأ معها العراق علاقات وثيقة خلال سنوات الحرب. (ترب، 2006: 314). وجاء الموقف العراقي مخيباً لامال الولايات المتحدة ومعرقاً لطموحاتها في اضعاف الدولتين المتحاربتين، حيث قررت العراق وقف اطلاق النار والذي قبلته إيران في 8 أغسطس 1988. (العلوجي، 2007: ص85). حيث اتى القرار الإيراني بقبول وقف اطلاق النار في تلك السنة نتيجة ل تلك الانقلابات على الجبهة، كما ان المحاولات المتكررة لاختراق الصحف العراقية، لم تنجح تماماً بل كلفت مئات الاف من الارواح الإيرانية. وفي عام 1988، بدأ تفوق القوات المسلحة العراقية يجسم الموقف. (ترب، 2006: 314-315)

خرجت إيران من حربها مع العراق أكثر عزلة من اي وقت مضى. والجهود التي بذلتها لتصدير الثورة جعلتها في حالة خلاف مع جيرانها العرب فيما ذُمرت مواردها القومية وهيبتها العالمية، بعد ان ادرك النظام الإيراني ان سياساته فشلت. (بارزى، 2008: 189).

خرج العراق من حرب السنوات الثماني منهكاً اقتصادياً واجتماعياً، لكن المؤشرات أفادت أن قوة العراق العسكرية كانت في أوج تسلّحها وفدرتها القتالية، وبالتالي أصبح العراق يشكل تهديداً خطيراً على هيمنة الولايات المتحدة بإعتباره القوة الإقليمية الجديدة في المنطقة، غير أن العراق سعى بعد إنتصاره على إيران، لأن يصبح قوة إقليمية واسعة في منطقة الشرق الأوسط، ويجب الإعتراف به من قبل الولايات المتحدة والغرب، إلا أن الولايات المتحدة كانت تنظر من زاويتها بأن العراق أصبح يشكل خطراً على المصالح الأمريكية وعلى صديقتها إسرائيل.

بات العراق يهدد المصالح الأمريكية في مجالات عده، مثلاً في المطالبة بخروج القوى الأجنبية من منطقة الخليج، كذلك الدور الإقليمي الكبير الذي يستطيع العراق أن يلعبه في منطقة الخليج لحماية الانظمة الخليجية الصديقة، لتحقيق مكاسب قومية، وتحرير الأرضي العربية المحتلة، وأخيراً والاهم هو الحفاظ على توازن القوى العسكرية والرداعية لصالح إسرائيل. (العلوجي، 2007: 87)

المبحث الرابع :

حرب الخليج الثانية والحصار الأمريكي على العراق 1990-2003

لقد إرتبطت الكويت بالعراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ بعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية أكثرها تقبلاً وتواتراً ولقاً هي العلاقات السياسية بين البلدين، حيث كانت أنظمة الحكم في العراق تنتقل من المطالبة \square بمناطق حدودية إلى المطالبة بالكويت على أنها جزء من العراق بين الحين والآخر، ثم تعرف بالكويت كياناً مستقلاً، وتعود لطالب بها مرة أخرى. ولم يكن سبب ذلك تغير وقلب الحكومات في العراق، ولكن تجد المواقف المتناقضة لدى الحكومة الواحدة، ولا يوضح من إعتراف العراق باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها عام ١٩٦٣، ثم عودة نفس النظام إلى التحول من موضوع مشاكل حدودية وجزر ومنفذ بحري إلى غزو الكويت وإحتلالها بالكامل في أغسطس ١٩٩٠م. (التميمي، ١٩٩٥: ٤٨)

وبعد إحتلال العراق للكويت دخلت الولايات المتحدة كطرف لحل النزاع بالقوة المسلحة، واخراج العراق وتحرير الكويت، حيث أدت هذه الحرب إلى ادخال العراق في قرار الأمم المتحدة الذي قرر فرض الحصار على العراق بداية من العام ١٩٩١ إلى نهاية العام ٢٠٠٣ وهي حرب الخليج الثالثة وبداية الغزو الأمريكي للعراق في ٢١/٣/٢٠٠٣.

سيتناول هذا المبحث مطلبين وهي كالتالي :

المطلب الأول : الغزو العراقي للكويت والموقف الإيراني .

المطلب الثاني : الحصار الأمريكي على العراق والموقف الإيراني من الحصار.

المطلب الأول :

الغزو العراقي للكويت والموقف الإيراني

اولاً : اسباب الغزو والخلافات العراقية الكويتية :

أصبح الخلاف العراقي الكويتي رسمياً منذ ان طرحته العراق في اطار الجامعة العربية، فقد بعث بمذكرة إلى الجامعة بتاريخ 15 يوليو 1990، يشكو فيها الكويت ويوجه اليها التهم التالية:(البکوش،ب.ت: 19)

1. سرقة ما قيمته 2.4 مليار دولار من نفط الرميلة الواقعة على الحدود بين البلدين. ويتهم النظام الكويتي فرصة الحرب مع إيران للتوسيع على حساب العراق ولتكثيف ضخ النفط من حقول الرميلة الحدودية. لذلك يطالب بتعويض عن هذا المبلغ.

2. رفع الكويت الحصة المتفق عليها في اطار الاوبيك لاغراق السوق العالمية بالنفط وتخفيف اسعاره بشكل يضرّ بمصالح العراق ويخدم مصالح أعداءه وأعداء العرب.

وقد رفضت الكويت جميع مطالب العراق، وقد عقد مجلس الوزراء الكويتي يوم 18 يوليو 1990، آخر اجتماع له قبل الإجتياح، للرد على المذكرة العراقية الموجهة إلى الجامعة العربية، وإتفق المجلس على أنّ العراق يريد الإبتزاز، وتحميل غيره مسؤولية إفلاسه، وإن مطالبه تستغل لشيء أخطى، لكن لا أحد تعرّض إلى احتمال الإجتياح.(البکوش،ب.ت: 19-20)

في 2 أغسطس 1990، عاد صدام حسين وجعل نفسه النقطة المركزية في الحسابات إستراتيجية الأمريكية والاسرائيلية، عبر غزوه دولة المجاورة أخرى، بغرض الاستيلاء على حقول النفط فيها. (بارزي،2008: 193) اذ امر قواته بغزو الكويت . وتم الغزو في غضون اربع وعشرين ساعة. ونجح حاكم الكويت الشيخ "جابر الصباح" ومعظم أفراد العائلة الحاكمة في الفرار إلى المملكة العربية السعودية. في تلك الائتاء شكل العراق "حكومة مؤقتة" كويتية، وأعلنت الحكومة العراقية انها سوف تضم

الكويت "تعيدها" إلى أرضها الأم العراقية. وتم ذلك رسمياً في نهاية أغسطس 1990 حين أصبحت الكويت المحافظة التاسعة عشر في العراق. (ترب، 2006: 330)

في غضون أشهر، بنت إدارة جورج بوش الاب بتأنٌ تحالف دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وهزمت الجيش العراقي، واعادت العائلة الكويتية الحاكمة "آل الصباح" إلى الحكم.

تم تدمير القسم الأعظم من الجيش العراقي، وانخفض الإنفاق العسكري السنوي العراقي من 26.4 مليار دولار في العام 1990 إلى 1.4 ملياري دولار في العام 1991، وانخفض حجم قواته المسلحة من 1.4 مليون جندي في العام 1990 إلى 475 ألف جندي نهاية الحرب. ومع أن هزيمة العراق كانت شنيعة جداً، فقد ظل قوة عسكرية جوهرية في المنطقة. فبجيش قوامه نصف مليون جندي، كان العراق لا يزال يشكل تهديداً لجيرانه المباشرين. (بارزي، 2008: 193-198)

ثانياً : الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت
عندما بدأ الغزو العراقي للكويت وانتهى بالإحتلال الكامل لها، كان الجيش العراقي يحتل مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية تقدر بحوالي 2500 كم، بعد ان توقف اطلاق النار بين الجانبين في سنة 1989، وأصبحت مشكلة الأرضي التي تحت سيطرة الجيش العراقي قضية اسرى على الجانبين، فضلاً عن رفض العراق الإعتراف باتفاقية الجزائر سنة 1975 اهم المشكلات المتعلقة بين العراق وإيران. (حسن، 1996: 137)

لذلك حقق الغزو العراقي للكويت حلم إيران بتحقيق الفرصة التي لم تكن تحلم بها لتصفية حساباتها مع طرفي النزاع، وهذا انتظرت إيران حتى يزيد الاطراف جميعاً على كسب ودها وصادقتها مع نشوب هذه الأزمة الجديدة. (حسن، 1996: 137). فكانت إيران أول المستفيد من الغزو العراقي للكويت: سواء في علاقاتها بالعراق، أو بلاد الخليج، أو على

المستوى الدولي. فعلى صعيد علاقاتها بالعراق، استفادت إيران مباشرةً من تنازل العراق عن كافة مطالبه من إيران، مضحياً في ضربة واحدة بكل ما تکده من حربه المريمة معها. ومع ذلك، ومع تجارب إيران مع المبادرة العراقية، إلا أن هذا لم يعني قبولها للغزو العراقي للكويت، بل أنها -على العكس- أعلنت مراراً اتفاقها مع الاجماع الدولي حول الإصرار على الانسحاب العراقي من الكويت. (الغنيم، 2002: 25)

وفي سياق هذا الوضع المعقد انقسمت النخبة السياسية في إيران وكذلك الشارع الإيراني إلى ثلاثة تيارات رئيسية: (نافعة، 1995: 520-521)

الأول: يرى أن إيران يتوجب عليها أن تقف إلى جانب صدام حسين وتساعده في إلهاق الهزيمة بالولايات المتحدة التي تعتبرها العدو الأساسي لانتصار الإسلام، والتقديم خطوة لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى، مع التغاضي عن ماضي صدام.

الثاني: يرى أن على إيران أن تساعد دول التحالف لازاحة النظام العراقي باعتباره الخطوة الصحيحة لتعظيم الدور الإيراني ونفوذه في المنطقة.

الثالث: يرى أن إيران يتوجب عليها أن تقف موقف الحياد وأن تدير الأزمة من منظور برامجاتي بحت، يضع عينه على مصالح إيران في المقام الأول.

والواقع أن هذا التصور البراجماتي لما يجب أن تكون عليه السياسة الإيرانية تجاه الأزمة هو الذي ساد منذ بداية الغزو. فقد وجدت إيران في هذا الغزو فرصة لتسوية حساباتها مع طرفي الصراع. وادركت على الفور أن جميع الأطراف سوف يتسبّلون لاستمالتها وما عليها إلا ان تتّظر. ولم تتخذ إيران في البداية موقفاً عنيفاً معارضًا للغزو. (نافعة، 1995: 521)

إلا أن إيران تدريجيا اختارت مبدأ "الحياد" في الحرب التي قاتلت فيها الولايات المتحدة تحالف دولياً لخروج الجيش العراقي من الكويت في ما عرف بـ"عاصفة الصحراء" في العام 1991، خلافاً لرغبات البعض الآخر داخل إيران وخارجها لأنها كانت تدرك أنها لا تريد الالتحاق بالسياسة الأمريكية أو تأييدها. (عترسي، 2006: 251)

أما من الناحية الاقتصادية لإيران، فقد عملت على بناء بنيتها الاقتصادية التي تضررت جراء الحرب العراقية- الإيرانية، وتعويض النقص الحاصل في اقتصادها، ببذلها جهوداً إدارية وإستثمارية لمواردها النفطية، فالنتيجة التي خلفتها حرب الخليج الثانية كانت إيجابية من الناحية الاقتصادية والدبلوماسية، وأن الصراع ساعدها في بروزها دولياً، والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، وضاعفت صادراتها النفطية بين الفترة من أغسطس 1990 إلى مارس 1991. (Hiro, 2001: 195)

المطلب الثاني :

الحصار الأمريكي على العراق والموقف الإيراني من الحصار

اولاً : اسباب الحصار على العراق وسياسات الولايات المتحدة تجاه العراق .

بعد هزيمة العراق مباشرة، كان ثمة اجماع واضح في مجلس الامن في الامم المتحدة على وجوب منع العراق من القيام بإعتداء مماثل في المستقبل. من اجل ذلك كان على العراق ان يُقدم إعترافاً رسمياً باستقلال الكويت وان يتلزم بدفع تعويضات الحرب وبفتح جميع الموقع العراقيّة امام فريق التفتيش المنتدب من الامم المتحدة الذي سيبحث عن دليل على حيازة العراق لبرامج تطوير أسلحة نووية.(تريب،2006: 338)

كانت سياسة بوش الاب، هي اضعف العراق، ولكن بشكل يبقى على توازن القوى مع إيران. ففي الفترة الممتدة من آب 1990 وحتى ايار 2003 خضع شعب العراق للحصار، فأصبح السلاح الاكبر لعقاب العراق هو تدمير العراق تحت غطاء نزع أسلحة الدمار الشامل الذي من اجله تأسست لجنة خاصة للامم المتحدة (ونسكوم) في 18 نيسان 1991 . وبمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سعى اللجنة إلى البحث عن الأسلحة العراقية وتدميرها.(ديب،2003: 275)

حيث أصدر مجلس الامن التابع للامم المتحدة قرارات لفرض عقوبات إقتصادية على العراق بسبب غزو الكويت، وكانت ابرز هذه القرارات: القرار 661 الصادر في 16 أغسطس/آب 1990، الذي منع الاستيراد والتصدير من وإلى العراق، كذلك القرار 665 الصادر في 25 أغسطس/آب 1990، والقرار 670 الصادر في 25 أغسطس/آب 1990، وحولت هذه القرارات نظام العقوبات المفروض على الشعب العراقي إلى حصار شامل امتد طيلة اثني عشر عاماً، تم فيها انتهاك كل المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان الجماعية والفردية، وتذرعت

الولايات المتحدة وبريطانيا بالدفاع عن الشرعية الدولية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. (العلوجي، 2007: 90)

جمع المراقبون تقارير مفصلة عن الوضع المأساوي في العراق وعن الجوع والفقر الذي أصاب الشعب العراقي . وبعد ستة شهور من نهاية حرب الخليج الثانية، اعترفت الأمم المتحدة بالأزمة الإنسانية ومنت الحوكمة العراقية رخصة لشراء الغذاء والدواء بقيمة ملياري دولار قابلة للتجديد. وهذا ما أصبح يعرف بـ(النفط مقابل الغذاء) الذي منح الولايات المتحدة وحلفاءها صلاحيات واسعة في تقرير ما يحق وما لا يحق للعراق استيراده. (ديب، 2003: 277) أدى الحصار إلى تدمير البنية التحتية الإقتصادية والصناعية، فضلاً عن مقتل مليون طفل عراقي دون سن الخامسة نتيجة مباشرة للحصار، كما ارتفعت معدلات موت الأطفال وقدرت بحوالي 170 ألف طفل دون الخامسة يموتون كل عام نتيجة لسوء التغذية والضعف الحاد في الخدمات الصحية، وأيضاً هبوط الناتج المالي الإجمالي في العراق إلى ثلث المستوى الذي بلغه قبل عام 1991. (العلوجي، 2007: 90)

وضعت الولايات المتحدة سة مجالات تعتبر مهمة لسياسة الأمريكية تجاه العراق من الفترة 1990، وهي كالتالي: (الازدي، 2003: 79-64)

1. الحد من انتشار الأسلحة : تشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق (أونسكوم) للاشراف على تجرييد العراق من امكانيات تطوير أسلحة الدمار الشامل وانظمة اطلاقها.
2. العقوبات الاقتصادية : تهدف العقوبات الاقتصادية المفروضة بموجب قرار مجلس الامن رقم 687 في الظاهر إلى الضغط على العراق للتعاون مع (أونسكوم) من أجل العثور على أسلحة الدمار الشامل العراقية وتدميرها.
3. حقوق الانسان : عدم وقوف الولايات المتحدة بمصداقية امام النظام العراقي الذي انتهك حقوق الانسان في أكثر من حدثة منها (حملة الانفال ضد الاكراد في اواخر الثمانينيات) .

4. فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جانب واحد مناطق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه ردًا على مخاوف راجت حول الأزمة الإنسانية التي تسبّب بها الاضطهاد الشديد الذي قام به الحكومة العراقية ضدّ الأكراد والشيعة في اعقاب الانتفاضات التي قاموا بها ضدّ الحكومة في آذار/مارس 1990. وكانت منطقاً الحظر تهدف إلى حماية هذه المناطق من الهجمات الجوية العراقية من خلال منع جميع الطلائع الجوية العسكرية العراقية.

5. المعارضة العراقية : تحمل الجهود التي تبذلها واشنطن لدعم المعارضين السياسيين والعسكريين لصدّام حسين داخل العراق وخارجـه، الذي يُعتبر مركز الصدارة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف قانون تحرير العراق لعام 1998، الذي دعا إلى تقديم دعم أمريكي مباشر للجماعات العراقية المعارضة. والمثل البارز على اشخاص المعارضة هو "أحمد الجبي" الذي كانت له علاقات وطيدة مع الكونغرس الأمريكي، قدّم فيما بعد وثائق ومستندات ملقة ومزورة بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وحرّض الولايات المتحدة في شنّ الحرب على العراق.

6. اليورانيوم المستنفد ومخاوف صحية وبيئية أخرى : قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها باستخدام اليورانيوم في اللحظات الأخيرة قبل انتهاء حرب الخليج الثانية، الأمر الذي ينذر بسوء الاحوال الصحية والبيئية الضارّة بالمدنيين والسكان الموجودين في تلك المناطق.

فشل الولايات المتحدة وحلفاؤها ازاء العراق وفقدت مصداقيتها إلى حد بعيد. وينظر إلى هذه السياسة على المستوى الدولي على أنها تعكس إصرار الولايات المتحدة الأمريكية (وبريطانيا بدرجة أقل) على الاستمرار في تطبيق العقوبات بغض النظر عن تبعات ذلك على المستوى الانساني، وان نظام العقوبات قد فشل في احداث تغييرات ديموقراطية في العراق او تحقيق الامن لمنطقة الخليج العربي، وان التأييد الدولي للنظام المذكور قد بدأ يتلاشى إلى حد بعيد.(الازدي،2003:63)

ثانياً : موقف إيران من الحصار على العراق

يعد الموقف الإيراني هاماً في تحديد شكل الحل القائم لهذه الأزمة لاعتبارات شتى منها ما يتصل بالجغرافيا، ومنها ما يتصل بواقع الإغراءات التي بات الرئيس صدام يقدمها كل حين إلى الجانب الإيراني في محاولة للحصول على أكبر مساندة سياسية وإقتصادية، ومن ثم فتح ثغرة تؤدي مع مرور الوقت إلى عدم فاعلية الحصار الاقتصادي الدولي، ومنها ما يتصل بالصيغة التي ستصل إليها النخبة الإيرانية الحاكمة بشأن توظيف الموقف الراهن ولا سيما حاجة الغرب والولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتهم مع إيران للحصول على مكاسب إقتصادية وسياسية دولية، وأخيراً مدى قبول النخبة الإيرانية للتغيرات معينة في الخريطة السياسية في الخليج. ومن الملاحظ أنه رغم التنازلات العراقية لإيران إلا أن مسألة التوجس من التوابيا العراقية في المستقبل تثير الكثير من التساؤلات وتثير أيضاً بعض الشك وقد عبرت عن ذلك إحدى الصحف الإيرانية في 1990/8/20 بقولها "أن رجلاً يستدير فجأة بزاوية 180 درجة يمكنه أن يتغير فجأة في الاتجاه المعاكس، وأن المضطربين عقلياً هم وحدهم الذين يتصرفون على هذه الشاكلة". (ابوطالب، 1990)

فضلت إيران اتخاذ موقف انتظار في سياق رفض الغزو ورفض نتائجه ورفض المشاركة الفعالة في الحشد الدولي ضد العراق، ولكن دون تقديم مساندة فعالة له، مع الاهتمام بترسيخ التسوية السياسية معه وفي نفس الوقت لن تمانع أو ترفض تماماً توجيه ضربة للآلية العسكرية العراقية الهائلة لما في ذلك من عوائد استراتيجية على إيران في المستقبل، وأنه في ظل ظروف معينة قد تجد إيران نفسها راغبة في إجراء اتصالات مع الدول الكبرى ويتوقف ذلك على حجم ما ستقدمه تلك القوى من إغراءات لإيران لكي تلعب دوراً أكثر فعالية في أحكام الحصار الاقتصادي ضد العراق.

الخلاصة الاستنتاجية

إن المنازعات الإقليمية والحدودية بين إيران والعراق، فد ابتدأت منذ قرون مضت، وانتهت في حرب الثمانيني سنوات في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وقد جرى إستغلال هذه المنازعات لاغراض سياسية تتعلق بتوافق القوى الإقليمي وتوسيع نفوذ المصالح الإستراتيجية، ففي حين استغلت إيران قضية الحركات الكردية العراقية، في محاولة لتبني سياستها في المنطقة، في نفس الوقت استغل العراق منازعات الحدود لصياغة دور قيادي له في العالم العربي.

كان كلا من إيران والعراق يسعian إلى إبراز دورهما القيادي على حساب الآخر، فكانا بين الحين والآخر يفتعلان مشاكل ومنازعات دولية من أجل فرض السيطرة على الآخر، إما بالطرق السياسية أو بالطرق العسكرية، ومع انتهاء عهد الشاه ومجيء الخميني، توترت العلاقات بين البلدين، بتصرّح الخميني بضمّ العراق إلى إيران، باعتباره جزء من الامبراطورية الفارسية سابقاً. وقامت الحرب العراقية- الإيرانية لثمانيني سنوات خرج العراق منها منتصراً، إلا أن الولايات المتحدة تدخلت في المنطقة الإقليمية لاحداث توازنات قوى سياسية وإقليمية للحيلولة دون الأضرار بمصالحها النفطية فيها، حيث عملت على ضرب العراق، من خلال غزوه للكويت، وفرض الحصار الاقتصادي عليه فيما بعد، جعل من العراق مقيداً وخاضعاً للولايات المتحدة. والتجهيز له عسكرياً لاحتلاله في 2003، بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل.

الفصل الثالث

العلاقات السياسية العراقية - الإيرانية

احتلّت بغداد في التاسع من ابريل/نيسان 2003، بعد مرور ثلاثة اسابيع على بدء الغزو، واعلن رسميا عن إحتلال القوات الأمريكية للعاصمة العراقية، وانتهت رسميا حقبة نظام صدام حسين. اذ يشهد العراق منذ إحتلاله في التاسع من ابريل 2003 ، العديد من التطورات على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، التي الفت وما زالت تلقي بتداعياتها المباشرة على مجمل الوضع في المنطقة العربية ودول العالم .

دخل الإحتلال الأمريكي - البريطاني، المجتمع العراقي بِرُمْته في نمط جديد ومتشابك من العلاقات الداخلية والخارجية، من حيث شدة تناقضاته وموضوعاته الصراعية، فعلى المستوى الداخلي، أحدث الإحتلال تخلخل بنوي وثقافي في المجتمع العراقي، في اسس التعايش التاريخي بين الطوائف والمذاهب والجماعات والاثنيات، كل هذا أدى إلى نشوء تندق طائفي تتولاه قيادات سياسية وتقوده تيارات حزبية طائفية من سنية وشيعية وكردية وأحزاب مذهبية أخرى، الامر الذي أدى إلى نشوء فكرة تقسيم العراق وفق مصطلح الفيدرالية، الذي تغذيه الولايات المتحدة وتدعمه إيران بما يخدم مصالحهما الإستراتيجية في المنطقة.

اما على المستوى الخارجي فقد أدى إحتلال العراق، إلى احتلال التوازن في ميزان القوى الإقليمي والدولي، حيث أدى هذا الإحتلال إلى خلق فراغ سياسي وامني واقتصادي، اتاح لدول مجاورة إقليمية و أخرى دولية لأن تلعب دورا بارزا في التأثير على قرارات السياسة الخارجية العراقية بعد اسقاط النظام السابق، خوفا من ان يؤدي هذا الفراغ إلى ملئه من قبل القوى العظمى -أمريكا وبريطانيا- الامر الذي سيؤدي إلى تضارب المصالح الإستراتيجية والقومية في المنطقة، حيث نمت وحدات دولية على الساحة السياسية الدولية، وأصبحت فاعلة ومؤثرة من خلال

طموحات سياساتها الخارجية وأهدافها الإستراتيجية في المنطقة ومنها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتركيا وسوريا وال سعودية ، إلا أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية كان لها النصيب الأكبر في التأثير على السياسات الداخلية والخارجية العراقية، التي عملت على توسيع نفوذها في العراق على مختلف الصعد السياسية والإقتصادية والأمنية والثقافية. وأصبحت تشارك في صناعة القرار السياسي من خلال وكلائها في العراق من الأحزاب والتيارات السياسية المشاركة في الحكومة العراقية.

ويُقسّم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول : الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 .

المبحث الثاني : الدور الإيراني ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 .

المبحث الثالث : التدخل الإيراني في السياسات الداخلية والخارجية للعراق بعد 2003 .

المبحث الأول :

الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

جاء إحتلال العراق خلافاً لميثاق الأمم المتحدة ، الذي اعطى للدول حق الدفاع عن النفس اذا ما تعرضت إلى اعتداء مسلح عليها او تعرضت إلى تهديد وشيك ، وهي شروط لا تتوفر في حالة العراق، حيث لم يقم بإعتداء مسلح على الولايات المتحدة و/او بريطانيا ، كما انه لا يمثل تهديداً وشيكاً لها. كما شنت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا هذه الحرب على العراق من دون موافقة مجلس الأمن، بعد ان فشلت في الحصول على تخويل منه لمثل هذه الحرب.(حسيب، 2003: 6)

اذ اعتمدت الولايات المتحدة على جملة من العوامل المتعددة والقرارات الممتددة التي أصدرها مجلس الامن التابع للامم المتحدة على العراق في العام 1991 ، بسبب الغزو العراقي للكويت، وامتلاك العراق أسلحة دمار شامل. حيث تمكنت في عام 2002، من فبركة النتائج والتقارير وتقديم وثائق مزورة إلى الكونغرس الأمريكي، مبررة أنَّ العراق ما زال يمتلك أسلحة دمار شامل، وان وجودها يهدد الامن والسلم الدوليين ويهدد المصالح القومية للولايات المتحدة في المنطقة، مما يقتضي اللجوء إلى القوة المشروعة لردع هذا التهديد - الخطر العراقي- قبل حدوثه وذلك في اطار حق الدفاع "الوقائي".

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في قرار مجلس الأمن رقم 687 للعام 1991 خير مرتكز لفبركة جملة من الافتراضات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولا سيما السلاح النووي. وتمكنت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خداع مجالسهما النيابية في موضوع خطر أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق، فحصلتا على التقويض بشُنْ حرب اذار / مارس 2003، والتي كانت ضمن استراتيجيتهمما منذ زمن طويل، وبها تم إحتلال العراق ضمن مسلسل حلقات تنفيذ استراتيجية القرن الأمريكي الجديد.(جعفر و النعيمي، 2004: 45-57)

ويُقسم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي :

المطلب الأول : الاحتلال الأمريكي للعراق .. الأسباب، الأهداف، النتائج والتداعيات .

المطلب الثاني : الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 .

المطلب الأول :

الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الأسباب ، الأهداف ، النتائج والتداعيات

أولاً : أسباب الحرب على العراق :

لا يمكن حصر اسباب الحرب الأمريكية على العراق واحتزالها بنقاط محددة ، اذ تتعدد الأسباب وتوسيع نظرًا لتعقدتها وتشابكها. منها اسباب على مستوى الايديولوجيات الدولية وآخرى تتعلق بالمصالح القومية والارهاب الدولي واستهلاك النفط العربي وبناء "القرن الأمريكي الجديد" وسيطرتها على العالم للhilولة دون صعود قوى أخرى على الساحة الدولية.

ومن هذه الأسباب يمكن الاشارة إلى ما يلي : (الحريري، 2006 : 124-127)

1. الأسباب السياسية:

- تحقيق هيمنة مطلقة للغرب على نفط العرب عن طريق الاحتلال العسكري المباشر .
- تطويق كامل لإيران منبع النفط الوحيد الباقي في المنطقة بعد اخضاع الدول العربية للإحتلال العسكري النفسي، باعتبار ان إيران القوة الجديدة الصاعدة ومصدر قلق للأقليم ومصدر التهديد لإسرائيل.
- هيمنة مطلقة لإسرائيل كقوة عظمى على مقدرات المنطقة ابتداءً بتحييد العراق كمصدر تهديد استراتيجي ومروراً بوقف المقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي.
- جعل منطقة الشرق الأوسط القاعدة العسكرية المتعددة والواسعة للسيطرة والشراف على مصالحها ومراقبة مناطق شرق آسيا.

2. الأسباب الاقتصادية :

- السيطرة على عملية "النفط" والسيطرة على مخزونه الذي يعتبر ثاني أكبر مخزون نفطي مؤكد.
- ما خلفه الإحتلال الأمريكي من تدمير البنية الاقتصادية شجعت الولايات المتحدة على دفع الخليجيين لاعادة إعمار العراق والاستثمار فيه والمساهمة في بناء مركبات الاقتصاد العراقي المدمر .

3. الأسباب العسكرية :

- ببرت الولايات المتحدة غزوها للعراق بأنه يأتي ضمن سياق التوجه الأمريكي لحماية الانظمة التي ترتبط معها علاقات دبلوماسية وسياسية وعسكرية متينة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي وهو ما صرخ به الرئيس "بيل كلينتون" عندما برر عزمه الحرب ضد العراق.
- السعي لتامين مجال اقليمي لا يهدد الوجود الإسرائيلي في المنطقة.
- حماية "القرن الأمريكي الجديد" من خلال إزالة التهديد المباشر وهو العراق.

ويمكن اضافة اسباب ذات اهمية أكبر ايضاً منها:(عبدالغنى، 2004: 206)

1. وصول ادارة يمينية متطرفة إلى سدة الحكم في واشنطن، انطلقت من مبادئ متقاضة مع الادارة السابقة لها، التي ترفض اي تقييد لحرية تحرك الولايات المتحدة على الصعيد الدولي.
2. احداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 ، التي مثلت نقطة تحول جذرية في الفكر السياسي الأمريكي، وعلاقتها بالعالم الخارجي.

ثانياً : أهداف الحرب على العراق :

يقول روبن كوك وزير الخارجية البريطانية "ان الدافع الرئيس وراء غزو العراق هو توسيع قاعدة جديدة للفوز الأمريكي في المنطقة." (دايار، 2008: 57) إذ تتجاوز هذه الحرب العدوانية أهدافها المعلنة وغير المعلنة على العراق، وتتجاوز تدمير القوة العسكرية للعراق، ومن هذه الأهداف المهمة والرئيسية هي: (حسيب، 2003: 6-7)

1. الحفاظ على امن اسرائيل وعدم تهديد استراتيجية أمريكا وأهدافها في المنطقة.
2. السيطرة على نفط العراق وتحقيق استراتيجية اوسع للسيطرة على نفط العالم بشكل او باخر، لاستعماله كورقة إقتصادية - سياسية تتحكم من خلاله في تحديد تدفقاته واسعاره .

3. فرض استراتيجيتها العالمية وسياساتها كقوة كبرى وحيدة في العالم ، على أوروبا واليابان والصين وغيرها المستوردة للنفط والمعتمدة اقتصادياً عليها.

4. إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يضمن ويحافظ على المصالح الأمريكية، وهو ما صرّح به وزير خارجيتها أمام الكونغرس الأمريكي قبل فترة قصيرة من بدء الحرب". ونخلص إلى أن أهداف هذه الحرب تتعدي العراق، وهي بداية لتغيير النظام الدولي وتحكّم الولايات المتحدة به، وإن هذا التغيير لن يقف عند حدود العراق، بل من المتوقع أن تتجاوز الأهداف إلى دول إقليمية أخرى وعالمية بشكل عام ، على المدى البعيد.

5. الحصول على وتد مباشر في المنطقة تستطيع من خلاله إعادة نشر قواتها على المستوى العالمي، فضلاً عن تحويل العراق إلى محطةها الأساسية الأولى في مشروعها الإمبراطوري الجديد، وبناء نظام عالمي يقوم على مركز وحيد، ولعل هذا ما يفسر عبارة "القرن الأمريكي الجديد" في العصر الحالي.(عبد الغني، 2004 : 206)

ثالثاً: نتائج الحرب على العراق :

يمكن إجمال النتائج الأولية والتي تعتبر رئيسية ومهمة بعد الإحتلال الأمريكي وانتهاء الحرب على العراق إلى جملة من النتائج أهمها:(حسيب، 2003 : 18-19)

1. لم تستطع القوات الأمريكية والبريطانية العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق، وهو أمر قد دحض جميع الحجج التي قدمتها أمريكا وبريطانيا للإعتداء على العراق بزعم أنه لا يزال يملك أسلحة دمار شامل، وأصبحت الحرب غير الشرعية على العراق عدواً ظالماً.

2. الحرب القصيرة لم تتحقق وإن الضحايا البشرية تجاوزت التوقعات، ودخول القوات الأمريكية في حرب طويلة.

3. تدمير البنية التحتية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية . والتعدي على المباني والآثار والاضرحة المقدسة .

4. بروز المقاومة العراقية كقوة طاردة للمحتل ونموها بشكل كبير وسريع للدفاع عن العراق واسترجاع سيادته واستقلاله .

5. تزايد الرأي العام العالمي للتضليل بالإحتلال الأمريكي على العراق ، واستتكار المجازر والضحايا التي تقوم بها القوات الأمريكية في الشعب العراقي .

رابعاً : تداعيات الحرب على العراق :

كان لهذا الوضع داخل العراق اثره على النظام الإقليمي العربي الذي يعيش واحدة من اسوأ فتراته، لسبعين اولهما: ان اي نظام اقليمي لابد ان يتتوفر قدر من الاستقلال النسبي عن القوى العالمية. ثانياً: ان النظام العربي لم يُبدِ اي محاولة لمقاومة إحتلال العراق بل تكيف مع الوضع ، واهم المؤشرات الدالة على ذلك:(عبدالغنى، 2004: 207)

1. فشل النظام العربي في ان يعقد قمة استثنائية في اعقاب الإحتلال ، ولكنه شارك في قمم غير عربية.

2. عدم الاعتراض على تمثيل مجلس الحكم المحلي المعين من قبل قوات الإحتلال للعراق في جامعة الدول العربية ، والتي مثلت سابقة هي الأولى من نوعها بالنسبة للجامعة .

3. تصريحات الجامعة العربية او الدول العربية تبدو وكأنها تصريحات اطراف محايده وليس دول لا تشارك هذا البلد المحتل في نظام اقليمي واحد .

4. استمرار تواجد القوات الأمريكية والبريطانية في الخليج عموماً والعراق خاصة أصبح فيما مباشراً على حرية دول الخليج، وفيما غير مباشر على عمل النظام العربي نفسه، كما اثبتت تواجدها فشله في حماية اعضائه من اي عدوان .

ويمكن القول ان المبررات والذرائع المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير وشرعنة حربها ضد العراق والتي ترمي من خلالها إلى التخلص من الالتزامات القانونية المفروضة عليها بموجب عضويتها في الامم المتحدة، هي تبريرات وذرائع مغلوطة وواهية وتفتقر إلى اي أساس قانوني سليم ومشروع، وذلك ايًّا كانت الأرضية التي تستند

عليها فقهية ام قانونية- كمحاولة لتوفير اساس كهذا. فالقبول بمثل هذه الذرائع والمبررات معناه المخاطرة برأوية اسس بناء القانون الدولي تهار، وهو ما يتعارض مع فواعد الميثاق القائمة على حفظ السلام والأمن الدوليين. (الهزاط، 2003: 39)

المطلب الثاني :

الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

عمدت إيران إلى اتخاذ موقف "الحياد الإيجابي" في الحرب الأمريكية على العراق، أي أنها لم تقاتل القوات الأمريكية ولم تعرقل عملياتها، كما لم تقدم التسهيلات في الوقت نفسه. كما أنها لم تقاتل إلى جانب النظام العراقي، ولم تسمح للقوى العراقية المؤيدة لها، مثل فيلق بدر التابع إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، القيام بأي عمليات ضد النظام وجذوده في اثناء الحرب إذا ما اندلعت. وهذا مبرر إعلان إيران غلق حدودها مع العراق قبل اندلاع الحرب. (عترسي، 2004: 451)

استمرت إيرن في ادانة مبدأ الحرب ودعت علناً إلى عدم حصولها، إلا أنها في حقيقة الامر كانت مع نهاية البعث في العراق، ليس حُبّاً بالنظام العراقي الذي لم يخفِ الإيرانيون في مناسبات عدّة سرورهم برحيله، بل قلقاً من الاوضاع الجديدة التي تذر بتطويقهم بعد انتشار القوات الأمريكية في العراق بعد افغانستان، ولاسيما ان الولايات المتحدة لم تُخفِ أهدافها في "تغيير انظمة المنطقة" بعد النظام العراقي. كما تدرك إيران ان واشنطن تزيد الایقاع بها، ولن توفر اي ذريعة لاحكام الطوق لها، وإضعاف قدراتها وتهميشه دورها وضربها إذا ما أمكنها ذلك. (عترسي، 2004: 452-451)

ورغم أن الوجود السياسي الأمريكي في العراق ليس محل ترحيب إيراني، إلا أنه لا شيء يدعو إلى الاعتقاد بأنها تعاديه، إذ أنّ مجمل مواقفها من الاحتلال يمكن تلخيصه في مقوله "دعاه يعمل"، والتي تتجسد في قبولها بعدم التدخل في الشأن العراقي.. لأن عدم التدخل في العرف الأمريكي يعني عدم عرقلة سياستها في العراق. بل حاولت إيران ان تتدخل في الشأن العراقي من خلال جعل سياساتها متوافقة مع السياسات الأمريكية في الكثير من جوانبها. (بومنيجل، 2005: 64)

من خلال الموقف الإيراني السابق للإحتلال الأمريكي للعراق وقلقاها من ان تتحول هذه الحرب إلى احتلال في التوازنات الجيوسياسية والإستراتيجية واحتلال ميزان القوى في المنطقة تسيطر عليه الولايات المتحدة، حاولت إيران بسياساتها الخارجية وأهدافها وتطلعاتها المضمرة والخفية إلى ملء الفراغ السياسي والأمني في العراق من خلال التدخل في الشأن العراقي لبناء نظام عراقي ضعيف وتابع، يسهل إستغلاله، ويتمتع عن تهديد جيرانه، وهذا ما تبنيه الجارة إيران في سياساتها الخارجية، من خلال التوافق السياسي مع الولايات المتحدة أحياناً، بما يتلائم مع مصالحها، ودعم وكلائها من الأحزاب السياسية والتيارات الدينية وتمكينها من الوصول إلى سدة الحكم في النظام العراقي الجديد بعد 2003.

المبحث الثاني :

الدور الإيراني ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

أدى سقوط النظام العراقي السابق إلى حالة من الفراغ السياسي لاتزال الساحة السياسية في العراق تعاني من تداعياتها حتى الان، وكان طبيعيا ان يؤدي مثل هذا الفراغ إلى اشارة المخاوف لدى إيران من أن يؤثر هذا الفراغ، وما قد ينجم عنه من اضطرابات داخلية، على اوضاعها الداخلية، وبذا على إيران مواجهة عدة احتمالات نتيجة هذا الفراغ : (العلوجي، 2007 : 131)

الأول : ان يصل إلى الحكم في العراق حكومة مستقرة موالية للأمريكيين، ومعادية لإيران، مما قد يشكل خطرا حقيقياً على الدولة الإيرانية، قد يكون قاعدة انطلاق لتهديد إيران.

الثاني : ان يفشل العراق في ايجاد حكومة مركزية قوية تمنع حالة الفوضى والاضطراب من الانتقال إلى الحدود مع إيران .

الثالث : وجود حكومة عراقية مستقرة ومركزية ذات طبيعة علمانية، تناصب لإيران العداء، وتحاول مجابهة الطابع الديني للدولة الإيرانية.

في ظل هذه الاحتمالات السيئة بالنسبة لإيران، كان من الضروري ان تعمل طهران على عدم تحقيق اي منها، والاستعاضة عن ذلك بالعمل على ايجاد حكومة عراقية مستقرة بأغلبية شيعية ذات طابع ديني. ويعبر المسؤولون الإيرانيون عن رغبتهم في وجود عراق بقيادة غالبية شيعية معقولة، ويمكن لحكومة عراقية يقودها الشيعة أن تشكل ورقة ضغط مهمة بيد إيران في التعامل مع الولايات المتحدة.(العلوجي، 2007: 131).

إسْتَطَاعَتْ إِيرَانُ إِحْتَلَالُ عَرَبَّاً وَدُونَ كُلْفَةٍ سِيَاسَةً أَوْ عَسْكَرِيَّةً، وَبِوَاسْطَةِ تَنَازُلِ بَعْضِ الْعَرَافِيِّينَ ذَاهِنِهِمْ عَنِ الْبَلَدِ لِصَالِحِ إِيرَانَ. فَإِيرَانَ لَمْ تَتَدَخُلْ بِالْحَضْدِ مِنْ مَصَالِحِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَحَدَّةِ بِشَكْلِ مُباشِرٍ فِي الْعَرَاقِ، لَأَنَّهُ يَفْسِرُ جَانِبَ مَهْمَّ وَهُوَ "تَظَرِيفَةُ الْمُؤَامِرَةِ" وَالَّتِي تَشِيرُ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ إِتْفَاقِيَّاتٌ أَمْنِيَّةٌ وَإِسْتَخْبَارَاتِيَّةٌ مُسْبَقَةٌ بَيْنَ الْطَّرْفَيْنِ الإِيرَانِيِّ وَالْأَمْرِيَّكِيِّ

وتنسيق لاختراق العراق ودخوله قبل ابريل 2003، وخلاله. اذ ان هناك ضغوطات إيرانية ليكون العراق ساحة نفوذ إيراني على الساحة العراقية لتصفية حسابات مع الولايات المتحدة. الامر الذي سيُعَظِّم من مكانة إيران الإقليمية حيث لن يكون بوسع الولايات المتحدة الانصراف لإيران في وقت لاحق وهذا غير مقبول امريكياً. (عطوان، 2006: 47-49)

ويُقسّم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي :

المطلب الأول : أهداف الإستراتيجية الإيرانية لعراق ما بعد الاحتلال .

المطلب الثاني : النفوذ الإيراني في الساحة السياسية العراقية .

المطلب الأول :

أهداف الإستراتيجية الإيرانية ل العراق ما بعد الاحتلال

أحدث إحتلال العراق من قبل أمريكا وبريطانيا في 2003 فراغاً استراتيجياً امنياً وسياسياً واقتصادياً، خلق فلماً لدى إيران من ان يؤدي هذا الفراغ إلى استخدامه كقاعدة لانطلاق التهديدات الغربية منه، وتحجيم دورها الإقليمي في المنطقة، لذا سارعت إيران ساعيةً بقوةٍ إلى ملء هذا الفراغ بالدعم السياسي والعسكري والاقتصادي من خلال دعم حلفائها السياسيين وأحزابها الموجودة في العراق وتشجيع المرجعيات الشيعية للوصول إلى الحكم بأغلبية شيعية .

إن طهران بدت أحقرص على التدخل والتأثير في الشأن العراقي بعد انتهاء النظام السابق، فالغاية النهائية والهدف من ذلك هي التحكم في توجهات وسياسات العراق بما يحول دون عودته مجدداً إلى عائق أو مهدد لمصالح إيران، فضلاً عن تدعيم مكانة الشيعة العراقيين في المنظومة الداخلية بعد عقود من التهميش والاقصاء. وبذلك جمعت إيران في العراق بين الأهداف ذات الطابع السياسي، والدوافع العقائدية ذات الخلفية المذهبية. (راشد، 27/4/2011)

يمكن تقسيم الأهداف الإيرانية في العراق بعد الاحتلال إلى أهداف سياسية وامنية ودينية وإقتصادية كالاتي:

أولاً : الأهداف السياسية :

عملت إيران على التدخل في الشأن العراقي بشكل علني من أجل تقديم الدعم السياسي والأمني للحكومة المنتخبة، حيث تسعى إلى إقامة نظام سياسي شيعي من أجل بلورة ما يُسمى بـ"الهلال الشيعي" (بومنيجل، 2005: 67). لذلك أدرك قادة النظام الإيراني أنهم سيحتاجون إلى وكلاء لهم في العراق إذا ما قررت الولايات المتحدة البقاء أو المغادرة (بایمان، 2007). ومن ثم فإن التمكين لنظام شيعي يدين بقدر أكبر من الصداقة تجاه إيران

هو هدف جوهرى للاستراتيجية الإيرانية، فقامت بدعم حلفائها الشيعة وشحن أسلحة إلى المليشيات الصديقة والتحريض ضد الوجود الأمريكي. (تقىه، 2007: 100)

تسعى إيران منذ 2003، إلى تحقيق ثلاثة أهداف سياسية في العراق: (علي، 2011/5/17)

1. يتمثل بسعى "إيران إلى توحيد الأحزاب الشيعية في البلاد، كي يمكن ترجمة وزنها الديموغرافي (نحو 60 في المئة من إجمالي سكان العراق) إلى نفوذ سياسي، وبالتالي خلق حكومة تستجيب لطهران".
2. إيران "دعت الائتفات الحاكمة المتداعية، واضعة نفسها ك وسيط خارجي مؤثر عند ظهور أية حاجة للتتوسط.
3. محاولة طهران "منع الأحزاب غير الإسلامية من كسب السلطة، والقائمة العراقية على وجه الخصوص"، وعملت طهران على تهميش الفصائل والقادة الوطنيين العلمانيين.
4. محاولتها منع الأحزاب الإسلامية غير الموالية لإيران من الوصول إلى السلطة، او محاولة تهميشهم وتقليل نسبة وجودهم في البرلمان، بما فيها "الحزب الإسلامي العراقي" الذي تعتقد بأنه قادر بقوّة على إيقاف أجنداتها في العراق، والعمل كجدار ناري لمنع الاختراق الإيراني في الساحة العراقية كتدخل أجنبي خارجي.

ويحدد (العلوجي، 2007: 132) بعض استراتيجيات إيران إذا ما حاولت الولايات المتحدة تحطيم المثلث الإيراني بعد إحتلال العراق وهي:

1. التأثير على العملية السياسية في العراق بشكل يضمن استمرار التورط الأمريكي في العراق لاطول فترة ممكنة. وضرورة إبعاد خطر تغيير النظام، وذلك من خلال إنهاء أميركا في العراق. (بایمان، 2007)
2. اقامة علاقات وطيدة مع مختلف القوى العراقية لضمان تأييدها في حالة اتخاذ آية سياسات عدائية أمريكية ضد طهران.

ثانياً : الأهداف الأمنية :

تسليح مليشيات شيعية ومتمردين شيعة وسنية أيضاً وتدميرهم وتمويلهم كي ينشطوا باتجاه الحق هزيمة مذلة بالولايات المتحدة بغية ردع أي تدخل عسكري آخر في المنطقة. وإستغلال هولاء المتمردين المقاتلين من الشيعة والسنّة لايقاد توترات طائفية وإذكاء عنف سياسي، كي تتدخل عندئذ دبلوماسياً لحل تلك الصراعات، لتعرب فيما بعد دور الوسيط في العراق، حيث ركزت طهران مواردها على حلفائها التقليديين في "فيلق بدر" وتوسيع نطاق المساعدات ليشمل "جيش المهدي" وحتى بعض جماعات المتمردين السنّة من "القاعدة". (علي، نايت، ايزنشتات، 2011)

(147-146:

ثالثاً : الأهداف الدينية :

إنّ العراق بالنسبة لإيران يمثل مجالاً حيوياً لها، لما يضمّه من عتبات مقدسة، ترى أنه يتبعها ان تكون قادرة على التحكم في القائمين عليها وتوجيههم بما تقتضيه مصالحها القومية وما يتطلبه نظامها السياسي. لذلك لن ترحب إيران بوجود نظام عراقي قوي يستند إلى العروبة أو الإسلام يحرمهما من جعله متفسراً ايديولوجياً لها، أو يجعلها -من احتواء العتبات المقدسة- رهنَا سياسياً ودينياً يعطي شرعية لنظامها. (بوميجل، 2005: 66). حيث غداً العراق مقصدًا للسياحة الدينية من جانب المؤمنين الإيرانيين، ففي كل شهر بدأ يزور مدن العراق المقدسة حوالي 40 ألف ايراني، ويوفد ما يقرب بـ 3 ملايين إلى 4 ملايين ايراني خلال إحتفالات ذكرى عاشوراء السنوية. كما غداً -النجف الاشرف- في طور البروز كمركز سياسي عراقي للاستثمار الإيراني، الذي يستفيد منه حلفاء طهران السياسيون في العراق ويعود على الإيرانيين بنفوذ في هذا البلد. (علي، نايت، ايزنشتات، 2011: 148)

رابعاً الأهداف الاقتصادية :

تعمل إيران على توطيد علاقات تجارية واقتصادية مع العراق، من أجل الكسب المالي وتحقيقاً للفوائد التجاري. إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد أضفت قطاعات العراق الزراعية والصناعية، عن طريق طرح منتجات غذائية وسلع استهلاكية رخيصة مدعومة في السوق العراقية. بالإضافة إلى بناء سدود، وتحويل مجاري الانهار التي تغذي مجرى شط العرب المائي، وقد خربت الزراعة العراقية في الجنوب، وعرفت جهود اصلاح أراضي العراق السبخية. (علي، نايتتس، ايزنشتات، 2011: 148)

يرى الباحث بأن الأمور كانت تسير في العراق بعد 2003 لصالح إيران، عندما أصبحت هي الطرف الوحيد شبه الرابع كلياً - ربما ليس لوقت طويل - من الحرب الحالية، ولن يتمكن العراق من تهديد إيران لسنوات ربما طويلة، إن لم يكن لعقود قادمة، كما أن المسلسل الديمقراطي الذي حرصت أميركا على تشييده في العراق لم يسفر سوى عن صعود الزعماء الشيعة إلى السلطة، وهم أكثر تعاطفاً مع طهران منهم مع واشنطن، وتهميش مكونات سياسية وديموغرافية أخرى مهمة في تكوين الخارطة السياسية العراقية.

المطلب الثاني :

النفوذ الإيراني في الساحة السياسية العراقية

رغم استثمار إيران موارد كبيرة لتوسيع إطار نفوذها في العراق، فإنها لم تحقق سوى نتائج متفاوتة، وقد حفّت بالعلاقات بين عمالئها العراقيين توترات وعنف بين حين وآخر، وبذلك طهران الكثير من الجهد والوقت في معرض قيامها بدور مباشر، وتدبّرها مشكلات كان لها ضلع في نشوئها. وكان تدخل طهران في السياسة العراقية يشكّل، من وقت لآخر، عائقاً سياسياً يأبى بالازمة إلى حلفائه المحليين. (علي، نايت، آيزنشتاين، 2011 : 149)

ان تغلغل النفوذ الإيراني في العراق المحتل بدأ في ظل رئيس اصلاحي، هو "محمد خاتمي"، ثم تزايد وتمام في ظل خلفه المحافظ "محمود احمدی نجاد" لأنّه بالنسبة إلى إيران تعد قضية تخلّل مفاصل السلطة والمجتمع والاقتصاد في العراق ضمانة أساسية لعدم تكرار سيناريو حرب الاعوام الثمانية. ربما تختلف ظروف النفوذ وطرق التدخل في عراق ما بعد الاحتلال، إلا أن الأساس والهدف من النفوذ هو واحد. (مسعد، 2009 : 33)

يمكن توسيع مفهوم إطار معنى النفوذ الإيراني في عراق ما بعد الاحتلال من خلال تقسيم العمل النفوذـي إلى أقسام، حيث عملت بها إيران لتحقيق هذا النفوذ وهي كالتالي:

أولاً : دعم الحلفاء السياسيين :

حاولت إيران التأثير في شؤون العراق السياسية بالعمل مع أحزاب شيعية وكردية لإنشاء دولة فيدرالية ضعيفة يهيمن عليها الشيعة وتكون خاضعة للنفوذ الإيراني. وقد حثّت اقرب الحلفاء إليهاـ المجلس الأعلى لنوره الإسلامية في العراق، ومنظمة بدر (مليشيا المجلس السابق)، وحزب الدعوة الإسلامية، والصدريين، في فترة لاحقةـ على المشاركة في

الذ شاطات السياسية وفي تشكيل مؤسسات العراق
الوليد. (علي، نايت، ايزنشتات، 2011: 145)

لقد حلّت داخل الساحة العراقية خارطة سياسية للعراق الجديد،
قوى جديدة شديدة التنوع والتناقضات والتعارضات المذهبية والثقافية،
تتوزع على أربع مجموعات شيعية بارزة وهي :

1. تيار المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق :

تأسس عام 1982 في إيران، وذلك بهدف مناهضة النظام السياسي
في العراق، حيث أكد المجلس أن علاقته بإيران هي علاقة بين دولتين
وذلك باعتباره جزءاً من الحكومة العراقية الجديدة، ويشير إلى أن ثمة
طابعاً إيرانياً يطبع على المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إلى الدرجة التي
أشارت مخاوف لدى العديد من العرب السنة والعرب الشيعة انفسهم
والعلمانيين من المجلس (العلوجي، 2007: 137). ويكتسب هذا التيار قوته
الفعالية من جناحه العسكري بوجود مليشيات تابعة له باسم "فيلق بدر" وهو
مؤلف من نحو 10,000 ألف مقاتل محترف (سرعان ما أصبح معظمهم
في عدد مغاوير الداخلية والجيش العراقي الجديد والحرس الوطني
والشرطة)، ويتألف التيار في غالبيته القيادية والممسكة بالقرار الجماعات
المنفية والتي عاشت في إيران وكذلك يتالف من الأكراد الفيلية، وهذه
الجماعات ترتبط مع إيران بوشائج ثقافية، ويستمد نفوذه من ثقافة شعبية،
ترعرعت في أجواء الإعجاب بالنموذج الإيراني. (الربيعي، 2006: 48)

2. تيار حزب الدعوة الإسلامية :

تأسس عام 1957 على يد محمد باقر الصدر، وظل الحزب يعمل
في العراق حتى تم حظر نشاطه عام 1980. وبعد إغتيال مؤسسه باقر
الصدر في زمن النظام العراقي السابق انتقل الحزب إلى إيران. ومارست
إيران ضغوطات عليه للانضمام إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية اثناء
الحرب العراقية- الإيرانية، وتفرع الحزب في كل من طهران ودمشق
 ولندن، فعاد زعيم الحزب ابراهيم الجعفري من لندن إلى العراق بعد سقوط

النظام العراقي، ليتولى رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة في 2005.(العلوجي، 2007: 139)

3. تيار الحوزة العلمية في النجف :

والذي يقف في الوسط من دون مليشيات مسلحة ومن دون سيطرة سياسية على الشارع. وقوته مستمدّة من الطاعة التقديمة للمرجعية. وهو تيار مؤلف من كتلات سكانية قليلة الاهتمام بالشأن العام: عشائر، طلاب، رجال دين، تجار، حرفيون، موظفون.(الربيعي، 2006: 47)

4. التيار الصدري :

وهو تيار الزعيم مقتدى الصدر وهو ابن رجل الدين محمد صادق الصدر الذي تم إغتياله في العراق عام 1999، ويتمتع هذا التيار بتأييد واسع بين الطبقات الدنيا من الشعية العراقيين، ويعتقد الصدر العقيدة الخمينية التي تقوم على مبدأ ولایة الفقيه، وهو ما يشكل خط تماس مع النظام في طهران الذي يقوم على نفس العقيدة. وينتقد التيار الصدري بشدة كلًا من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة لمكوئهما في إيران اثناء حكم صدام حسين.(العلوجي، 2007: 139)

إيران وعلاقتها مع الأكراد :

اما بالنسبة لعلاقات إيران بالاكراد، فقد قامت إيران ايضا بالاعتماد على حلفائها السياسيين السابقين وهم "الاكراد" أيام الثورات الكردية الشعبية ضد النظام العراقي، فعلاقات الاكراد بإيران علاقات تاريخية ومتناقصة بعض الشيء، تعود إلى عقد السبعينيات من القرن المنصرم. الا أن الاكراد ما يزالون يحتفظون بالعرفان لإيران التي ساعدتهم كثيراً، أيام الانتفاضة الكردية خلال فترة النظام السابق.

بعد أن قام الهجوم الأمريكي-البريطاني على العراق في نيسان 2003، تحالف الاكراد مع الدول المهاجمة، طمعاً في تحقيق الأهداف الكردية التي كانت قد بدأت تلوح في الأفق وكأنها حقيقة والتمثلة في

حدودها الدنيا بمشاركة فعالة مع الشيعة والسنّة في حكم العراق ما بعد انتهاء نظام 2003. (الهزيمة، 2004: 195)

ففي عراق ما بعد الإحتلال توثقت علاقة الاقراد مع كل من إيران والحكومة الانقلالية في بغداد، و شغل الزعماء الاقراد فيها مناصب كبيرة، ومحاولة في الوقت ذاته تحقيق حكم ذاتي وربما الاستقلال ايضاً. فأدّت إيران بدعم علاقتها مع الزعماء الاقراد من القيادات السياسية الكردية البارزة مثل "جلال طالباني" و"مسعود برزاني"، وتسير العلاقة بينهما في توازن استراتيجي يفيد مصالح كلا الطرفين. (العلوجي، 2007: 143)

ثانياً : الإعلام والدعائية والرأي العام :

تُخوض إيران منافسة لِكَسْب قلوب العراقيين وعقولهم من خلال برامج أخبار-قنوات إخبارية بواجهة عراقية- موجهة باللغة العربية (بالإضافة إلى مسلسلات وحلقات إيرانية مدبلجة إلى اللغة العربية) بما يعكس موقف طهران المُبِيِّن تجاه العراق والمنطقة. إلا أنَّ الأعمال الدعائية هذه لقيت نجاحاً محدوداً فقط وعجزت عن التعميق عن الأعمال الإيرانية التي ولدت ردة مناؤة لإيران في المناطق الشيعية. حيث تظهر نتائج إستطلاعات منذ عام 2003 وبصورة ثابتة أنَّ أعداداً كبيرة من العراقيين (بمن فيهم مواطنون شيعة) تعتقد أنه كان لإيران "تأثير سلبي"، على الأغلب، في السياسة العراقية (علي، نايت، إيزنشتاين، 2011: 148-149)، ولا تعتبر صيغة الحكم في إيران نموذجاً قابلاً للتطبيق في العراق. وهذا تصور ما زال قائماً رغم نشاطات إيران الإعلامية.

ثالثاً : تصدير الثورة الإسلامية :

إن في طبيعة أهداف الجمهورية الإسلامية منذ قيام الثورة الإسلامية جعل إيديولوجيتها الرسمية تحتل الصدارة في المجتمعات الأهلية الشيعية في مختلف أنحاء العالم. وإيران متحفزة لتحقيق هذا الهدف، إذ ساندت علماء دين إيرانيين مدربين في قم ومتربعين الإيديولوجيا الرسمية المعنية بالحكم الديني، بدلاً من مساندة علماء دين مُدربين في حوزات النجف الدينية، فضلاً على أنها انفتت بسخاء اموالاً حكومية لتمويل

نشاطات علمائها المُسَيِّسين. علماً ان مدرسة النجف عرضة لهيمنة النفوذ الإيراني بعد ان توفي عام 2010 آية الله العظمى (محمد حسين فضل الله)، وهو عالمٌ لبناني نافذ كان قد درس في النجف، فحضرَ مكانه "آية الله علي السيستاني" وهو اهم اعضاء مدرسة النجف، ومرجع او مقلد بالنسبة، ربما إلى 80% من شيعة العالم. (علي، نايت، ايزنشتات، 2011: 148)

رابعاً : مليشيات ومتمردون :

تسعي إيران إلى تدعيم وجودها في العراق بعد مغادرة القوات الأمريكية من خلال تمتين علاقتها مع الميليشيات الشيعية التي تمدها بالسلاح مقابل الحصول على ولائها غالباً والأهم هو قدرة تلك الميليشيات على دحر خصومها في عراق المستقبل والبقاء في السلطة. فرغم الهجمات التي تشنّها الميليشيات الشيعية على القوات الأمريكية، فإنها تُوجه في الأساس ضد القوى السنوية المختلفة في البلاد، وهو ما قد يستفر باقي مليشيات شيعية وسنية أيضاً وتدريبهم وتمويلهم من قبل الأجهزة التابعة لمنظمات إيرانية معروفة مثل "قوة القدس" و "منظمة بدر"، واستغلت إيران هذه الميليشيات السنوية والشيعية لاذكاء حرب أهلية طائفية بين الشعب العراقي نفسه لخلق حالة الـ"فوضى الخلاقة" ثم التدخل بعد ذلك لتمثيل دور "ال وسيط الدبلوماسي" لحل أزمة العنف. (علي، نايت، ايزنشتات، 2011: 147). وقد اقامت إيران أيضاً روابط ضمنية مع مقتدى الصدر، بل وانها زوّدت جيش المهدي بإمدادات لوجستية وعسكرية ومعدات وأسلحة خفيفة وشبه ثقيلة. (نقية، 2007: 101)

إن إيران "تسجّت قوّة ناعمة في منهجها الحكومي الشامل، لإظهار نفوذها في العراق"، و"سعت إلى تحقيق تأثير على بغداد، بتطبيق معايير حمائية وسياسات تجارية غير مواتية للعراق، من خلال محاولة استمالة أو إزاحة شبكة متعددة الجنسيات من رجال الدين الشيعة في النجف ورجال دين شيعة من إيران، وبالسعى إلى التأثير على الرأي العام العراقي من خلال الأنشطة الإعلامية". إذ أصبح إظهار طهران لنفوذها من خلال الميليشيات والجماعات المتمرة صعباً بصورة متزايدة على الجمهورية الإسلامية. في

النهاية سوف يعتمد مدى نفوذ طهران على الوضع الأمني في العراق، والشكل السياسي، والعلاقة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن المسار الإجمالي للعلاقات الإيرانية - العربية، وال逊ية - الشيعية في الخارج العربي. (ايزنشتاين، 2001)

المبحث الثالث :

التدخل الإيراني في السياسات الداخلية والخارجية للعراق بعد 2003

تمارس إيران دوراً كبيراً في التأثير على السياسات العراقية الداخلية والخارجية على السواء، من بداية انتهاء النظام السابق في 2003 ولغاية اليوم. حيث تلعب إيران دوراً بارزاً في التحكم في صنع القرار السياسي العراقي والتأثير على الوضع الداخلي في المجتمع العراقي والخارجية في علاقاته الإقليمية والدولية.

فمن حيث الشأن الداخلي، تضغط إيران على حلفائها السياسيين في الساحة السياسية العراقية بقوة وإصرار شديدين بأن يكون لها من خلالهم قراراً في التحكم بمفاصل الحياة السياسية، من خلال صناعة الدستور ودفع قياداتها ورمجعياتها الشيعية بالمشاركة في الانتخابات، وإحتلال مناصب قيادية في البرلمان ومراكز حساسة في الدولة، وبناء الأجهزة السياسية والأمنية بما يتوافق مع مصالح إيران الاستراتيجية في العراق من جهة ودول الأقليم من جهة ثانية.

اما من حيث الشأن الخارجي فتمارس إيران ضغطاً شديداً بأن يجعل العراق ساحة نصفية حسابات مع الولايات المتحدة ومحاولاتها السياسية من أجل وضع حد للخطر الأمريكي الزاحف على المنطقة، الذي من الممكن أن يكون مهدداً نشطاً على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي جعل إيران تلعب دور الضاغط غير المباشر في تسخير العلاقات العراقية-الأمريكية بعيداً عن تهديد مصالحها القومية والاستراتيجية الإقليمية والدولية.

ويُقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كالتالي:

المطلب الأول : التدخل الإيراني في الشأن الداخلي العراقي أثناء تشكيل الحكومات الانتقالية.

المطلب الثاني : التدخل الإيراني والسيطرة على إنتخابات العراق النبابية لعام 2010

المطلب الثالث : التدخل الإيراني في الشؤون الخارجية العراقية .

المطلب الأول :

التدخل الإيراني في الشأن الداخلي العراقي أثناء تشكيل الحكومات الانتقالية

تأمل إيران بزيادة حضور الشيعة في الشؤون السياسية للعراق، وذلك من خلال الجمع بين الاستراتيجية السياسية القائمة على الاعتراف الضمني بأي حكومة عراقية مستقبلية، حيث قدم إلى العراق بعد الاحتلال عام 2003، أكثر من مائة من رجال الدين الشيعة المُدربين تدريباً عالياً في "قُم" الإيرانية إلى العراق، ولدى إيران كل الأسباب بان تحول القيادة السياسية في العراق إلى قيادة وحكومة شيعية. (العلوجي، 2007: 158)

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 9-4-2003، تم تعيين السفير بول بريمير بعد جي غارنير، حاكماً للعراق الذي استند في سلطاته إلى قرار مجلس الأمن الدولي 1483، وما منحه من صلاحيات واسعة لسلطة الاحتلال أو ما بات يعرف بـ"سلطة الائتلاف المؤقتة". فاتخذ "بريمير" عدة إجراءات لتشكيل مجلس اداري محلي يكون غطاءً سياسياً للقرارات الأمريكية، فعملت واشنطن على إنشاء سلطة عراقية استشارية جرى اختيارها وفقاً لمحاسبة طائفية وعرقية استندت على تقديرات خاصة بـسلطة الاحتلال حول النسب السكانية لمكونات الشعب العراقي. (العلوجي، 2010: 103-105)

أولاً : مجلس الحكم الانتقالي 2003 :

تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في 13-7-2003، الذي تكون من (25) عضواً، من قيادات الأحزاب السياسية التي عارضت النظام العراقي قبل 2003، (13) عضواً للشيعة، و(5) أعضاء لكل من السنة والآكراد، وعضو واحداً لكل من المسيحيين والتركمان. وفي خريف عام 2003، صدر قرار مجلس الأمن الدولي المُرقم 1511، الذي أكد على الشروع في نقل السلطة من "سلطة الائتلاف المؤقتة" التي يديرها الاحتلال إلى سلطة عراقية مؤلفة من مجلس وطني وحكومة مؤقتين في موعد اقصاه 30 حزيران 2004. (العلوجي، 2010: 105-109)

ثانياً : الحكومة المؤقتة والإنتخابات العامة 2004 :

في 8 حزيران 2004، تشكلت "الحكومة العراقية المؤقتة" والتي تتألف من (31) عضواً بما فيهم رئيس الجمهورية ونائبه، و(28) وزيراً بينهم رئيس الوزراء ونائبه، والتي من مهامها العمل على ترتيبات نقل السيادة العراقية إلى الحكومة الانتقالية وكتابة الدستور وإجراء الإنتخابات النيابية. وفي 28 حزيران 2004، تسلم "غازي عجیل الياور" (رئيس الجمهورية)، و"ایاد علاوي" (رئيس الوزراء)، السيادة من السفير "بريمير"، وتم تشكيل الحكومة التي جرى توزيع حقائبها بنفس الطريقة والأسلوب الذي تُكون فيه مجلس الحكم الانتقالي السابق على أساس طائفية وعرقية. (العلوجي، 2010: 110-111)

مواقف القوى والأحزاب السياسية الرئيسية ما قبل إنتخابات 2005 :

في هذا الوقت الشديد الضغط على المجتمع العراقي، إثر العمليات المتلاحقة من سرعة تشكيل الأحزاب السياسية وتبدل الحكومة المؤقتة إلى حكومة انتقالية وتوزيع الحقائب الوزارية على أعضاء ينتمون إلى كتل سياسية مختلفة وأحزاب مذهبية، بدأ في هذا الوقت الدفع باتجاه تشكيل حكومة شيعية بمساندة المرجعيات الشيعية من "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" و"حزب الدعوة". حيث شاركت بحماس بالغ لمشاركة المواطنين الشيعة في الإنتخابات، وقيام أممّة وراجع شيعية في إصدار فتاوى وحملات دعائية، الغاية منها الزام المواطنين الشيعة ودفع الجماهير الشيعية إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم.

فقد أطلق "آية الله علي السيستاني" حملة ضخمة لصالح الإنتخابات مُصمّماً على توفير الفرصة للشيعة كي يفوزوا بالسلطة التي يرى أنها من حقوقهم بسبب كونهم يمثلون أكثريّة المجتمع العراقي، واعتبر دعم السيستاني للإنتخابات بأنها "فتوى" مهمّة للمشاركة في الإنتخابات. لهذا السبب ركّزت خطب الإمام الشيعة على مدى أيام الجمعة طيلة شهر ديسمبر 2004 حول الإنتخابات، واعطائها الأولوية لدرجة كبيرة وصلت إلى حد الوعيد وتهديد المُمتنع عن المشاركة في التصويت بـ"دخول جهنّم". (العلوجي، 2010:

أمّا التيار الصدري فقد رفع مقتدى الصدر شعار التحرير، وحذر الأحزاب والقوى الدينية من المشاركة في الإنتخابات "كونها تنفذ مخططات القوات المحتلة باختيار حكومة ترعى مصالحها في العراق"، وقال: "إن القوات الأمريكية تعامل مع موضوع الإنتخابات بـ"إذوجية وغموض". (ادريس، 2005: 24)

أمّا القوى السنية فقد كانت تواجه في ذلك الوقت حدثاً كبيراً تمثل ببحصار القوات الأمريكية لاهالي مدينة الفلوجة، حيث خلف هذا الهجوم مئات القتلى، ودمّر أكثر من نصف البلدة، الامر الذي اثار غضب السنة. لهذا السبب فإن معظم السياسيين السنة رفضوا ترشيح انفسهم لانتخابات كانون الثاني 2005، بالإضافة إلى اعتبار هذه الإنتخابات وسيلة لتحقيق غايات الاحتلال في العراق، متوججين بأن الإنتخابات الحرة لا يمكن ان تقام إلا بعد انسحاب القوات الأجنبية من المدن العراقية والعراق بأكمله. (ستيل، 2009: 304)

أمّا الأكراد فقد بادر الحزبان الكرديان الرئيسان في العراق على خوض الإنتخابات في قائمة واحدة ويعزز "مسعود برزاني" ذلك بقوله: "فرض علينا الظروف الحالية أن نضع امام اعيننا مصير كردستان ونشارك في قائمة واحدة لضمان حقوق الشعب الكردي في العراق". (العلوجي، 2010: 152)

ثالثاً : الحكومة الانتقالية والدستور والإنتخابات النيابية 2005 :

اجريت إنتخابات برلمانية مرتين في العام 2005 : في 30 يناير 2005، تم انتخاب 275 عضواً للجمعية الوطنية الانتقالية المسؤولة عن وضع مسودة دستور، وذلك بموجب نظام التمثيل التناصي مع جعل العراق بأكمله منطقة انتخابية واحدة، وقاطعت غالبية العرب السنة هذه الإنتخابات. ثم الإنتخابات التي جرت في 15 يناير 2005، تم فيـه انتخاب مجلس النواب مؤلف من 275 عضواً بموجب نظام التمثيل التناصي. (غالبريث، 2007: 255)

لقد سيطر الشيعة بنسبة كبيرة ومن ثم الاراد على السلطتين التشريعية والتنفيذية وفقاً لانتخابات 30 يناير 2005، والتي قاطعها العرب السنة لعدم يقينهم بتوافر ضمانات النزاهة، ولاسباب وجود فوائط الاحتلال في البلد، وقد أثرت هذه المعادلة السياسية بشدة في مراحل وآليات كتابة الدستور الذي توضح فيه وجود تهميش للعرب السنة. أما في إنتخابات 15 يناير فقد شارك العرب السنة لما شاهدوه من سيطرة الشيعة على مقاليد الحكم، وما وقعت من أزمات سياسية وامنية جراء عدم مشاركتهم في الانتخابات السابقة، ونتيجةً لسياساتهم غير المدروسة.(العلوجي، 2010)

(113:

يشير موجز الوثائق التي قدمها موقع "ويكيبيكس" إلى أن إيران هي اللاعب المهيمن في السياسة الانتخابية في العراق، إذ تستخدم علاقاتها الوثيقة مع الشيعة والكرد، وتحدد شخصيات سنية ضعيفة- لتشكيل الساحة السياسية لصالح فوز الاتحاد الشيعي في إنتخابات 30 يناير 2005. وتشير الوثائق إلى أن حكومة بهيمنة شيعية، وبقيادة التحالف الشيعي موالية لإيران، لا تزال تمثل الأولوية بالنسبة لها.(ويكيبيكس، 2011) فمنذ 2003، تشير الوثائق، ان العميد "قاسم سليماني"، (قائد الحرس الثوري الإيراني، فيلق القدس) كان النقطة الرئيسية في صياغة وتنفيذ سياسة العراق بتخويل من السلطة الثانية التي يمثلها خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. من خلال ضباط الحرس الثوري، ووكلاء له في العراق، ولا سيما السفير الإيراني "حسن كاظمي قمي" والحرس الثوري، ووظف سليماني مجموعة كاملة من عناصر الأمن والدبلوماسيين وعناصر الاستخبارات، وأدوات إقتصادية للتأثير على حلفاء العراق من أجل تشكيل نظام أكثر موالاة لإيران في بغداد والمحافظات.(ويكيبيكس، 2011)

لمّح "إياد علاوي" رئيس الوزراء العراقي السابق، في مقابلة تلفزيونية في 2009، حول قرار أميركا عدم الوقوف في وجه التدخل الإيراني في الإنتخابات العراقية التي جرت عام 2005، حيث قال: "كان خصومنا في العراق مدعومين مالياً بشدة من جهات أخرى «لقد خُضنا الإنتخابات بلا دعم من أي نوع».(السوسة، 2007)، أما وكالة

الإسْتِخْبَارَاتُ الْمَرْكُزِيَّةُ حَذَرَتْ مِنْ أَنَّ الْإِيرَانِيِّينَ يَضْخُّونَ الْأَمْوَالَ فِي الْعَرَاقِ لِتَوجِيهِ مَسَارِ الْإِنْتِخَابَاتِ ، بِإِتْجَاهِ التَّحَالُفِ الْعَرَقِيِّ الْمُوْحَدِ. فَقَدْ بَلَغَ التَّمْوِيلُ السَّرِيُّ الْإِيرَانِيُّ 11 مِلْيُونَ دُولَارَ اسْبُوعِيًّا لِوَسَائِلِ الْاعْلَامِ وَالْعَمَلِيَّاتِ السِّيَاسِيَّةِ بِإِسْمِ السِّيَاسِيِّينَ الَّذِينَ يُمْكِنُ أَنْ يَصْبُحُوا أَصْدِقاءً لِإِرَانَ ، تَحْتَ قِيَادَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ عَلَيْهِ السَّيِّسَةِ الْمُسْتَانِيِّةِ . وَذَكَرَتْ وَكَالَّةُ إِسْتِخْبَارَاتِ الْمَرْكُزِيَّةُ أَنَّهُ فِي مَرْحلَةِ التَّهْضِيرِ لِلْإِنْتِخَابَاتِ عَامِ 2005 ، كَانَ مَا يَقْارِبُ مِنْ خَمْسَةِ أَلْفٍ إِيرَانِيٍّ يَعْبُرُونَ الْحَدُودَ اسْبُوعِيًّا بِهُوَيَّاتٍ مَزُورَةٍ تَمْهِيدًا لِلْإِدْلَاءِ بِأَصْوَاتِهِمْ فِي الْمَحَافَظَاتِ الْجُنُوبِيَّةِ . (ويَكِيلِيَّكُسُ ، 2011)

لَكِنْ حَتَّى وَالْبَيْتُ الْأَبِيْضُ يُنْدَدُ بِإِحْتِمَالِ خَطَرِ النَّفُوذِ الإِيرَانِيِّ عَلَى الْإِنْتِخَابَاتِ الْعَامَّةِ الْعَرَقِيَّةِ فِي 2005 ، فَإِنَّ مَوْظِعَاتَ مُمْوَلَةِ امْرِيكِيَّا تَعْمَلُ عَلَى تَوجِيهِ السِّيَاسَاتِ الْأَمْرِيكِيَّةِ بِإِتْجَاهِ مَصَالِحِ واشِنْطَنَ ، وَتَتَدَخَّلُ سِرِّاً وَفِي الْعُمَقِ ، فِي كُلِّ جَانِبٍ مِنَ الْعَمَلِيَّةِ بِصُورَةِ جُوهُرِيَّةِ . فِي الْوَاقِعِ ، تَبَعَتْ أَيْدِي وَكَالَّاتِ امْرِيكِيَّةٍ بِصُورَةِ حَاسِمَةٍ ، بِكُلِّ الْعَمَلِيَّاتِ الْأَنْتِقَالِيَّةِ فِي الْعَرَاقِ ، مِنْ تَشْكِيلِ الْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ إِلَى مَراقبَةِ عَمَلِيَّاتِ الْإِقْتِرَاعِ وَالْإِنْتِخَابَاتِ فِي اِنْهَاءِ الْبَلَدِ يَوْمَ 30 يَانِيرِ 2005 . وَهَذِهِ الْمَجْمُوعَاتُ الْأَمْرِيكِيَّةُ الَّتِي تُجَنِّدُهُمْ وَ واشِنْطَنَ ، تَخْرُطُ بِنَشَاطٍ فِي تَنْقِيفِ الْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ . (اشْكَنَازِكُروكُ ، دُومِينِيَّكُ ، 2005 : 112-113)

وَفِي أَكْتُوْبِرِ حَصَلَتْ وَكَالَّةُ روِيتَرْزُ لِلأنْبَاءِ عَلَى وَثَائِقَ مِنْ وزَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ الْأَمِيرِيكِيَّةِ تَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَحْزَابَ الَّتِي تَسْتَفِدُ مِنْ دُعَمِ امْرِيكِيِّ الْعَمَلِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ الْعَرَقِيَّةِ ، سَتَكُونُ مَقْصُورَةً عَلَى تَلْكُ الَّتِي تَعْتَبِرُهَا الْوَلَيَّاتُ الْمُتَحَدَّةُ " دِيمُوقْرَاطِيَّةُ أَوْ مَعْتَدِلَةٌ " وَأَنَّ وزَارَةَ الْخَارِجِيَّةِ كَانَتْ تَفْقَدُ مَلِيُونَ دُولَارٍ عَلَى عَمَلِيَّاتِ اسْتِطْلَاعٍ لِتَحْدِيدِ " أَيِّ الْمَرْشِحِينَ وَأَيِّ الْأَحْزَابِ يَجِدُّونَ أَكْبَرَ تَأْيِيدَ مِنَ الشَّعْبِ الْعَرَقِيِّ . وَتَشْمَلُ هَذِهِ الْجَمَاعَاتُ الَّتِي تَسَانِدُهَا الْوَلَيَّاتُ الْمُتَحَدَّةُ " حَزْبُ الدِّعَوَةِ الْإِسْلَامِيُّ " وَ" الْمَجَلسُ الْأَعْلَى لِلثُّورَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ " . وَيَعْمَلُ الْمَعْهُودِيُّنَ (الْدِيمُوقْرَاطِيُّ وَالْجَمَهُورِيُّ) عَلَى اخْتِيَارِ قَادَةِ أَفْرَادٍ وَمَوْظِعَاتٍ فَرِديَّةٍ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونُوا مَذْعُونِيَّنَ لِلْمَشْرُوعِ الْأَمْرِيكِيِّ الْعَابِرِ لِلْقَوْمِيَّاتِ فِي الْعَرَاقِ ، وَيَكُونُوا مَسْتَعِدِينَ لِلَاخْرَاطِ فِي تَهْدِيَةِ الْبَلَدِ

عسكرياً وأضفاء شرعية على الاحتلال وعلى النظام الانتخابي الرسمي. (اشكناز كروك، دومينيك، 2005: 114-117)

مرحلة كتابة الدستور العراقي :

كانت هناك نزعة طائفية تهدد ببقاء المشكلة الطائفية وهي الدستور العراقي الجديد، الذي كُتب مسودته خلال الصيف بتوجيه من الأميركيين، من خلال منح المحافظات الحق بتشكيل مقاطعات فيدرالية والمطالبة بالاستقلال عن بغداد. كان "عبد العزيز الحكيم" زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هو الذي اقترح هذه الفكرة ووضعها في الدستور العراقي الجديد، التي ايداها الاكراط بحماس كبير، إلا أن بعض الجماعات الشيعية عارضت هذا الاقتراح ولم توافق على هذه المسودة، مثل الصدريين. (ستيل، 2009: 311) واعتبرت الجماعات السنوية هذه الخطوة محاولة لاضعافهم، لأنها تسمح للمحافظات الابتعاد عن المركز والاكتفاء بالمخزون النفطي الذي تحتويه وتكوين مقاطعة فيدرالية لعراق مُقسّم.

وفي ما يتصل بما يسمى "دستور العراق" الذي يزعم ان حكومة العراق المؤقتة صاغت مسودته تحت دفع من جانب حكومة الولايات المتحدة، فإن المادة 43 من اتفاقيات لاهاي (1907) بشأن الحرب البرية، تحظر قطعاً التغيير في قانون اساسي مثل دستور دولة اثناء مسار إحتلال محارب. (بويل، 2006: 15)، فالولايات المتحدة برهنت بوضوح تحريف كل قانون في العراق وقف في طريق مخططاتها بشأن المصالح البترولية في العراق، بما في ذلك - وبصفة خاصة - الدستور العراقي المؤقت لجمهورية العراق، الذي اعدته قبل الغزو في عام 1990.

وبسبب التدخل الأميركي المستمر شعر بعض أعضاء اللجنة المكلفة بكتابة الدستور بأنهم شُبه متقرجين. حيث قال احد الأعضاء الشيعة مُتنمراً: "لم نلعب دوراً كبيراً في كتابة مسودة الدستور. نحن نشعر بأننا كنا مهملين، إذ لم يستشrnنا احد حول القضايا الهامة". وقال مفاوض سُنّي:

"لقد طُبخ هذا الدستور في مطبخ أمريكي، وليس في مطبخ عراقي". (ستيل، 2009: 342)

رابعاً : الحكومة الدائمة والعملية السياسية 2006-2010 :

بعد اعلان نتائج انتخابات 15 يناير 2005، بدأت حالة من الحراك السياسي بين الاطراف والأحزاب السياسية، حيث صرّح جلال طالباني في 23 ديسمبر 2005، بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع اطياف الشعب العراقي، كما دعا آية الله علي السيستاني في 24 ديسمبر 2005، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، مؤكداً على ضرورة عدم اللجوء إلى العنف، ودعت الاطراف السنّية والكردية في 3 يناير 2006 إلى تشكيل وحدة وطنية متوازنة. ففي 22-4-2006 تم انتخاب "نوري المالكي" رئيساً للوزراء و"جلال طالباني" رئيساً للجمهورية. (العلوجي، 2010: 121)

تسلّم "نوري المالكي" السلطة في العراق عام 2005، حيث كانت الأوضاع الأمنية تتفاقم من حيث الاقتتال الطائفي بين الشيعة والسنّة عام 2006، ويعتبر السنّة المالكي زعيماً شيعياً يدين بالفضل لإيران. فقد حافظ المالكي الذي ينتمي إلى الأغلبية الشيعية العربية على علاقات وثيقة مع إيران الشيعية جارة العراق المنخرطة في نزاع مع الولايات المتحدة بسبب برنامجها النووي ونفوذها في دول عربية.

فعندما أُعلن عن تعيين "نوري المالكي"، لم تكن الإستخبارات الأمريكية تعلم مشاعره حيال انسحاب القوات الأمريكية، فأرادت الإستخبارات اختبار مشاعره حيال هذا الموضوع حينما أشار رامسفيلد إلى الحاجة لمناقشة تخفيض عدد الدوريات الأمريكية في بغداد، فرد رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" بقوله: "من المبكر جداً التحدث عن هذا الموضوع". وعندما أحس الأمريكيون بالارتياح. (ستيل، 2009: 329)

لقد مرت العملية السياسية في العراق بمراحل متعددة تعتبر هي الأولى من حيث تنوّعها وتعددتها السياسي، وسارت العملية السياسية وفق أجند الأمريكية ووفق معايير ومقاييس سياسية قدمتها الولايات المتحدة إلى

الحكومة العراقية، عبر انتقال الحكومات بين فترة و أخرى، في مرحلة استعداد لتسليم السلطة بشكل دائم إلى الحكومة العراقية، إذ تعتبر هذه السياسات، من وجهة نظر الولايات المتحدة، بمثابة فاتحة الديمقراطية والحرية للعراق والعربيين. إلا أن الواقع إنحدر إلى غير ذلك، فقد شهد العراقيون حالات الفوضى السياسية والأمنية، وانهيار البنى التحتية الحيوية، وانعدام الامن، وتکالب على السلطة، وتدخل دول خارجية لتحقيق النفوذ الإقليمي، إضافة إلى أن سياسة الولايات المتحدة في العراق لم تكن صحيحة بالمعنى القانوني والشرعی فيما يتعلق بتسليم السلطة للعرب.

فالحقيقة التي لا مراء فيها، هو أن مجلس الحكم الانتقالي أريد له أن يكون أداة صورية يمارس من خلالها الحاكم المدني الأمريكي، ادارة العراق، وتوجيهه الوجهة التي شُنَّ العدوان من أجلها.(الحديثي،2006:119)، فالولايات المتحدة كمحتل محارب للعراق، حُرّة في إقامة حكومة العوبـة..أما بمقتضـى قوانـين الحرب فإنـ حـكومـة الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ تـبـقـىـ خـاصـعـةـ لـمـسـاعـلـةـ كـامـلـةـ عـنـ حـكـومـتـهـاـ الـعـوبـةـ هـذـهـ. فـكـانـ مـنـ قـبـيلـ الـخـدـاعـ وـالتـزوـيرـ وـالـكـذـبـ مـنـ جـانـبـ اـدـارـةـ بوـشـ بنـقلـ "الـسيـادـةـ" إـلـىـ العـوبـتـهاـ حـكـومـةـ الـعـرـاقـ الـمـؤـقـتـةـ خـلـالـ صـيفـ 2004ـ، فالـسيـادـةـ-بـمـقـضـىـ قـوـانـينـ الـحـربـ لـأـتـنـقـلـ أـبـدـاـ مـنـ دـوـلـةـ ذاتـ سـيـادـةـ هـزـمتـ مـثـلـ الـعـرـاقـ- إـلـىـ مـحـتـلـ مـحـارـبـ مـثـلـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ. وـتـوـضـحـ هـذـاـ بـجـلـاءـ الـفـقـرـةـ 353ـ مـنـ الدـلـيـلـ الـمـيـدـانـيـ للـجـيشـ الـأـمـريـكـيـ رـقـمـ 1956ـ10ـ27ـ(بـويـلـ،2006:12)ـ وـبـمـقـضـىـ هـذـهـ الـحـالـةـ فـإـنـ حـكـومـةـ الـعـرـاقـ بـعـدـ إـنـتـخـابـاتـ 2005ـ، كـانـتـ حـكـومـةـ الـعـوبـةـ اـيـضاـ وـفـقاـ لـقـوـانـينـ الـحـربـ.

المطلب الثاني :

التدخل الإيراني والسيطرة على إنتخابات العراق النيابية لعام 2010

تميزت فترة رئاسة "نوري المالكي" لحكم العراق، الممتدة من عام 2006 إلى عام 2010، بسوء الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي. استندت هذه الحكومة في هذه الفترة على العزل السياسي لفئة كبيرة من المجتمع من خلال مادة نص عليها الدستور وهي "اجتثاث البعث" مستدين إلى قانون اجتثاث البعث وتشكيل هيئة أصدرها الحاكم المدني السابق "بول بريمير" وتم تشكيل لجنة سميت بـ"هيئة المساعدة والعدالة" التي تقوم على فكرة العزل السياسي وإزاحة ممثلي لكيانات سياسية لأحزاب متغيرة.

بات من الممكن لحكومة رئيس الوزراء "نوري المالكي" المعينة من قبل الاحتلال في العراق وفق هذا المبدأ -الاتصال بالبعث- أن تزيح التيار السنوي من أية إنتخابات لتستمر سيطرة الشيعة عقب سقوط نظام صدام حسين. وأن لإيران دوراً كبيراً في هذا الأمر، حتى إن السفير الأمريكي بالعراق "كريستوفر هيبل" ورئيس قوات الاحتلال الأمريكية في البلاد الجنرال "راي أوديرنوا" يعتقدان أن لجنة "المساعدة والعدالة" التي تقود اتجاه اجتثاث البعثيين ما هي إلا محاولة إيرانية لتفويض القوى السياسية السنوية. (نبيل، 2010/3/4)

فقد فوجئ المراقبون بقيام حكومة المالكي "الشيعية" بطرد 511 سياسياً بارزاً من الإنتخابات، بدعوى ارتباطهم بحزب البعث السابق، إلا أنه لا يخفى على أحد أن هؤلاء كل تهمتهم أنهم من "السنة" في بلد باتت "إيران الشيعية" تسيطر على كل مجريات الحياة فيه. وهناك ما يسمى بـ"هيئة المساعدة والعدالة ضد المرشحين السنة"، التي يديرها كل من "أحمد الجلبي" و"علي اللامي" الشهيرين بعلاقتهما الوطيدة منذ أمد بعيد بطهران، ولهمما أيضاً خلفيات سيئة، وبالتالي لم يكن مفاجئاً أن الـ 511 شخصاً المدرجين على قائمة الاستبعاد من عملية الإنتخابات، كان معظمهم

معارضين صاخبين لأجل التدخل الإيراني في العراق والمنافسين السياسيين النشطاء للجليبي واللامي.(نبيل،2010/3/4)

الامر الذي يدل بصراحة على تدخل واضح من قبل إيران في الشؤون الداخلية العراقية، ما جاء على لسان الرئيس الإيراني، "محمود أحمدى نجاد"، حينما صرّح في 11 فبراير (شباط) 2010، رفضه العلنى لعودة البعثيين ومشاركتهم في الإنتخابات القادمة، رافضا محاولات الأميركيين بإعادة البعثيين للمشاركة في العملية السياسية في العراق، وهو ما دفع قيادات سياسية عراقية إلى انتقاد نجاد على تصريحاته.(الشرق الأوسط،2010/3/4)

كذلك أفادت تقارير وأدلة في وجود عدد من الجهود الناجحة التي قامت بها قيادات سياسية شيعية بارزة، في إبعاد بعض المرشحين من القيادات السياسية من العرب السنة في إنتخابات 7 مارس (Katzman, 2010).2010

لكن وبالرغم من وجود بعض التعقيّدات السياسية ومحاولات التهميش والاقصاء المتممدة لما حصل لقيادات سياسية، فإنّ في إنتخابات عام 2010 ، نجحت كتلة "القائمة العراقية" بقيادة "اياد علاوي" ، في أن تُقدم نفسها باعتبارها خيار العلمانية والقومية، ونجحت القائمة العراقية بقيادة "اياد علاوي" بإتباع سياسة انتخابية ودعائية أكثر حذرا، حيث قدّمت نفسها باعتبارها خيار العلمانية وال القومية، والنابذة للطائفية، واستقطاب الناخبين الشيعة والعرب السنة على حد سواء. ووجد العرب السنة، والذين قد قاطعوا الإنتخابات فيما سبق، أنّ في برنامج علاوي المثل السياسي العليا التي تتجاوز الطائفية، وتتبع سياسات تتوافق مع مصالحهم. أمّا رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" القائمة الانتخابية "ائتلاف دولة القانون" اعتمدت استراتيجية مماثلة. فقد نأت بنفسها عن جدول حلفائها السابقين من التيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي، في محاولة لتوسيع نطاق جاذبيتها للعرب السنة والعرب الشيعة.(Khalilzad, 2010)

من جهة ثانية ومن ناحية التدخل الإيراني، فقد قالت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" (ان إيران والدول المجاورة الأخرى للعراق يحاولون التأثير على إنتخابات العراق في مارس 2010 الشهر المقبل). وقالت "كلينتون" في شهادتها أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي: (ان دور إيران يعد أكبر من بقية الدول المجاورة في التأثير على سير العملية الانتخابية والسياسية داخل العراق، مما يدعو إلى القلق. وان الولايات المتحدة تبذل ما في وسعها لتشجيع الناخبين على المشاركة الواسعة في إنتخابات يوم 7 مارس 2010، وأنَّ هذا سيقلل من تأثير اي جهود إيرانية لتزوير الإنتخابات، وأنه من الواضح ان معظم العراقيين يعارضون التدخل الإيراني في سياساتهم). (الرأي نت، 28/2/2010)

بعد إجراء الإنتخابات التي شارك ملايين العراقيين فيها والتي جرت يوم الأحد في 7 مارس 2010، أشارت لجنة الإنتخابات إلى أن نسبة الإقبال على التصويت بلغت (62%) في المائة، اي ما يعادل ثلثي من لهم حق التصويت، ويبلغ عددهم حوالي (19) مليون ناخب، فيما خاض الإنتخابات نحو (6200) مرشح، يمثلون أكثر من (80) تكتلاً وحزباً سياسياً، للفوز بـ 325 مقعداً. (CNN، 11/4/2010)

فقد اثبتت نتائج الإنتخابات تقارب الأصوات بين ائتلاف دولة القانون برئاسة "نوري المالكي"، والائمة العراقية برئاسة "إياد علاوي"، وفازت كتلة القائمة العراقية بقيادة علاوي على ائتلاف دولة القانون بزعامة منافسه رئيس الوزراء نوري المالكي بفارق مقعدين الا انه ورغم فوزه في الإنتخابات لا يملك علاوي الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة. وفي وقت سابق، زعمت كتلة "العراقية" و"الائتف الوطني العراقي" وجود تزوير في الإنتخابات، وطالبت الكتلتان بنشر نتائج الإنتخابات في كل مركز اقتراع في البلاد.

حيث إنَّهُمْ رئيسُ الوزراء العراقي السابق "إياد علاوي"، الذي فازت كتلته السياسية في الإنتخابات العراقية في مارس 2010، اتهم إيران بانها تحاول منعه من تولي رئاسة الوزراء. وقال إياد علاوي في مقابلة مع (BBC) في 2010، أن إيران تتدخل مباشرة في العملية الانتخابية في العراق. وقالت الأمم المتحدة والمعوثون الأمريكيون في العراق ان الإنتخابات كانت نزيهة، لكن المالكي قال انه سيطعن في النتائج أمام المحاكم. وقال إياد علاوي "إن من الواضح تماماً أن إيران تسعى للحيلولة دون توليَّه رئاسة الوزراء، وأنها -اي طهران- تتدخل بشدة وهذا أمر يدعو للقلق". (PUKmedia، 2010/3/31)، كما اعرب علاوي عن قلقه من تأثير إيران على لجنة كانت تدقق في علاقة المرشحين بحزب البعث مما قد يكون منع كثيراً من مؤيديه من الترشح.

حيث قال "ستروان ستيفن سون" رئيس لجنة البرلمان الأوروبي للعلاقات مع العراق "بلغني ان مسؤولين رفيعي المستوى في اللجنة الانتخابية العراقية ضُبطوا يتلاعبون (بالإنتخابات) بإدخال بيانات خاطئة في كمبيوتر الإنتخابات. وقد ضُبطوا بالجُرم المشهود وهم يحاولون التلاعب بنتائج الإنتخابات لصالح رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي وإيران في محاولات فاضحة لسلب أصوات الشعب العراقي. هذا أمر فاضح ويثير بوضوح إلى وجود حملة واسعة النطاق للتلاعب بنتائج الإنتخابات، حملة تضمنت إغتيالات وتخويفاً وابتزازاً وتزويراً وتشير جميع عناصرها إلى أنها جرت بتوجيه وتمويل وإدارة طهران". (العربية، 2010). وقال "ستيفن سون"، وهو من أسكوتلند: «لقد نقل لي البعض أيضاً أن هناك شاحنات تحمل صناديق اقتراع مملوقة من إيران وتنقل عبر الحدود إلى العراق». كما عبر عن قلقه من الأحداث الأخيرة التي حصلت حول منع نحو 500 مرشح من خوض الإنتخابات. (الشرق الأوسط، 2010/3/4)

و كما أشار الصحافي الأمريكي "دافيد اوغناتيوس"، إن إيران قد قامت وبسخاء بتمويل حملات التحالف الوطني العراقي. قبل شهور سابقة لعملية الإنتخابات، حيث كانت إيران ترسل 9 مليون دولار شهرياً إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، كما كانت ترسل 8 مليون دولار

لحزب يقوده رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر المقيم في طهران، وذلك وفقاً لما ذكره أوغناطيوس. وأن إيران قامت بتوجيهه نداءً إلى رئيس الوزراء الشيعي الحالي نوري المالكي وهو رئيس تحالف دولة القانون من أجل الانضمام إلى التحالف الوطني العراقي. وقد رفض المالكي الأمر في البداية مُفضلاً أن يخوض القتال بمفرده، ولكن خوفاً من تقوّق علاوي عليه فقد غير موقفه فيما بعد. (تيسدول، 16/5/2010)

وتفيد وثيقة أميركية بمعلومات إستخباراتية حول الدور الإيراني في الإنتخابات وجهود طهران للتأثير على سيرها. مع الإقرار بوجود تأثير من دول أخرى، وتشمل تلك المعلومات التي تُركز على التمويل والدعم الإيراني لبعض الأحزاب العراقية، بالإضافة إلى العلاقة بين "أحمد الجببي"، رئيس هيئة المساعدة والعدالة، وإيران. ووضحت الوثيقة بأن "أحمد الجببي" التقى قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني "قاسم سليماني"، ووزير الخارجية الإيراني "منوشهر متقي" في نوفمبر 2010، ضمن سلسلة من الاتصالات التي قام بها مع مسؤولين إيرانيين. (الشرق الأوسط، 4/3/2010)

لقد سعى الإيرانيون إلى التأثير على العراق من خلال طرق مختلفة، وإنهم بذلك جهوداً لفرض نفوذهم في أي مجال يستطيعونه خلال فترة تغيير الحكومات المؤقتة.

ففي لقاء مع مجموعة من الصحفيين في واشنطن يوم 16 فبراير (شباط) 2010، قال الجنرال "اوديرنو" إن جهود "أحمد الجببي" و"فيصل علي اللامي"، المدير التنفيذي لهيئة المساعدة والعدالة، لمنع مشاركة بعض المرشحين في الإنتخابات، تأتي بتأثير إيراني. حيث قال "اوديرنو": «من الواضح أن اللامي والجببي متاثران بإيران، ولدينا معلومات إستخباراتية مباشرة تقول ذلك لنا ولقد أجرينا لقاءات واتصالات في إيران، ونحن نؤمن بأنهم بالتأكيد يؤثران على الإنتخابات». (الشرق الأوسط، 4/3/2010)

المطلب الثالث :

التدخل الإيراني في الشؤون الخارجية العراقية .. الإتفاقية الأمنية عام 2008

صدر في السادس والعشرين من آب 2007 بياناً مشتركاً عن الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية، يؤكد التزامها بتطوير علاقة بعيدة الأمد كبلدين ذي سيادة واستقلال تامين، ولئن كان الاتفاق على تطوير العلاقات مسألة طبيعية ما بين أعضاء المجتمع الدولي، إلا أن ذلك يتوقف على طبيعة ومضمون الاتفاق ودرجة توازنه في تحقيق المصالح والأهداف الحيوية لأطرافه، فقد حددت الإتفاقية الأمنية التي أقرها البرلمان العراقي في 27/11/2008، إطار العلاقات بينهما في المستقبل، وخصوصاً الوجود العسكري الأميركي في العراق، ومن ثم الانسحاب خارج المدن العراقية في حزيران 2009، وأن تغادر البلاد بشكل كامل بحلول 31 كانون الأول 2011.(العبيدي، 25/3/2009)

تضمنت الإتفاقية الأمنية عدة بنود رئيسة أهمها ما يخص المجال السياسي والدبلوماسي والثقافي من حيث دعم الحكومة العراقية واحترام الدستور العراقي وتشجيع التبادل الثقافي بين البلدين، وتسلیم كل القواعد العسكرية الأمريكية للعراق عندما تنسحب منها القوات الأمريكية، ويجب أن توافق لجنة عراقية أمريكية مشتركة على جميع العمليات العسكرية التي تقوم بها مستقبلاً. أما ما يخص المجالين الأمني والاقتصادي، فقد نصت على دعم العراق في مختلف المجالات الاقتصادية ومساعدته في الانتقال إلى اقتصاد السوق وتوفير المساعدات المالية له ومساعدته في إطفاء الديون المترتبة عليه سابقاً، وتقديم كافة الالتزامات الأمنية للحكومة بردع أي عدوان خارجي يستهدف أمن العراق وسيادته، وتكون هذه الإتفاقية، نافذة المفعول لمدة ثلاثة سنوات ويجوز لاي من الطرفين إلغائها بعد تقديم إشعار مدته سنة واحدة، ولا يمكن تغييرها إلا بموافقة الطرفين معاً. وتعهدت الحكومة العراقية بأن لا يتم استخدام العراق كقاعدة لشن اي هجوم على الدول المجاورة وبالأخص إيران، حيث صرحت الحكومة العراقية

على لسان رئيس وزرائها نوري المالكي بأنه "لن نسمح ان يتحول العراق إلى قاعدة للأضرار بأمن إيران والدول المجاورة". (العبيدي، 25/3/2009)

تبينت مواقف القوى السياسية العراقية تجاه الإتفاقية الأمنية التي تمارس ضغطاً على العراق وتضعه أمام خيارين: إما التوقيع على الإتفاقية أو تجميد مقدرات العراق الاقتصادية تحت ما يسمى بـ"البند السابع". حيث إن "نوري المالكي" وجماعته كان يميل أكثر نحو التوقيع على الإتفاقية، رغم وجود قلق جدي حول الاتفاقية الأمنية. فهو يخاف من إيران، حيث ستعطي أولوية دعمها لمنافسيه من الشيعة في ظل الإبهام الذي يحيط بمصير البلاد. ولهذا يعلن المالكي في الظاهر معارضته للإتفاقية الأمنية، ولكن يدعو وراء ستار الطرف الأمريكي إلى تحسين شروط الإتفاقية ويعُكِّد على التوقيع على الإتفاقية. أما مجموعة "إياد علاوي" فلها نفس الموقف. فهي الظاهر يعلن أحد أنصاره معارضته للإتفاقية، ولكن في السر يسعى إلى ايجاد حل للخروج من هذا المأزق. أما المجاميع السنوية فالترمت السكت مع الميل للموافقة. وفي هذا الإطار تفرد المجاميع السياسية الكردية، وضمن إطار فكري ثابت وملموس ومنذ البداية، وتعلن عن موافقتها على التوقيع على هذه الإتفاقية.

فقد بحث نائب رئيس الوزراء العراقي "برهم صالح" الذي ينتمي إلى "المجاميع السياسية الكردية العراقية" مع المسؤولين الإيرانيين في طهران 14 أغسطس 2008، قائلاً: "أن إتفاقية الإطار الأمني بين أميركا وال العراق ومدة بقائها إلى ما بعد نهاية عام 2011، لا تهدف إلى مواصلة الضغط العسكري على إيران"، وطمأنتها إلى أن هذا الاتفاق لا يلحق الضرر بالمصالح الإيرانية. (الشرق الأوسط، 15/8/2008). أما المجموعة الأخرى المخالفة للإتفاقية الأمنية فهي مجموعة "مقتدى الصدر" وأنصاره. وكانت هذه المجموعة أول من عارض الإتفاقية بين العراق وأميركا. أما "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" فهي إلى جانب السياسة الإيرانية في كل شيء وفق اسلوب "الغموض إستراتيجية" في موضوعة الإتفاقية الأمنية مع أمريكا كمسعى للحفاظ على منافع مجموعته في الأمد البعيد. (هاشميان، 28/10/2008)

كان للموقف الإيراني من توقيع العراق على هذه الإنفاقية، هجوم شديد اللهجة ليس فقط من جانب كبار المسؤولين الإيرانيين ولكن ايضاً من جانب مراجع دينية على نحو ما جاء على لسان "آية الله العظمى كاظم الحائرى" القريب من مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري في العراق، ففي بيان صدر عن الحائرى ونقالته وكالة الأنباء الإيرانية (إيرنا) قال: "نحن مدركون أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى ضياع السيادة العراقية وإذلال العراقيين" ووصفه بـ"الاتفاق المذل". وبسبب الرفض الإيراني العنيف والصريح ذهب نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية إلى طهران وتعهد بأن ينص الاتفاق على منع القوات الأمريكية من شن أي هجمات ضد إيران انطلاقاً من الأراضي العراقية، كما تعهد بإنهاء وجود قوات منظمة (مجاهدي خلق) الإيرانية المعارضة داخل الأراضي العراقية. (ادریس، 2008)

كان موقف إيران تجاه هذه الإنفاقية في غاية الأهمية باعتبارها إحدى الدول المجاورة للعراق، حيث ان الموقف الإيراني اتسم بقدر كبير مما يمكن تسميته "الغموض إستراتيجية الفعال" والتلاقص في بعض الأحيان؛ بمعنى عدم تحديد موقف واضح من الإنفاقية طوال فترة المداولات بين الجانبيين العراقي، والأمريكي خلال العام الأخير من ولاية الرئيس بوش. فقد شجعت إيران أنصارها في الحكومة العراقية للمضي قدماً في توقيع الإنفاقية، وفي الوقت نفسه دفعت عناصر أخرى من مؤيديها (التيار الصدري ومجموعات أخرى)، لكي تعارض الإنفاقية وتحاول عرقلتها، او على الأقل لتطيل أمد "التفاوض" بشأنها، باعتبار أن ذلك من شأنه التخفيف من الضغوط الأمريكية على إيران في قضية الملف النووي. (غانم، ب.ت)

ومن جهة، فقد انتقدت الحكومة الإيرانية الإنفاقية الأمنية بحجة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحويل العراق إلى إحدى ولاياتها، وأكّدت الحكومة الإيرانية إن وجود القوات الأمريكية في العراق هو بحد ذاته يمثل "المشكلة الرئيسة" (العيدي، 2009/3/25). ففي تحليل إيران يقوم على أن الإنفاقية الأمنية تضفي المشروعية على وجود القوات الأمريكية

على الأراضي العراقية وتكرس بناء قواعد عسكرية، مما يشكل تهديداً للأمن القومي الإيراني. ففي المادة الرابعة المتعلقة بطرق وأسلوب مكافحة الإرهاب في العراق، حيث تشير الفقرة الخامسة فيها إلى أنه لا توجد حدود للدفاع عن النفس خلال مطاردة الإرهابيين بالنسبة للطرفين العراقي والأمريكي. ويعتبر الإيرانيون أن ذلك يشكل تهديداً لهم. (هاشميان، 28/10/2008)

الآن السفير الأمريكي في بغداد "راين كروكر" قد اتهم إيران بالعمل على تعقيد المحادثات حول الإتفاقية الأمنية طويلة الأمد مع العراق. وقال: "حدنا نهاية يوليو موعداً نظرياً لتوقيع اتفاق بشأن طبيعة التواجد العسكري الأمريكي في العراق". وأضاف "أما بالنسبة للانتقادات من الجيران، خصوصاً إيران، أعتقد أنها تهدف عمداً إلى جعل المفاوضات صعبة". (المحيط، 6/6/2008)

الخلاصة الاستنتاجية

عملت إيران من خلال الاحتلال الأمريكي للعراق إلى إيجاد الفرص لتدخلها في الشأن العراقي، ودفع الأحزاب الشيعية في العراق، والتي نشأ قسم منها في إيران، وبتوجهات إيرانية، للوصول إلى سدة الحكم -الأحزاب السياسية الموالية لإيران وهي: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامي- وهذا ما أصبح واضحاً في انتخابات العراق في 2004 و 2005 و 2010، بوصول القيادات الشيعية إلى الحكم وأمساكها زمام السلطة السياسية، والممثلة برئاسة الوزراء. هدفت إيران إلى ضمان أن يكون بجوارها عراق ضعيف تسيطر عليه من خلال حلفائها وتوجيه سياساته من الداخل والخارج، وفي نفس الوقت جعل العراق محطة تصفية حسابات مع الولايات المتحدة، وجعله منطقة خط أحمر لردع أي تقدم أمريكي يمكن أن يهدد إيران مستقبلاً.

إن ترحيب إيران للاتفاقية الأمنية يحقق لها مكاسبًا في مواجهتها مع إدارة الرئيس المنتخب أوباما؛ حيث من المتوقع أن تنتهج إدارة أوباما منهجاً مختلفاً عن إدارة المحافظين الجدد في عهد بوش، ومن ثم فإن الترحيب الإيراني بالاتفاقية يمكن فهمه على أنه رسالة حسن نية لأوباما بأمل فتح مجال للحوار والتخفيف من الضغوط التي كانت تمارسها إدارة سلفه ضد إيران. وإن الحسابات الإيرانية السابقة - من منظور الاتفاقية وتداعياتها المستقبلية - تعني أن إيران تريد عراقاً فيدرالياً هشاً. لا يشكل خطراً عليها، بل يظل ساحة نفوذ متعددة في المستقبل ومحكوماً بمعادلات القوة الإقليمية التي تقوم إيران ذاتها بدور أساسي فيها، ولا تريده عنصراً متحكمًا في هذه المعادلات مثلاً كان عليه قبل الغزو الأمريكي.

الفصل الرابع

العلاقات الأمنية العراقية - الإيرانية

أدى الإحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان 2003 إلى تغير في موازين القوى الإقليمية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فبعد ان كشفت الحقائق والتقارير خلو العراق من التبريرات الأمريكية والبريطانية المتعلقة باحتوائه أسلحة دمار شامل، وصف الامين العام للامم المتحدة "كوفي انان" أن الحرب على العراق غير قانونية وغير شرعية وتتناقض مع ميثاق الامم المتحدة، فعملت أمريكا وبريطانيا في اسابيع الطابع الاخلاقي على هذه الحرب بان غايتها نشر الديمقراطية والحرية، الا انه اكتشف فيما بعد بان القوات الأمريكية تحاول ان تطول في بقائهما من اجل السيطرة على نفط العراق وتقسيمه، والاحتفاظ بقواعد عسكرية، الامر الذي احدث فراغاً امنياً استراتيجياً في المقام الأول في حسابات دول الجوار العراقي ومنها الجارة إيران، التي عملت على فرض نفسها كقوة استراتيجية في المنطقة للحيلولة دون تحول الوجود الأمريكي خطراً عليها، وبالتالي سيكون مهدداً استراتيجياً لامنها ومصالحها القومية ودورها القيادي الطموح في المنطقة.

لذلك تحاول إيران عبر استراتيجية انتاج حكم شيعي، وتكوين شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين الأمنيين والسياسيين والاقتصاديين المتعددة، وخلق فوضى امنية للحفاظ على الوضع في العراق بطريقتها الخاصة، وذلك عبر اشاعة فوضى قابلة للسيطرة عليها تعد الوسيلة الامثل لتحقيق المصالح الإيرانية في العراق. لقد نجحت إيران في ان يكون لها موطئ قدم في الداخل العراقي. وقد تتنوعت أساليب التحرك الإيراني داخل العراق ما بين النشاط الاستخباراتي، والعمل العسكري، والتاييد السياسي للقيادات الشيعية، ودعم تنظيمات وميليشيات وأجهزة مسلحة، لقيادة فوضى طائفية، الامر الذي أدى إلى توسيع النفوذ الإيراني في الشأن الداخلي العراقي ليصل إلى درجة كبيرة في التحكم بالملف الأمني.

سيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : النشاط الاستخباراتي والعسكري الإيراني في الملف الأمني العراقي.

المبحث الثاني : الحرب الأهلية .

المبحث الثالث : التعاون الإقليمي في الملف الأمني للعلاقات العراقية- الإيرانية.

المبحث الأول :

النشاط الاستخباراتي والعسكري الإيراني في الملف الأمني العراقي

هياً الغزو الأميركي للعراق وانهاء نظام صدام حسين عام 2003 فرصة تاريخية لإيران لتغيير مسار علاقتها مع العراق، الذي كان سابقاً من أشد أعدائها. فقد استغلت إيران الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها مع العراق وعلاقتها طويلاً الأمد مع سياسيين عراقيين وأحزاب وجماعات مسلحة عراقية، فضلاً عن قوتها الناعمة المتمثلة في المجالات الاقتصادية والدينية والإعلامية، لتوسيع نفوذها، وبالتالي ترسيخ مكانتها ك وسيط القوة الخارجية الرئيسي في العراق.

وتشير دراسة "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" في أبريل 2011، حول النفوذ الإيراني في العراق تناول فيها الكتاب دور الحلفاء السياسيين لإيران في الداخل العراقي، والمليشيات العراقية الموالية لإيران، والقوة الناعمة، والتغلغل الإيراني في أجهزة الدولة العراقية وعلاقتها بالمليشيات الشيعية والسنوية، والتحرك الكمي والنوعي على مستوى التدخل والسيطرة الإيرانية داخل العراق ما بين النشاط الاستخباراتي، والعمل العسكري فيه، من أجل خلق فوضى تكون إيران هي الوحيدة والقادرة في السيطرة على الملف الأمني باعتباره محور اساسي للسيطرة على باقي الملفات الأخرى من سياسية وإقتصادية ودينية وثقافية واجتماعية.

يتناول هذا المبحث مطلبين وهي كالتالي :

المطلب الأول : التغلغل الإيراني في أجهزة الدولة العراقية.

المطلب الثاني : العمليات الإيرانية .. الأسلحة، التفجيرات، الإغتيالات وفرق الموت .

المطلب الأول :

التغلغل الإيراني في أجهزة الدولة العراقية

حاولت إيران ما قبل الاحتلال التغلغل في البنى التحتية للمؤسسات العراقية، إذ يشمل هذا التغلغل النشاط الإيراني في الداخل العراقي فيما يتعلق بالملف الأمني الاستخباراتي والعسكري ، حيث وظفت إيران نشاطاتها عن طريق وكلائها السياسيين والأمنيين من خلال طريقين : الأول مباشر توظيف ممثليها العسكريين في التغلغل في أجهزة الدولة العراقية مثل "فيلق بدر" و"جيش القدس" و"حزب الله" التابعة بشكل او باخر لأحزاب شيعية متفرزة في العراق، والثاني غير مباشر عن طريق تجنيد أفراد ينتمون إلى مذهبها -المذهب الشيعي- من خلال الأحزاب الموالية لها امثال "المجلس الاعلى للثورة الإسلامية" او "حزب الدعوة" او "التيار الصدري" وذلك من اجل تحريك الاطراف السياسية والأمنية للسيطرة على الامن في الداخل العراقي ، وبالتالي يتفرع من هذا العمل او النشاط الإيراني محورين مهمين وهي كالتالي :

اولاً: النشاط الاستخباراتي الإيراني

وردت مجلة "التايم الأمريكية" تقريرا حول حجم النفوذ الإيراني في العراق مستنداً إلى بعض الوثائق الأمريكية والبريطانية في 22 أغسطس 2005، وأشار التقرير إلى أن إيران نجحت في نشر العديد من قوات الحرس الثوري الإيراني داخل العراق قبل الغزو الأمريكي له وبعده ل القيام بأنشطة استخباراتية داخل العراق.(العلوجي،2007:152)

إنّ ما حصل بعد الاحتلال، من تفجيرات وقتل وانتشار واسع للفوضى الأمنية، له مؤشر على تدخل واضح من قبل قوى دولية للسيطرة على الوضع الداخلي في العراق، وعملت إيران خاصة على أن يكون لها دور خفي من خلال نشر قواتها العسكرية على الحدود وتسريب اعداد كبيرة من جنود مؤسساتها ودمجهم في المجتمع العراقي. حيث تشير

التقارير الأمريكية والبريطانية والصحف والمجلات، إلى أن عمليات تجنيد تتم لبعض العسكريين العراقيين لمصلحة إيران.

فقد اوردت بعض الصحف والوثائق والتقارير: (العلوجي، 2007: 152-153)

1. افتتاح 18 مكتباً للإستحبارات الإيرانية في العراق تحت مسميات مختلفة أبرزها الجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء، وتوزيع المال والأدوية والمواد الغذائية، وترتيب الانتقال إلى العتبات المقدسة، وذلك ضمن ميزانية تتجاوز (100) مليون دولار.
2. استأجرت إيران واشتريت ما يقرب من (5700) وحدة سكنية من البيوت والشقق والغرف في مختلف أنحاء العراق، وخاصة في النجف وكربلاء، ليسكن فيها رجال الإستحبارات الإيرانية ورجال فيلق القدس الإستحباراتي.
3. يُبيّن تقرير جريدة "الشرق الأوسط" في سبتمبر 2005، لمسؤول إيراني، حول تجنيد إستحبارات طهران أكثر من (3000) عميل داخل العراق. وقد رصدت إيران مبلغ (5) ملايين دولار سنوياً لشراء ولاءات رجال دين للترويج والدفاع عن إيران، لتجميل صورة إيران في الشارع العراقي عبر المنابر وخطب الجمعة.
4. فتحت المخابرات الإيرانية مكتب في النجف تحت اسم "مكتب مساعدة فقراء شيعة العراق" جندت على اثره أكثر من (70,000) شاب من الجنوب للانضمام إلى "فيلق بدر" التابع إلى "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، والذي يحاول هذا المكتب دعم الطبقة الفقيرة والضغط عليهم وبسط نفوذهما من خلال صرف مبلغ (1000) دولار شهرياً لكل فرد في فيلق بدر و (2000) دولار دفعـة أولى لاي عنصر يرغب بالانضمام اليه.

اما بالنسبة لـ"وزارة الداخلية" التي تضم "الشرطة الوطنية ومغاوير الداخلية" والتي كانت تدار من قبل وزير تابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" حتى نيسان من العام 2006، فقد دخلت مليشيات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (فيلق بدر) إليها وأصبحت قوة مهيمنة في جهاز الشرطة. (تحت إصرار الأمريكيين، أصبحت

وزارة الداخلية تدار من قبل شخصية أقل تحيزاً منذ تشكيل حكومة نوري المالكي في نيسان 2006، لكن فيلق بدر ما زال يحتفظ بسيطرة مطلقة على المراتب المتوسطة والعلياً من جهاز الشرطة). (دایار، 2008: 31-32)

ثانياً : النشاط العسكري الإيراني

أ- فترة ما قبل الإحتلال الأمريكي

وفقاً لمصادر عسكرية وأمريكية ، فقد تحركت وحدات عسكرية قبل إحتلال العراق، من بينها وحدات تابعة لقوات بدر، ومهمتها الاستيلاء على القرى الصغيرة والمكاتب الحكومية اثناء حالة الفوضى الناجمة عن الإحتلال، وتقول المصادر الإستخباراتية الإيرانية ان المجموعات المختلفة نظمت تحت قيادة العميد "قاسم ليماني" مستشار خامنئي في شؤون العراق وافغانستان، وهو ضابط كبير في قوات الحرس الثوري الإيراني، التي توزعت الخطبة على ثلاث محاور هي: السيطرة على الشمال والوسط والجنوب عبر استملاك أراضي وعقارات وابنية خاصة للحرس الثوري للقيام بعمليات بعيدة عن الانظار. (العلوجي، 2007: 156)

ب- فترة ما بعد الإحتلال الأمريكي (2003-2010)

يشير تقرير في جريدة "التايم" ان ثمة دوراً نشيطاً تمارسه إيران على المستوى العسكري، إلى الدرجة التي تحدث فيها التقرير عن حرب سرية تجري في العراق بين إيران والولايات المتحدة، وان قوات الحرس الثوري الإيراني نجحت في تشكيل شبكة واسعة من المسلحين والمتمردين، يرأسها عميل إيراني يدعى "مصطفى الشيباني" وطبقاً لاحدى الوثائق التي حصلت عليها "التايم"، فإن شبكة الشيباني تتتألف من (280) شخصاً ما بين صانعي قنابل وفرق موت، وأشار التقرير إلى ان أعضاء هذه الشبكة تلقوا تدريبات في لبنان وبغداد ومدينة الصدر - الثورة سابقاً- وإلى عثور القوات الأمريكية على أسلحة إيرانية في العراق، تم نقلها قبل وقوع الغزو الأمريكي له. (العلوجي، 2007: 155)

المطلب الثاني :

العمليات العسكرية الإيرانية

أولاً : الأسلحة والمتغيرات :

خرج تصريح لوزارة الدفاع الأمريكية في يوم 6 أغسطس 2005، يُبيّن فيه معلومات تفيد أن الإنفجارات المرصودة في العراق وعلى مدى شهرين متتالين تمت بواسطة معدات لم يعرف العراقيون استخدمها منذ 9 أبريل 2003، وهذه المعدات والمتغيرات استخدمت لتدمير آليات أمريكية معروفة بقدرتها على تحمل الإنفجارات بالعبوات المصنعة داخلياً، واستخدمت تقنيات متقدمة، لا تستطيع المنظمات غير الحكومية تصنيعها، وإنما يستلزم وجود مشاريع لدولة، (ومصدر هذه الأسلحة والمتغيرات هي إيران) (طوان، 34: 2006)، كما ان كمية المتغيرات قد رصدت بالقرب من الحدود العراقية الإيرانية، حيث انه لا يمكن ان يعبر الحدود الإيرانية إلى الحدود العراقية دون علم الأجهزة الاستخباراتية الإيرانية بالمواد والبضائع العابرة.

ومما يُعرف عن التواجد الإيراني المكثف في الجنوب وتحديداً في البصرة، فقد اختار المسؤولون الأميركيون والبريطانيون إلقاء اللوم على إيران، نظراً للتواجد عناصرها بشكل كبير، ولتورطها في انتاج متغيرات تبدو أكثر تعقيداً من ناحية التطور التكنولوجي، وادعوا وفق "وثائق" ان إيران اعطت القذائف والأسلحة لـ"حزب الله" في لبنان الذي مررها بدوره إلى الميليشيات الشيعية في العراق. (ستيل، 2009: 270)

ثانياً : الإغتيالات وفرق الموت :

تمتلك إيران بفعل انتشارها الواسع في أغلب المحافظات عامة وفي بغداد خاصةً "فرق موت" تؤدي وظائف سرية من إغتيالات منظمة واعتقال وخطف وقتل، الغاية منها أهداف "سياسية"، مثلاً الضغط على احزاب وتيارات سياسية لتجيئ سياساتها وفق ما تقتضيه مصالح وايدولوجية إيرانية، او لصالح أحزاب موالية لإيران، او لأهداف "اقتصادية" للسيطرة

على نفط العراق والتنافس عليه مع أمريكا، أو لأهداف "دينية ومذهبية" مثلاً لزيادة الحضور الشيعي في العتبات والاضرحة المقدّسة العراقية والسيطرة عليها، أو غير ذلك من الأهداف المباشرة وغير المباشرة التي تسعى إليها إيران من خلال فرق الموت والإغتيالات التي تقوم بها.

فقد عملت إيران على تغذية الغضب الشيعي، جراء معاملة النظام السابق للطائفة الشيعية من معاقبتهم وإقصائهم وتهميشهم، إلى إستغلال مشاعر الطائفة الشيعية، لأجل القيام بعمليات تمرد طائفية ضد ابناء الطوائف الأخرى، وتؤكد الإستخبارات الأمريكية، وسلطة التحالف المؤقتة، ان إيران وراء هذه العمليات العسكرية بداعٍ من مليشيات مسلحة.

(Graham, 8/2004)

حيث تحاول بعض عناصر الإستخبارات الإيرانية تنفيذ عمليات إغتيال في العراق من خلال طريقتين : الأولى إغتيال الضباط العسكريين خاصة الطياريين العراقيين الذين ساهموا في حرب السنوات الثمانى، والعلماء الذين ساهموا في التصنيع العسكري، وإغتيال الكفاءات العلمية العراقية والطريقة الثانية القضاء على السياسيين العراقيين الذي تتعارض مشارعيهم وموافقهم وافقاً لهم واطروحاتهم مع المشروع الإيراني. (العلوجي، 2007: 154-155) فمنذ تدمير مرقد سامراء في شباط 2006، زادت فرق الموت الشيعية من استهدافها للعرب السنة الساكnin في المناطق الشيعية أو المختلطة، وللسنة العاديين الساعين إلى اجتياز نقاط التفتيش التي تقيمها الشرطة أو المليشيات. (غالبريث، 2007: 197)

فأصبحت "وزارة الداخلية" تُوجه بعناصر وفرق موت ل القيام بإغتيالات وقتل وفق أجندات سياسية واقتصادية ومذهبية، فقد ذكر في "وثيقة" عن "منظمة العفو الدولية" حول (الاعتقال والتعذيب في العراق بعد احداث ابو غريب)، ان قوة خاصة تابعة لوزارة الداخلية العراقية هي "لواء الذئب"، الذي أُسسَ في اكتوبر 2004، - تدرّب لمدة شهرين على أيدي مدربين عسكريين أمريكيين قبل نشره في عمليات امنية ضد الجماعات المسلحة- أن هذه القوة تقوم باعتقالات سرية، وممارسات تعذيب،

وإغتيالات متعددة، وسوء المعاملة على نطاق واسع.(منظمة العفو الدولية،2006:92)

نجحت إيران في ادماج مؤسساتها العسكرية بالمؤسسات العسكرية العراقية، من خلال مسؤولين سياسيين في الدولة العراقية، وعن طريق وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، وعملت إيران على تصعيد الموقف الطائفي من خلال القتل والتهجير واقامة تخندقات طائفية، الغرض منها السيطرة على الوضع العراقي السياسي والأمني، وكذلك عدم ايجاد فرصة للقوات الأمريكية من تحقيق نفوذ في العراق يؤثر على إيران.

وهناك معلومات موثق بها عن جنرالين لهما خبرة واسعة في "الأعمال القذرة"، ويقومان بالاشراف التام على فرق موت، وهما "ستيفن كاستيل" و "جيمس سينت" وهم عملاء في الـ"سي.اي.إيه"، وان فرق الموت هذه تتوزع على نحو 67 مجموعة، وإن معظم أعضائها في فيلق بدر، والبيشمركة الكردية، وجماعة احمد الجبي، وهذه الفرق هي مصدر القلق في أرباك الوضع الأمني، وان أهداف القتل تكون عادة لأسباب سياسية واستراتيجية.(الربيعي،2008: 164)

المبحث الثاني :

الحرب الأهلية .. واطراف الصراع الرئيسية

رفضت الادارة الأمريكية وصف احداث العنف في العراق بالحرب الأهلية، وتجنبت ردة فعل الرأي العام حول مهمة الجيش الأمريكي في العراق. وبؤكد قادة العراق جهودهم في منع نشوب حرب أهلية في العراق. و(الحرب الأهلية صراع عنيف وقتل بين مجموعات منظمة تهدف للسيطرة على السلطة او تغيير سياسة الحكومة). وهناك حد للعنابة اي حد لعدد القتلى في النزاع يصبح بعد تجاوزه حرباً أهلية.

وفي 2003 و 2004 ظهرت أعمال العنف في مدن العراق من قبل مجموعات خاصة وميليشيات وفرق موت تابعة لأحزاب مختلفة، أملأت في إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على الانسحاب، ومحاولة إستعادة تلك المجموعات السلطة. وتصاعدت أعمال العنف في 2006، بعد تغير مرقد سامراء وانتشرت ميليشيات شيعية و逊ية زعمت حماية طوائفها.

وشكلت الحرب الأهلية في العراق دائرة واسعة اشتراك فيها اطراف محلية وقوى دولية ساهمت بشكل كبير في اذكاء الحرب الأهلية وزيادة توثرها، واشراك اطراف كثيرة بطريقة او باخرى في هذه الدائرة. اذ تتجاذب الاطراف الرئيسية: (إيران، وأmerica، والقاعدة، وأجهزة الدولة، والمليشيات المتعددة) اسباب اشعال هذه الحرب، لاسباب مختلفة ، فيسعى كل طرف وفق ايديولوجيته تثبيت هذه الحرب الأهلية لغايات سياسية واقتصادية ودينية وعرقية.

سيتناول هذا المبحث خمسة مطالب وهي كالتالي :

المطلب الأول : الحرب الأهلية .

المطلب الثاني : الولايات المتحدة .

المطلب الثالث : إيران وأجهزة الدولة والمليشيات المسلحة .

المطلب الرابع : تنظيم القاعدة في العراق .

المطلب الخامس : المقاومة العراقية الوطنية .

المطلب الأول :

الحرب الأهلية

يمكن اعتبار الحرب الأهلية وفق علم السياسة وحسب فقهاء القانون الدولي، بأنها: "كل قتال داخلي مُنظم مُخطط له، وذو أهداف سياسية محددة ويُسعى إلى السيطرة على الحكم، أو فصل جزء من الدولة، أو الهيمنة عليه، سواء اتخاذ شكلاً دينياً، أو مذهبياً، أو عرقياً، أو غير ذلك". (شعبان، 2007:82)، فمن سمات الحرب الأهلية أنها تمتاز بالعنف والقسوة والتطرف وسقوط عدد كبيرة من الضحايا والحقها الدمار بالبنية التحتية والمرافق الاقتصادية والحيوية، وتُقسم الحرب الأهلية إلى كبيرة ومتوسطة وصغيرة، والأخيرة بحسب علماء السياسة تبدأ من (1000) قتيل ثم تتطور لتصبح متوسطة وكبيرة.

ان من اسباب ودوافع الحرب الأهلية، هو الاحتقان السياسي بين قيادات السلطة السياسية والمعارضة، وقد تكون اسباب دينية ومذهبية لفئات تشعر بالتهميش او اقليات مهدرة الحقوق ضد الطبقة الحاكمة، وقد تكون لها جذور عرقية واختلافات وتناحرات قومية، فضلاً عن تدخلات خارجية احياناً. إنَّ الاقرار بوجود حرب أهلية من قبل الولايات المتحدة، يعني انَّ المشروع الأمريكي الذي وعد بالديمقراطية والحرية، قد فشل وتحول إلى كابوس حقيقي. (شعبان، 2007: 82)

فليس من السهل تحديد بدء تاريخ الحرب الأهلية في العراق، لكن يمكن اعتبار التواريخ التالية هي بداية أعمال لاذكاء الحرب الأهلية، وهي كالتالي: (غالبريث، 1996-2007: 197)

1. 29 اب 2003، حيث تم فيه مقتل "إية الله باقر الحكيم" زعيم اكبر حزب شيعي في العراق "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" بواسطة سيارة مفخخة في النجف.

2. في 2 اذار 2004. وقوع سلسلة من الانفجارات في مدينة "كربلاء"-احياء ذكرى عاشوراء- ومرقد "الكاظم" في بغداد، اسفر عن وقوع 180 قتيل على الاقل من الشيعة.

3. في 31 آب 2005، ذكرى وفاة الامام موسى الكاظم، قيام "متمردون" بإطلاق صواريخ قرب المرقد، ودفع العيد من الزوار باتجاه جسر الائمة ونتيجة لازدحام المترافق قُتل (965) شخص نتيجة الفزع، والسقوط في النهر، والموت تحت اقدام الازدحام.

4. في 22 شباط 2006، تم تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء-مرقد مقدس عن الشيعة- مما اثار موجة غضب لدى الطائفة الشيعية.

يسكن مدينة بغداد قرابة 5 ملايين نسمة من جميع الطوائف العراقية المختلفة والتي أصبحت الجبهة المركزية في الحرب الأهلية، وبحسب بيانات جمعتها المنظمة المعروفة باسم (IRAQ COUNT) اي (عدد الجثث في العراق)، فقد قُتل (14829) مدنياً و(453) شرطياً في بغداد، غير ان اعداد الجثث الحقيقية ربما تكون اعلى من هذه الاعداد. وفي شهر تموز 2005 وحده، تعامل الطب العدلي -مستشفي حكومي- في بغداد مع أكثر من ألف حالة قتل، معظمها ذات علاقة بالنزاع الطائفي، ولا تأخذ هذه الارقام في الاعتبار ضحايا السيارات المفخخة والعمليات الانتحارية، حيث يكون سبب الوفاة معروفاً -نتيجة الحرب الأهلية- فيقوم اولياء الضحايا بدفن الجثث مباشرةً. (غالبريث، 2007: 199)

فمنذ بداية 2006، أصبح العنف الطائفي سبباً رئيسياً لنزوح كثير من المواطنين، خصوصاً في بغداد، وتقدر "المفوضية السامية لامم المتحدة لشؤون اللاجئين"، أن العنف الطائفي أدى إلى نزوح ما لا يقل عن 730,000 شخص بعد الهجمات على مزارى (الامامين العسكريين) في سامراء بين شباط 2006 و اذار 2007، واعتبر العراقيين انفسهم مهددين بسبب انتمائهم الديني. وقد هاجمت المليشيات والمجموعات المسلحة، الجامع والأسواق والقرى "المعادية"، وازداد استهداف الاحياء المختلطة

بدرجة كبيرة، وبالاضافة إلى 1,9 مليون نازح داخل العراق، لجأ أكثر من 2,2 مليون عراقي إلى دول أخرى.(ناهوري، بول، 2007: 149)

ففقد قطعت الحرب الأهلية سوطاً كبيراً خلال الأعوام 2004-2007، مع سقوط العديد من الشيعة والسنّة نتيجة السيارات المفخخة وبأيدي مسلحين، فأصبح عدد القتلى في العراق للسنوات 2003 - 2006 بلغ أكثر من (60000) قتيل ، كما ظهر ذلك في بحثين نشرتهما مجلة "لانست" الطبية والمجلة الطبية لإنكلترا الجديدة وتأكدت في مسح ميداني تم نشره في عام 2008. حيث تجاوز عدد القتلى حد العتبة (الحرب الأهلية) عدة مرات.(الديوان، 2008) وقد شهدت الأشهر الاربعة الأولى من العام 2006، فرار نحو (100,000) شيعي وسُنّي من المناطق ذات الأغلبية من الطائفة الأخرى.(غالبريث، 2007: 199)

ويحدد (الآلوسي، 2007: 25-26) عوامل قيام الحرب الأهلية في العراق كالتالي :

1. النزعات الإنفصالية: من جهة الشمال، إصرار الأكراد على أن يكون لهم وضع قائم لدولة كاملة، ومن جهة الجنوب، إصرار عبد العزيز الحكيم على إقامة فيدرالية الوسط والجنوب.
2. وجود المليشيات المسلحة مع ضعف الحكومة المركزية.
3. الخطاب التحريري المستمر الذي تقوم به شخصيات برلمانية، وكذلك قنوات فضائية وصحف تدعو إلى التطرف والانتقام وكراهية الآخر.
4. التدخل الخارجي الذي يتضح في التدخل الإيراني، وتقديم الدعم المادي واللوجستي للمليشيات.
5. النهج الطائفي من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة على الحكم بعد الاحتلال الأمريكي، وموافقها من حصار "مدينة الصدر" و"مدينة الفلوجة" و"مدينة النجف" وتدمير مدن سنّية.
6. سيطرة الشيعة على الجيش والشرطة والقوات الأمنية، مع تغييب واضح ومتعمد لبناء السنّة.

7. عدم رغبة الحكومة والاطراف الفاعلة من الأحزاب الشيعية،
بالمصالحة الوطنية الحقيقة.

لقد طالت اضرار الحرب الأهلية الاقليات الطائفية في العراق، حيث ان الاقليات هي الأكثر تعرضاً للخطر، وتفيد التقارير أن الاضطهاد الديني، أدى إلى نزوح المسيحيين، والتركمان، والسريان، والصابئة المندائيين، وأخرين. ويواجه اللاجئون الفلسطينيون في العراق، القتل والخطف، وي تعرضون للتهديدات والهجمات بـإستمرار. وقد أعلنت وسائل إعلامية فلسطينية في بداية عام 2007، أنه حصل أكثر من 655 هجوماً ضد الفلسطينيين، وقتل ما لا يقل عن 186 شخصاً، وقد عبروا مراراً على رغبتهم بـمغادرة العراق، إلا أنّ أغلبهم لا يملأ وثائق سفر. بقي في العراق لـنهاية عام 2007 قرابة 15,000 فلسطيني فقط من أصل 34,000 فلسطيني سابقاً. (ناهوري، بول، 2007: 149)

المطلب الثاني:

الولايات المتحدة وال الحرب الأهلية

تَعُدُّ القوات الأمريكية هي المسؤولة في المقام الأول بإغمام العراق وزج طوائفه المذهبية والعرقية في حرب أهلية، من خلال إتباع سياسات متعددة بداية من حل الجيش العراقي السابق، "فَمِنْ يَكُنْ حَلَّ جَيْشَ عَرَبَىٰ إِلَّا هُوَ أَكْبَرُ" هو الخطأ الأمريكي الأكبر، بل كان الخطأ الأكبر هو الاستمرار في إحتلال البلد إلى أجل غير مسمى ومن غير تعين تاريخ للانسحاب". (ستيل، 2008: 9)، اضافة إلى القضاء على البنى التحتية الإقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإنتخابات متحيز، وتدخل مباشر في كتابة الدستور، مروراً في إذكاء حرب أهلية طائفية الغرض منها إبعاد الخطر عن قواتها العسكرية ليتم التقاتل بين أبناء البلد الواحد. فقد شكك العراقيون في المشروع الأمريكي من حيث أن هدفه السيطرة على نفط العراق واستخدام البلد قاعدة استراتيجية" (ستيل، 2008: 8)

ففي تقريرها الذي صدر في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، أكدت منظمة "لانسيت" (LANCET) البريطانية، أنَّ عدد ضحايا الغزو الأمريكي- البريطاني للعراق وما حدث من عمليات عسكرية أثناء الإحتلال يتجاوز (100) ألف قتيل. (شبكة رصد حقوق الإنسان في العراق، 2006) وعزَّزَت المنظمة سقوط القسم الأكبر من هؤلاء الضحايا جراء العمليات العسكرية للقوات المحتلة، وبالمقابل تحاول منظمات أخرى، إلصاق التهم المتعلقة بـإرتكاب الجرائم بالمجموعات المسلحة بعيداً عن القوات الأمريكية.

إنَّ أخطر ما إرتكبه قوات الإحتلال هي أنَّها حولت وحدات الجيش العراقي المنشأة حديثاً من جيش يفترض أن يدافع عن البلد ضد التهديدات الخارجية إلى جيش يُوجَّه بنادقه إلى صدور ابنائه، مستعيناً بقوى خارجية وممارساً بشعال الجرائم، وقد حول الإحتلال وحدات الشرطة إلى وحدات ارهابية تقتل وتعقل بصورة عشوائية. (شبكة رصد حقوق الإنسان في العراق، 2006: 155)

فقد عمل الأميركيان من جهة بعيدة، على مَد القبائل السنّية بالسلاح والعتاد، وتسلّحهم من أجل مواجهة القاعدة في بعض مناطق ومحافظات العراق، رغم أنها حالة خطرة، إذ ان الولايات المتحدة ربما تُسلح من يحمل ان ينقلب على الأميركيين ويهاجمهم او ان يقوم في مرحلة لاحقة بمحاجمة المليشيات الشيعية. بعبارة أخرى، ربما يكون الأميركيون يُذكُون نيران حرب أهلية جديدة في المستقبل. (ستيل، 2008: 17). لأن القوات الأميركيّة عملت على استراتيجية مفادها "توسيع دائرة الحركة العسكريّة للمليشيات الشيعية الموالية للسلطة من أجل القضاء على الحركات السنّية والمقاومة، وبالتالي تقليل دور الهجمات على القوات الأميركيّة وتوجيه الفوضى بين أبناء البلد. وتستمر قوات الإحتلال وسائل الإعلام لإحداث الواقعية بين فئات الشعب العراقي لتحويل الصراع من مواجهة المحتل إلى المواجهة الداخلية. (البيّاتي، 2007: 54)

لقد سبب الإحتلال في اذكاء حرب أهلية في البلد وتهجير مليونا شخص من العراق، والكثير من هؤلاء هم صفة المواهب الفكرية، وهناك مليون ونصف المليون من البشر مشردون داخل العراق، وقتل 150 الف انسان على الاقل في سنوات الإحتلال الثلاث الأولى وفق ما ذكرته منظمة الصحة العالمية. (ستيل، 2008: 18). فقد دمر الإحتلال النسيج الاجتماعي العراقي، وذلك الشعور بالتماسك هو الصفة المميزة والأهم لأي مجتمع، وجميع ما قام به الإحتلال من سياسات خاطئة بحق الشعب العراقي، إلا ان اعداداً جديدة من المقاتلين تلتحق بالجماعات المسلحة كل يوم، مادام استخدام القوة العسكرية متواصلاً ومستمراً، وهذا فإنّ البتاغون تخطط لحرب بلا نهاية لها تقريباً، والقضية الوحيدة التي يتفق بشأنها أغلب الطوائف العراقية هي أنهم يريدون من القوات الأميركيّة أن ترحل. (بولك، 2008: 101-103)

المطلب الثالث :

إيران وأجهزة الدولة والمليشيات المسلحة

أولاً : إيران وال الحرب الأهلية

تشير وثائق "ويكيليكس" التي نشرتها "قناة الجزيرة" في برنامج "كشف المستور" أن إيران حاضرة في المشهد العراقي ولكن على نحو سري عبر تهريب السلاح التقليدي لإمداد الأحزاب والمنظمات الشيعية الموالية لها وخصوصاً جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، ومنظمة بدر، الجناح العسكري للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي بقيادة عبد العزيز الحكيم، قبل أن تتحول تلك المنظمة إلى تنظيم سياسي وفق ما هو معлен. واللافت أن التقارير السرية في حالة إيران تذكر أسماء عمالء تقول إنهم ضباط مخابرات إيرانيون كانوا يعملون بشكل يومي في العراق، وإن بعضهم متورط في شن هجمات بالصواريخ على المنطقة الخضراء، علاوة على إقامة نقاط تفتيش مشتركة في المناطق الشيعية يشرف عليها عناصر أمن إيرانيون بوجود عناصر من "جيش المهدي" و"منظمة بدر". وان مثل هذا التدخل أصبح خطراً على الشعب العراقي.

وكانت إيران تسعى لتطويير دائرة واسعة من الجماعات المسلحة، لمحاولة الضغط على القوات الأمريكية والقوات البريطانية واستنزافها عسكرياً لمغادرة العراق، من أجل صدّ احتمالات هجوم أمريكي على إيران بسبب برنامجها النووي. ففي ذروة دعم إيران للمليشيات الشيعية بين فترتي (2005-2008)، ناقش المسؤولون الأميركيون معلومات محددة بشأن المعونة التي تقدمها قوة القدس إلى جيش المهدي، وثبتت صحة هذه المعلومات، تقرير صحفي نُشرَ في 2007، أن هناك 150 فرد من قوة القدس والمخابرات، تدعمهم إيران عسكرياً ومادياً. (Katzman, 2010)

حيث صرّح "محمد بشار الفيضي"، المتحدث باسم هيئة علماء المسلمين [السنّة] في العراق لمجلة التaim في 22 شباط 2007، بقوله: "إن لم تاتِ الدول العربية لنجذتنا، فإنها ستتجّد (إيران) على بواباتها. من أجل

صالح المجتمع الإسلامي وفي كل أنحاء العالم، يجب أن يتم القضاء على الوحش في العراق". (دایار، 155: 2008)

ثانياً : أجهزة الدولة العراقية

أصبحت أجهزة الدولة العراقية تابعة لتيارات وأحزاب عراقية مختلفة، قسم منها شيعية وقسم منها سنية، تقوم بقتل وتغيير في مناطق عدة من بغداد، ومحافظات العراق، وأن هذه الأعمال التي تتفذ من قبل هذه الأحزاب ومؤسساتها العسكرية المندمجة في المؤسسة العسكرية للحكومة في أجهزة الدولة، تعمل على ارباك الوضع الأمني وابقاءه مضطرباً.

حيث قال وزير خارجية العراق "هوشيار زبياري": "إنَّ أَعْمَالَ الْقُتْلِ والخطف تُنَفَّذ بِوَاسِطَةِ رِجَالٍ يَرْتَدُونَ لِبَاسَ الشَّرْطَةِ، وَيَرْكَبُونَ سِيَارَاتَ الشَّرْطَةِ، لَكِنَّ الْجَمِيعَ فِي بَغْدَادٍ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْقَاتِلَةَ وَالخاطفين هُمْ رِجَالٌ شَرْطَةٌ حَقِيقِيُّونَ". (دایار، 26: 2008). وقد قامت المجموعات الشيعية الأخرى التابعة لوزارة الداخلية التي يسيطر عليها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وبحلول منتصف العام 2004، بدأت هذه المجموعات بالرد على الهجمات الانتحارية التي كانت تستهدف الشوارع والاحياء الشيعية، من خلال عمليات قتل مُستهدفة وعشوانية للسنة. (دایار، 96: 2008).

ورداً على الهجمات التي طالت الطائفة الشيعية خلال الاعوام 2004 و 2005 ، وإنتهاءً بالحادث التفجيري الذي طال مرقد سامراء في 22 شباط 2006، دأب رجال الدين الشيعة على الدعوة إلى ضبط النفس، ولكن السلطات والمليشيات الشيعية تبني الاساليب المخفية في رددهما، اذ تقوم الشرطة او افراد مليشيات بملابس الشرطة، بإحتجاز الآف العرب السنة، ليتم العثور على العديد من جثثهم المشوهة في ساحات خالية او مرمية على الطريق. وتستهدف فرق الموت المشتبه في كونهم متربدين او من يساعدتهم، بمن فيهم رجال دين من العرب السنة. (غالبريث، 2007، 197:

وفي 15 ديسمبر 2005، ظهرت أدلة جديدة تشير إلى أن وزارة الداخلية العراقية تحجز العديد من المعتقلين في مرفق مختلفة تحت سيطرتها، وتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة. وفي 13 نوفمبر 2005، داهمت القوات العسكرية الأمريكية أحد مرفق الاعتقال وهو سجن سري اكتُشف في "حي الجاديرية" في بغداد، تديره وزارة الداخلية العراقية، ورداً أنها عثرت على 170 معتقلًا محتجزين في أوضاع مريعة. وفي 8 ديسمبر 2005، قامت السلطات العراقية والقوات الأمريكية بتفتيش مرفق اعتقال آخر في بغداد يخضع أيضًا لسيطرة وزارة الداخلية العراقية، وكان 13 معتقلًا من أصل 625 معتقلًا الذين عثر عليهم بحاجة إلى معالجة طبية، بسبب تعرّضهم للتعذيب وسوء المعاملة. (منظمة العفو الدولية، 2006: 90)

فقد اتهمَ وزير الداخلية آنذاك "باقر جبر صولاغ" بتبني التعذيب في السجون السرية، فكان باقر جبر قبل أن يتسلم الوزارة يقود "فيلق بدر"، فعمل جاهدًا أثناء توليِه الوزارة على تعيين رجاله من "قوات بدر" في الشرطة الوطنية والحرس الوطني وغيرهما من الأجهزة الأمنية. (غالبريت، 2007: 198). فوزارة الداخلية هي بالاسم فقط، وتعتبر مختلةً وظيفيًّاً ذات تنظيم طائفي، واللواء في هذه الوزارة للأحزاب الشيعية والكردية وليس للوطن، وتعاني من قيادة فاسدة وغير ذات فاعلية. (تقرير اللجنة المستقلة بشأن قوات الأمن العراقية، 2007). أما وزارة الدفاع العراقي فهي منقسمة بحسب الأساس الطائفي والعرقي والتخطيط السياسي ومشاكل الفساد الإداري والمالي. (كوردسمان، 2007: 131).

ثالثاً : المليشيات المسلحة

يُقصد بـ(المليشيات) : سائر المجموعات المسلحة التي ظهرت على المسرح السياسي العراقي بعد 9 نيسان 2003، وهي على التوالي: "فيلق بدر"، "جيش المهدي"، و"فرق الموت"، ومجموعات صغيرة أخرى. وإن هذه المليشيات أصبحت متغلبة في أجهزة الدولة والمرافق والمؤسسات الرسمية وفي الحياة العامة، إذ أصبحت السلاح الذي تملكه الأحزاب الممسكة بالسلطة (الائتلاف الشيعي والاكراد)، للدفاع عن مشروعها

وجودها السياسي، واعتبر الشارع العراقي ان حكومة رئيس الوزراء "نوري المالكي"، مثل سابقتها حكومة "ابراهيم الجعفري" وانها ليست سوى "حكومة مليشيات"، لاتتمتع باي مصداقية على وعي المجتمع العراقي ودرجة احساسه بالخطر. (الربيعي، 2008: 158)

A- المليشيات الكردية :

تعد قوات البشمركة الأقدم بين المليشيات في العراق، ويمتد عمرها لعشرين السنين، وكانت في بداياتها تخضع لسلطة القبائل في المناطق الشمالية. واشتركت هذه القوات في معارك مسلحة مع أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية مطلع عشرينات القرن الماضي، كما تمتلك خبرة واسعة في حرب العصابات، مستفيدة من الطبيعة الجبلية في مناطق شمال العراق. ومع أن هذه المليشيات ظل تواجدها محصوراً في المدن الشمالية فإنها ظهرت بكثافة في العاصمة العراقية منذ الأيام الأولى للإحتلال، وشوهدت مجموعات كبيرة من البشمركة وسط بغداد وبالتحديد قرب بعض الفنادق التي اتخذتها المسؤولون الكبار في القيادات الكردية مقرات تواجد لهم، بقيت مسؤولية البشمركة محصورة في حفظ الأمن والنظام في المناطق الشمالية التي حافظت على هدوئها قياساً بحالة الفوضى والانفلات الأمني التي تعيشها بقية المدن العراقية. (موقع الجزيرة، 3/10/2004)

ومع أن مستقبل المليشيات الكردية مازال غير واضح المعالم في حال تشكيل الدولة العراقية الجديدة ذات السيادة الكاملة، فإن ما رشح من معلومات يشير إلى أن هذه المليشيات سوف تتضمن إلى الجيش العراقي. وتحتل مليشيات البشمركة مختلف أنواع الأسلحة، وهي قوات مدربة وتتوزع على اختصاصات عديدة ومختلفة.

B- مليشيا جيش المهدي :

ويُعد جيش المهدي الأحدث من بين المليشيات الأخرى، وتم تأسيسه بعد عدة أشهر من الإحتلال، ويقول مسؤولوه إنه ليس جيشاً بالمعنى الكامل، إلا أن المنخرطين في صفوفه يشترون في الاستعراضات وغالبيتهم من الشباب

المدربين على مختلف فنون القتال وأنواع الأسلحة لأنهم خدموا سنوات طوال في الجيش العراقي.(موقع الجزيرة،2004/10/3)

وظهر وجود جيش المهدي بشكل بارز وأكثر انتشارا بعد حادثة تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء في 22 شباط 2006، كمحاولة للثأر من مفتعلي هذه الحادثة، ويعتبر هذا التاريخ مرحلة متطرفة لتوتر الحرب الأهلية، لأن الطرف الفاعل والمؤثر فيها مليشيات قادرة على حمل السلاح ومستعدة للقتال من أجل الدفاع عن طائفتها واهلها من حالات القتل والتغييرات التي طالت الطائفة الشيعية خلال الأعوام 2004 و2005 .

فحسب التقديرات الأخيرة في عام 2008، حول اعداد جيش المهدي ، ووضح تقرير للقوى المتعددة الجنسيات في العراق ، بأن "جيش المهدي ومنتسبيه من الجماعات الخاصة قد جمعوا قوة عبر أنحاء الدولة بما يقارب 25,000 إلى 40,000 فرد ناشط مدعوم من كتلة كبيرة من الداعمين الغير مقاتلين في الحزب. وأن دعوات الصدر المختلفة إلى الهدنة، قد أدت إلى انحدار مستوى العنف في العراق منذ بداية 2007. وظهرت فرق شيعية صغيرة غير مرتدة، والتي كانت تقود القتال ضد القوات الأمريكية والقوات العراقية، فقد أطلقت قوات التحالف عليها تسمية "الجماعات الخاصة"، وانها مرتبطه بإيران والصدر، الا أن الصدر صرّح بأنه ليست له علاقات بهذه الفرق، الا ان هذه الفرق اتبعت هذة الصدر بايقاف العمليات القتالية في مدينة الصدر والبصرة.(كوردسمان،راموس،2008،141:)

وقد اتهمت "وزارة الدفاع الأمريكية" ميليشيا جيش المهدي، بأنها حلّت محل القاعدة من حيث الضلوع في احداث العنف الطائفي في البلاد، كما أكدت وزارة الدفاع الأمريكية، أن الميليشيا التابعة لزعيم التيار الصدري "مقتدى الصدر"، تعتبر الان المهدّد الأكبر للاستقرار في العراق.(موقع الجزيرة،2006/12/23)

جـ- مليشيا قوات بدر :

وهي التي تأسست في إيران من أجل معارضة حكم البعث في العراق، وتشكلت مليشيا بدر التابع لـ"المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وأعلنت عن برنامجهما الهدف إلى تغيير النظام الذي كان يرأسه صدام حسين. وحصلت هذه القوات على دعم كبير من إيران التي كانت دخلت في حرب طويلة وعنيفة مع العراق استمرت منذ سبتمبر/ أيلول 1980 حتى أغسطس /آب 1988. وبعد انهيار النظام السابق، تواجهت قوات بدر في مناطق كثيرة من العراق، ويطلب كبار المسؤولين في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يرأسه عبد العزيز الحكيم بأن يكون لقوات بدر دور بارز في الملف الأمني، وينطلقون في ذلك من معرفة العراقيين بأوضاع بلادهم أفضل من قوات الاحتلال.

إنَّ المظاهر الدالّة على تغلغل المليشيات في مؤسسات الدولة، يمكن ان تتجلى في ارتقاض وتيرة الانتساب إلى القوات المسلحة العراقية الجديدة. واستناداً إلى كتاب موجّه من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية برقم 4/ص.م ومؤرخ في 2006/4/6، وبتوقيع "باقر جبر صولاغ الزبيدي" رئيس لجنة دمج المليشيات ووزير الداخلية، فإن قيادة بدر حصلت بفضل تعاون الوزارتين على حق انخراط عدد من اعضائها في الجيش والشرطة، كضباط برتب كبيرة. اذ وافقت الوزارتان على طلب 1117 عضواً في منظمة بدر، ليصبحوا ضباطاً في الجيش والشرطة والامن. (الربيعي، 2008: 185)

دـ- مليشيات أخرى بدعم إيراني :

إنَّ الدولة العراقية تسير بشكل متزايد نحو سيطرة المسلمين الشيعة، على الرغم من وجود دور كردي داعم. وتوسيع سيطرة الشيعة على بغداد دون توقف بإتجاه الشرق إلى درجة أنها قد تقع ذات يوم بأكملها تحت سيطرة المليشيات الشيعية. (دايار، 2008: 28). فحضرت القوات الأميركيّة في العراق من إستغلال إيران مليشيات تعمل لصالحها في العراق لتنفيذ هجمات بعد انسحاب الجيش الأميركي من البلاد. وقال الناطق الرسمي باسم القوات الأميركيّة في العراق "جيفرى بيوكان" في تصريح له يقول فيه إن «أكثر ما يقلقنا هو أن المليشيات ستكون موجودة في العراق بعد انسحابنا، وستكون لها

علاقة مستمرة بإيران التي ستعمل على تحقيق مصالحها في البلاد، وتستخدم إيران تلك الميليشيات ل القيام بهجمات في العراق». وأضاف أن «كتائب حزب الله تتفى دعماً وتدريباً مباشراً في الوقت الحالي من قبل "فيلق القدس" أو "الحرس الثوري الإيراني"، وأن قادة تلك الميليشيات يقطنون في إيران، وإن هذه الميليشيات، تدعّي مهاجمة القوات الأميركيّة، إلا أن أكثر ضحاياهم من المدنيين العراقيين».(موقع البيان، 25/1/2011) وقال بيوكان أن «"عصائب أهل الحق" هي الأخرى شبيهة بكتائب حزب الله، إلا أنها تختلف عنها، كون الأخيرة متورطة بعمليات إغتيال، وهي لا تعلن ذلك تماشياً مع مصالحها، وأن إيران استخدمت في الماضي تلك الميليشيات لإبقاء العراق ضعيفاً، وتعمل في الكثير من الأحيان للحيلولة دون أن ينعم العراق بالاستقلال والإستقرار».(موقع البيان، 25/1/2011)

المطلب الرابع :

تنظيم القاعدة في العراق

تعتبر القاعدة واحدة العوامل المؤثرة في اندلاع الصراع الطائفي، فقد تحولت القاعدة في العراق بعيداً عن استهداف الأميركيين باتجاه استهداف الشيعة، وهو تكتيك أثار غضب العراقيين، بمن فيهم الوطنيون السنة ومجموعات المقاومة. وقد أصبح عدد ضحايا الشيعة عالياً إلى درجة كبيرة.

فقد أضطرت الإستخبارات الأمريكية في تشرين الأول 2005، نشر رسالة زعم ان ايمان الظواهري مساعد اسامه بن لادن - كتبها في رسالته منتهداً استخدام السيارات المفخخة ضد المدنيين الشيعة. (ستيل، 2009: 315). ويقول الظواهري في رسالته الموجهة إلى ابو مصعب الزرقاوي -المقاتل الاردني الذي كان يتزعم القاعدة في العراق- (الذي قام بتفجيرات السفارية الاردنية ومقر الامم المتحدة في بغداد في آب 2003)، واصفاً العراق بأنه "معركة تاريخية ضد المجرمين والمرتدين في قلب العالم الاسلامي"، وورد في الرسالة "الحاجة لتوخي الحذر من المواقف الشيعية" وقالت ان السنة كانوا محقين في غضبهم من "خيانة الشيعة وتعاونهم مع الاميركيين في إحتلال العراق مقابل حصولهم على السلطة"، كما وصفت المذهب الشيعي بالزائف وانه يشكل "خطر على الاسلام". (ستيل، 2009: 315-316)

الآن بعض المحللين الغربيين اعتبروا ان الأميركيين هم الذين لفقو هذه الرسالة، وذلك لعدة أهداف: انتاج انقسام بين جماعات المقاومة، واجتذاب الشيعة أكثر نحو الجانب الأميركي، واحداث اقتتال طائفي بين الشيعة وال السنة نو الحرب الأهلية، وتشويه صورة الزرقاوي. لكن بالرغم من صحة هذه الرسالة او عدمها، فقد ازدادت الهجمات على المدنيين الشيعة في النصف الثاني من 2005، وأشارت معها مطالبات بالانتقام من

السُّنَّةِ. وقد اشيرت اصابع الاتهام إلى القاعدة عندما تم تججير المرقد الشيعي في سامراء يوم 22 شباط 2006.

ان الهجمات على المؤسسات الحكومية والمدنيين في معظم الاحيان، لم تكون لها اي دوافع طائفية على الاقل في عامي 2004 و 2005. اذ كان المقصود من ضرب الاماكن المقدسة عند الطائفة الشيعية وقتل "محمد باقر الحكيم" في 29 اب 2004، الغاية منها هو افلاق راحلة الحكومة الجديدة، باعتبار ان الحكومة الجديدة من الشيعة او السُّنَّة متواطئة مع الاحتلال الأمريكي، وان الاحتلال غير قادر على ضبط الامن للناس، الا ان هذا النوع من الارهاب كانت دوافعه تستهدف ضرب الاحتلال وليس ضرب الشيعة. (ستيل، 2009:307)، وقد قُتل ما يزيد على ستة أئمة من السُّنَّة بعد مقتل الحكيم واعداد كبيرة من قادة المجتمع العراقي والمهنيين البارزين معظمهم سُنَّة قُتلوا خلال السنة الأولى من الاحتلال، ولم يكن يعرف الفاعل اذا ما كانوا القاعدة فعلاً ام جماعات الشيعة الساعية إلى الانقام. (ستيل، 2009:296)

فوفقاً لتقرير خاص حصلت عليه «الشرق الاوسط» وقدم إلى دوائر في الكونغرس الأميركي من مجموعة خاصة بالتحاليل الاستخبارية إن هناك اعتقاداً في وجود قدر كبير من التعاون بين إيران الشيعية والمنظمات السُّنَّية المتطرفة ومنهم "القاعدة". (الشرق الاوسط، 2011/6/3). وفي أوراق الدعوى، أقر منشقون من الاستخبارات الإيرانية بأن مسؤولين إيرانيين كانت لديهم معرفة مسبقة بهجمات 11 سبتمبر، وأن إيران وحزب الله سهللا سفر الانتحاريين الذين نفذوا الهجمات. وقالت لجنة 11 سبتمبر إنه يوجد «دليل قوي على أن إيران سهلت نقل عناصر من تنظيم القاعدة داخل وخارج أفغانستان قبل 11 سبتمبر، وإن بعضاً من هؤلاء كانوا خاطفين شاركوا في هجمات 11 سبتمبر». (الشرق الاوسط، 2011/6/3)

فبالاضافة إلى الدور الأمريكي في اشارة اندلاع حرب طائفية فإن إيران كانت لها ايضا خيوطا في القضية، ومحاولة اذكاء حرب أهلية في العراق، ولجذب الشيعة نحوها، ولا يستبعد هذا التعاون مع المنظمات السنوية ومنها القاعدة. فإن هذه العلاقة بين إيران وقيادات في تنظيم القاعدة بما في ذلك ايمان الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، والذي أسس علاقة قوية مع قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني، وهو المرشح لخلافة أسامة بن لادن بعد مقتله، لم تحظ بالاهتمام الكافي اعتنادا على اعتقاد خاطئ، وهو أن إيران الشيعية لن تتعاون مع تنظيمات سنوية. وكان هذا الاعتقاد يتجاهل الدلائل الموجودة على الأرض.

إذ يعود تاريخ العلاقة بين تنظيم القاعدة وإيران، إلى بدايات التسعينات، عندما بدأ مسؤولون كبار من قوة القدس، وهيخبة في الحرس الثوري الإيراني، يعملون سراً مع الحليف الأول لهم خارجيا وهو "حزب الله اللبناني" في تدريب عناصر «القاعدة». (الشرق الأوسط، 3/6/2011)

ويقول "سيف العدل" القائد البارز في «القاعدة»، الذي ظل لسنوات طويلة تحت إشراف إيران، في مذكراته إنه بعد هجمات 11 سبتمبر، أعد الزرقاوي والعدل خطة أخيرة لدخول العراق من المناطق الشمالية بمساعدة جماعة أنصار الإسلام (وتقعها كان اسمهم أنصار السنة). وتشير الدلائل إلى أن الزرقاوي كانت له أنشطة داخل إيران. وكانت هناك مناورات في ما يتعلق بوجود ما يقدر بنحو 100 من عناصر «القاعدة» في إيران واضطر الزرقاوي إلى المغادرة إلى سوريا في ربيع 2002، وظهرت تقارير بعد ذلك أن "قوة القدس" كانت تعمل على إخفاء هؤلاء بتحريكم من وإلى إيران. (الشرق الأوسط، 3/6/2011)

المطلب الخامس :

المقاومة العراقية الوطنية

يمكن تعريف "المقاومة"، بصفة عامة، بأنها عمليات قتالية مسلحة ينهض بها مواطنون من غير أفراد القوات المسلحة النظامية، دفاعاً عن وطنهم ضد قوى أجنبية غازية أو محتلة، سواء أكان المقاومون منظمين وخاضعين لقيادة مركزية، أم على شكل هبة شعبية مبادرة، وسواء أكان نشاطهم العسكري قاصراً على الأقليم المحتل أم تعداه إلى ملاحة المعتمدي خارج الأقليم. وبذلك تعتبر المقاومة العراقية مشمولة بقانون المنازعات المسلحة ومحمية بقوانين جنيف لعام 1949، والبروتوكولات الملقة به لعام 1977، وتترتب المسئولية الدولية على دولة الاحتلال وحلفائها. (الحديثي 124:2006)

إنَّ الكثير من التقوّلات من جانب الإعلام الامريكي الذي ساهم وساعد كثيراً في صناعة أخبار اكتُشفَ فيما بعد أنها حقائق مُزيفة حول عمل المقاومة العراقية، وحول علاقة المقاومة بأعمال التفجيرات وتقذيخ السيارات والقتل وأعمال العنف العشوائية أو الإعتداء على المساجد، لم تعد ذات مصداقية مع تكشُّف الحقائق حول فرق الموت وتورط المليشيات وتغلغلها في أجهزة الدولة، ودوفعها من هذا التغلغل، هو عدم استقرار الوضع الأمني في العراق، وكل هذه الفوضى، مسؤولة عنها الحكومة العراقية بالذات، لأنَّ المليشيات وفرق الموت التي اتضحت من خلال المصادر المذكورة سابقاً، إلى تورط الحكومة العراقية، ومسؤولين بارزين، في أعمال العنف الطائفي وال الحرب الأهلية.

وقد نشر "أنتوني كوردسمان" الخبير في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، على موقع "مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية" على شبكة الانترنت في حزيران 2005، دراسة حول المقاومة العراقية بعنوان "تمرد العراق المتتطور" الذي وضح فيه عمليات المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية والساخنة إلى تحرير العراق من الاحتلال. ونقل

كوردسمان عن قول خبير في وزارة الدفاع الأمريكية أنه "عندما تنتهي الحرب في العراق، ستدرس وزارات الدفاع والمقاومات في العالم تجربة المقاومة العراقية". (حسيب، 2005: 10).

إن العمود الفقري للمقاومة العراقية هو الجيش العراقي السابق، وأن غالبيتهم عراقيون وطنيون، وقسم منهم بعيون سابقون تابعون للنظام السابق، لكن الغالبية العظمى منهم، هم وطنيون عراقيون، وإن الجهة التي تزود المقاومة العراقية بالتقانة (التكنولوجيا)، هو الجيش العراقي من ضباط عسكريين، وتصنيع حربي ومخابرات، وإن لدى المقاومة مخابرات كفؤة، وهي مخابرات متقدمة على مخابرات القوات الأمريكية، في الحكومة المؤقتة، ولديها قدرة على جمع المعلومات عن القوات الأمريكية، والقوات العراقية، وهي متغللة حتى في القوات الأمريكية.

المبحث الثالث :

التعاون الإقليمي في الملف الأمني للعلاقات العراقية- الإيرانية

أعلن الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في 21 آذار/مارس 2011، جدوله الزمني الخاص بسحب قوات بلاده من العراق، بدأت إيران بایلاع اهتمام دبلوماسي ملحوظ بإقامة منظومة أمنية تجمع عدداً من دول المنطقة لمساعدة العراقيين في تثبيت الأمن في بلادهم، وملء الفراغ الأمني والعسكري الذي سيحدثه إنسحاب القوات الأمريكية من الأراضي العراقية بحسب طهران. معروف أن الإهتمام توضح إثر قيام وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متكي" بزيارة عاجلة إلى بغداد وأربيل، أعقبتها زيارة رئيس الجمهورية العراقي جلال طالباني إلى طهران بدعوة رسمية، وعودته السريعة إلى بغداد لاستقبال الرئيس السابق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني "علي أكبر هاشمي رفسنجاني"، في محاولة عاجلة لاتخاذ التدابير الأمنية الازمة لملء الفراغ السياسي والأمني والعسكري، وتوطيد العلاقات مع الحكومة العراقية بشكل أكثر اندماجاً لدعم المصالح الإستراتيجية.

إلا أن الدول العربية قللت من هذه المبادرة السريعة، خوفاً من التوسيع الإقليمي الإيراني على حساب القوى العربية والقوى الإقليمية في المنطقة من الخطر المتوقع حصوله إذا ما حاولت إيران لعب دور مهيمن في المنطقة. لذلك اهتمت الدول العربية في إيجاد توازن محيطي لجوار العراق العربي، من أجل ملء الفراغ الأمني داخل العراق، والقيام بعلاقات ثنائية واتفاقات امنية، لثبتت وجودها مقابل الوجود الإيراني المحتمل تدخله بقوة في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية منه.

ويحاول القادة العراقيون، بمن فيهم قوى سياسية شيعية مؤثرة، أصبحوا يفضلون بالفعل تطبيعًا مع الفضاء الإقليمي. لكن الواضح أن ما يأملونه من تطبيع كهذا هو أن يفضي إلى وضع حد للتدخلات الإقليمية في بلادهم التي دمرتها قوى النفوذ وتصادم المصالح الأجنبية على أراضيها.

سيتناول هذا المبحث مطلبين وهي كالتالي :

المطلب الأول : ايجاد التوازن الإقليمي الأمني من داخل العراق .

المطلب الثاني : دول الجوار والتعاون الإقليمي .

المطلب الأول :

إيجاد التوازن الإقليمي الأمني من داخل العراق

تحسب دول جوار العراق لمرحلة ما بعد الانسحاب الاميركي من العراق، فتقيم كل دولة ما هي المخاطر والتحديات التي ستواجه مصالحها القومية وكيف يمكن لها الاستفادة من التطورات، ويرتبط هذا الامر إلى حد بعيد بما ستكون عليه العلاقات الاميركية العراقية في المستقبل، وما هي الاوراق التي ستستمر الولايات المتحدة في الامساك بها، ومصير التوازن الإقليمي بعد الانسحاب. أما فيما يخص رغبة دول الجوار وقدرتها على التدخل في الشؤون العراقية، فالامر مرتبط بالتفاعلات الإقليمية والتطورات السياسية الداخلية العراقية بشكل كبير.

لكن كيف يمكن أن يكون شكل وأسباب التدخلات المستقبلية لدول الجوار العراقي في الشؤون الداخلية العراقية؟ فهناك أنواع عدّة من التدخل يمكن أن تستخدم في الساحة العراقية بعد الانسحاب الاميركي كثيرة ومتعددة، منها الاقتصادي والتلفزيوني والدبلوماسي وغيرها، حيث يمكن بيان نوعين من التدخل لاحداث توازن استراتيجي في المنطقة وهذا التدخل يعتبر الأكثر بروزاً وتصاعداً، والتي من المتوقع ان تتجهها دول الجوار بعد الانسحاب الأميركي من العراق وهي: اولاً: التدخل السياسي وثانياً: التدخل العسكري ، وهي كالاتي:

النوع الأول : التدخل السياسي

وهو تدخل قائم وفاعل وسيستمر في المرحلة القادمة وبقوة. إن التوجهات السياسية المستقبلية للحكومة العراقية، وستحدد شكل العلاقات الإقليمية مع دول الجوار، وستبدو، أكثر أهمية لتدخل دول الجوار لرسم السياسة الداخلية والخارجية للعراق، خوفاً من الآثار المتربطة على الإنسحاب الأميركي من العراق. ويبدو العامل الأكثر أهمية في تشكيل مستقبل الحسابات الإقليمية تجاه العراق هو كيف يمكن للنظام العراقي نفسه أن يتطور؟ وما هي توجهاته السياسية المستقبلية؟ وهل سيدخل في سياسة

المحاور المعنونة أم سبقي مرتعًا لنقاش النفوذ وال الحرب بالوكالة بين الأطراف الإقليميين؟

لن يسمح اي محور اقليمي للعراق بأن يلتحق بالمحور المنافس، لأن قوة العراق و أهميته الجيو بوليتيكية والسياسية تجعل منه قوة موازنة تؤدي إلى زعزعة التوازن إستراتيجية القائم، وقد تحسم الغلبة لأحد المحاور الإقليمية فيما لو تحقق انحراف العراق الكامل في محور من المحاور. ان تطور العراق واستقلال قراره السياسي وبروز توجهاته الوطنية بقوة، وتقوية جيشه وقواه الأمنية، بشكل تتمكن فيه من الحفاظ على الاستقرار والأمن تبدو أمراً مهماً لمنع التدخل في شؤونه، والاهتمام أن لا يظهر الجيش العراقي كقوة تهديد لغيراته، فمتى شعرت القوى المجاورة للعراق بالتهديد، لن تتوانى عن التدخل لحماية مصالحها من تهديدات محتملة تأتيها عبرة للحدود العراقية. ان تتحقق هذه الامور ستكون أفضل ما يؤدي إلى الحفاظ على التوازن في المنطقة والحد من خطر التدخل الخارجي في شؤون العراق الداخلية. (Nicolas, 2010/8/31)

تعمل دول الجوار العراقي على تقييم نتائج الوضع الإقليمي في ضوء مصالحهم الخاصة بعد الانسحاب الأمريكي المتوقع خروجه من العراق نهاية العام 2011، وستتعامل هذه الدول مع الملف العراقي بحسب القضية المطروحة، كأن تتفق مصلحة دولتان على دعم خيار ما، ثم تتبادران في قضية أخرى. سبقي الصراع قائماً بقوة، وسيشتت بين كل من إيران والسعودية، لأن إيران الشيعية تريد أن تتسع في العراق على حساب السنة، الامر الذي يشكل خطراً كبيراً على السعودية السنوية، وستبقى الساحة العراقية مسرحاً لهذا الصراع. وستحاول تركيا أن تشكل قوة ارتباط قادرة على التنسيق مع كافة الأطراف الفاعلة، وسيبقي التنسيق قائماً بين إيران وسوريا من ناحية استراتيجية.

إن التوافق "غير المعلن" بين دول الجوار سيكون على بعض القضايا الجوهرية وأهمها: (Nicolas, 2010/8/31)

1. وحدة أراضي العراق: تشارك الدول المجاورة جميعها في الرغبة بعدم تقسيم العراق، والحفاظ على وحدته لما في التقسيم من أخطار تهددها، وخشيتها على وحدة بلادها. بالنسبة لإيران، هي تفضل وحدة العراق على قاعدة : أن الأفضل لها أن يجاورها عراق موحد تحكم هي بسلطته المركزية بدلاً من دواليات عراقية ثلاثة تتعدد فيها مراكز القرار بما يجعل الأمور أكثر تعقيداً بالنسبة إليها. أمّا السعودية وسوريا والأردن والكويت فهي بحاجة إلى الإستقرار العراقي واستقراره السياسي والأمني لما فيه من أهمية تتعكس ايجاباً على استقرار المنطقة باكملها.
2. الجيش العراقي: تحاول تركيا كبح الرغبة الانفصالية الكردية، وذلك بردغ الحركات الكردية المعادية على الحدود مع العراق، ويكون الكبح من خلال تمنع العراق بجيش قوي. أمّا من مصلحة دول الجوار، ان لا يتمتع العراق بجيش قوي جداً، يمكن أن يتحول إلى أقوى جيش في المنطقة، وبهذا جiranه كما كان يفعل في السابق.
3. القضية الكردية: تقطّع كل من إيران وسوريا وتركيا، في موقفها من قضية الـاكراد. إن التحدي الكردي المتزايد في شمال العراق أدى في السابق إلى زيادة التعاون العسكري بين تركيا وإيران، ولقد ايدت كل من إيران وسوريا، الجهود التركية لاحتواء هذا التهديد المشترك والقضاء عليه. أما بالنسبة للسعودية، قد يؤدي انفصال الـاكراد وتشكيل دولة إلى مطالبات شيعية بتشكيل دولة في الجنوب العراقي، لذلك فالليس من مصلحتها دعم اقامة الدولة الكردية المنفصلة، وستقف ضده.

النوع الثاني : التدخل العسكري

يتجسد هذا الشكل من التدخل بأساليب متعددة، منها أن تقوم بدعم أحد أطراف النزاع المحليين أو الميليشيات وتزويدهم بالعتاد الحربي، أو تدريبيهم على استخدام الأسلحة، أو تقديم المعونات المالية لتمكينهم من شراء الأسلحة وغيرها من المعدات الحربية، وهو ما يحصل في العراق حالياً من قبل معظم دول الجوار. من المؤكد أن هذا النوع من التدخل سيستمر في فترة ما بعد انسحاب الأميركيين منه، خاصة إذا لم يستطع العراق أن يشكل

قوات أمن قوية بشكل كافٍ وفي حال تركت القوات الأمريكية العراقية بدون تدريب وتجهيز كافٍ لقوى الأمن العراقية، عندها سيزداد هذا النوع من التدخل من قبل دول الجوار الإقليمية في محاولة للسباق بينها على سد الفراغ الأمني الذي سيخلفه الامريكيون بواسطة دعم الميليشيات او القوى المحلية. إن احتمالات زعزعة الإستقرار في العراق بعد الانسحاب الأمريكي منه، ستؤدي حتماً إلى تدخل الدول المجاورة في شؤون

(Nicolas,2010/8/31) العراق.

المطلب الثاني :

دول الجوار والتعاون الإقليمي

أولاً : الدول غير القومية :

أ- الدور الإيراني-العرافي

كان دور إيران سريعاً في إثبات خطوات سياسية، ربما تحاول إلى إبراز حسن نية من منظور علاقتها مع العراق، إذ عملت إيران على الالتقاء بالمسؤولين العراقيين، لتأكيد دورها الداعم والتعاوني لمساعدة العراق في النهوض بوضعه السياسي الدولي.

حيث بحث نائب رئيس الوزراء العراقي "برهم صالح" مع المسؤولين الإيرانيين في طهران 14 أغسطس 2008، مُقترحًا عرقياً لبناء «شبكة إقليمية» من العراق وإيران وتركيا ودول عربية، موضحًا أن اتفاقية الإطار الأمني بين أميركا وال伊拉克، والتي تتضمن بناء القوات الأميركيّة في العراق، لا تهدف إلى مواصلة الضغط العسكري على إيران. يأتي ذلك فيما قال مسؤول إيراني لـ«الشرق الأوسط»: «دعونا مراراً إلى تنسيق إقليمي في كل المجالات. هذا هو نهج إيران، وأن تعاون دول المنطقة فيما بينها ضروري لتعزيز الثقة وحماية المصالح المشتركة». (الشرق الأوسط، 15/8/2008)

إلا أن طهران رفضت المقترن العراقي الداعي إلى إقامة "منظومة أمنية إقليمية" واسعة تضم، إلى العراق، دولاً كإيران وتركيا والسودان والأردن والكويت وسوريا. ودعت إيران إلى عقد اتفاقية أمنية ثنائية تركز على إيجاد توازن أمني وعسكري بين المصالح الأميركيّة والإيرانية في العراق. وان إيران رفضت صفة الشمولية الأمنية لأعداد هذه الدول، باعتبار أن العراق لا يتحمل منظومة أمنية واسعة، وحددت طهران عدد الدول التي تشارك في المنظومة هي إيران والعراق وتركيا وسوريا، باعتبارها الأكثر تأثيراً بتطورات الوضع الداخلي العراقي وبانسحاب القوات الأميركيّة منه. (جريدة الغد، 31/3/2011)

لم تتمر محاولات إيران لاستخدام نفوذها في العراق حتى الآن سوى نتائج مقاومة، رغم أن تأليف حكومة جديدة تضم كثيراً من أقرب الحلفاء العراقيين إلى طهران وانسحاب القوات الأمريكية الوشيك من العراق، سوف يمنح فرصة جديدة لكي توسع إيران نطاق نفوذها. ومن المحتمل أن يؤدي هذا التحرك إلى خلق المزيد من النكوص العراقي، على الرغم من الرؤية تبقى فيما إذا كان النفوذ الإيراني سيستمر في "تقيد ذاته"، أم أن هذه الحقيقة الناشئة سوف تخلق فرصاً جديدة لطهران لكي تحول العراق إلى دولة تابعة ضعيفة، من خلال عملية متدرجة "التحول إلى النموذج اللبناني". (علي، نايت، إيزنشتات، 2011 : 150)

إن طبيعة العلاقة بين العراق وإيران على المدى الطويل، سوف تعتمد إلى حد كبير على الوضع الأمني في العراق والتركيبة السياسية للحكومة العراقية ونوع العلاقة طويلة الأمد التي يبنيها العراق مع جيرانه العرب، والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن ظهور العراق مجدداً كمصدر رئيسي للنفط، وهو ما يرجح أن يكون على حساب إيران، من شبه المؤكد أن يؤدي إلى زيادة التوترات بين البلدين المصدررين للنفط.

بـ- الدور التركيــ العراقيــ:

ان الحرب على العراق والتي شهدتها المنطقة، أثرت بشكل كبير على مجريات سياسات دول المنطقة وأدت إلى تغيير خارطتها، وان المتغير الأمريكي في العراق، سيؤثر كذلك على محمل موقف هذه الدول وحتى تحالفاتها الإقليمية والدولية، وسيطول التأثير سياسة تركيا تجاه العراق بصورة خاصة.

فإذا كان ذلك يتمثل بالإطار العام الذي اختطته تركيا لسياساتها الخارجية بصورة عامة، فمن البديهي أن تأتي سياستها المستقبلية تجاه العراق لتحمل كافة مضامين هذا التوجه الجديد، التي من الممكن أن تتطور بشكل إيجابي في الاحتمالات التالية:(الحوار المتمدن، 13/5/2010)

1. قدرة تركيا على منع بعض التطورات التي قد تؤدي إلى تهديد وحدة العراق من الحدوث، وستفرض تركيا نفسها في الساحة العراقية بصورة كبيرة بعد الانسحاب الأمريكي من المنطقة .
2. من المتوقع أن يشهد دور تركيا في العراق تحولات كبيرة، فليس في وارد الولايات المتحدة ترك هذه المنطقة الإستراتيجية لإيران، ولغياب إمكانية قيام حكومة عراقية قوية موالية للأمريكان تستطيع أن ترعى مصالحهم في المنطقة، ليس أمامهم غير تركيا كطيف قوي ومضمون. وتلعب تركيا دور أقوى بكثير في العراق كقوة مكافحة لمواجهة إيران.
3. ستجد تركيا في العراق فرصة كبيرة من أجل معالجة أزمتها الاقتصادية، وأن تكون مصدراً مباشراً للبضائع والخدمات التي يحتاجها العراق بشكل ضروري، والرغبة في الاستثمار والعمل في العراق .
4. يفتح التطور الجاري على أرض العراق الطريق أمام تعاون عربي - تركي لموازنة النفوذ الإيراني في العراق خاصة في ظل التركيبة الصراعية للحراك السياسي هناك، وبسبب عدم قدرة أي من الطرفين العربي أو التركي على حسم المواجهة مع إيران بمفرده.

ثانياً : الدول القومية :

أ- الدور السوري- العراقي:

نشأت ازمة توتر بين العراق وسوريا على خلفية تفجيرات 19 آب 2009 في بغداد، او ما اسمته الحكومة العراقية بـ"يوم الاربعاء الاسود" والتي قاللت الحكومة العراقية إن اعترافات معتقلين تؤكد تورط حزب البعث في تدبيرها، مطالبة سوريا بتسلیم مطلوبین عراقيین مقيمين على أراضيها. فيما ردت دمشق بالقول إنها على استعداد لاستقبال وفد عراقي يطلعها على أدلة توثق هذه الاتهامات. وزير الخارجية التركي "أحمد داود اوغلو" الذي وصل ببغداد بعد تفجيرات 19 آب 2008، الذي سعى إلى احتواء التوتر بين العراق وسوريا عبر إجراء حوارات ولقاءات بينهما وتقديم وجهات النظر. صرّحت وزارة الخارجية التركية في بيان لها، ان هذه اللقاءات ستساعد على تقليل حدة التوتر في العراق وسوريا. (موقع العراق الحر، 13/8/2009)

وقد بثت بغداد الأحد 30 آب 2009، إعترافاً آخر من متشدد يُشتبه في انتمائه لتنظيم القاعدة، يتهم فيه ضباط مخابرات سوريين بتدريب مقاتلين أجانب مثله في أحد المخيمات قبل إرسالهم للقتال في العراق. وأظهر التسجيل المصوّر رجلاً اعتُقل في محافظة ديالى للاشتباه في كونه من زعماء تنظيم القاعدة في العراق، وُعرف باسم "محمد حسن الشمرى" من المملكة العربية السعودية. وأفادت "وكالة رويتز للأنباء" أن بغداد استخدمته لتوضيح اتهامات ضد سوريا مضيفاً أنه لم يتبن التحقيق من روایته من جهة مستقلة. (موقع العراق الحر، 13/8/2009)

إن الدوافع السورية للتدخل في الشأن العراقي تعتمد بشكل جوهري، على تطور الوضع الأمني الداخلي في العراق، واتجاه النظام في بغداد، وتقييم دمشق لصالحها السياسية الخارجية الواسعة. فالاهتمام السوري الأبرز سيكون لمنع ظهور عراق غير مستقر تؤدي الفوضى فيه إلى تهديد أمن سوريا، أو قادر عسكرياً إلى درجة يمكن أن يستخدم لتهديد أمن سوريا نفسها، كما كان الحال قبل حرب إيران والعراق.

لذلك فإن سوريا ستتبع ثلاثة استراتيجيات في ما يخص العلاقات العراقية - السورية في المجال الأمني بعد الانسحاب الأمريكي وهي: (Nicolas, 2010/8/31)

أولاً : استراتيجية ستقود إلى تدخل سوريا في العراق من خلال الوسيلة العسكرية، وستسعى لأن يكون لها نفوذ في الحكومة الجديدة، وستعمل على اضعاف أي مخطط من قبل الحكومة العراقية المرتبط بمخطط أمريكي لمواجهة النظام السوري.

ثانياً : ستتدخل سوريا في العراق، إذا كان الغرب وبالتحديد الأمريكيين سيسعون لفرض المزيد من القيود على سوريا، او سيهددون أمن سوريا ووحدتها الإقليمية من خلال العراق، او غير ذلك مما تعتبره سوريا تهديداً لصالحها الإستراتيجية الكبرى، فسوف تكون سوريا أكثر ميلاً للتدخل في العراق كوسيلة لإظهار أهميتها في الاستقرار الإقليمي.

ثالثاً : هو المجال الاقتصادي، حيث أظهرت سوريا اهتماماً كبيراً في إعادة فتح خط أنابيب النفط الذي يمتد من كركوك إلى ميناء بانياس السوري. وهناك أيضاً ضمان تفيذ وتفعيل اتفاقيات التبادل التجاري الحر بين البلدين، وتعزيز التعاون بين المنطقة الحرة السورية في (العربيبة) والمنطقة الحرة العراقية في (القائم).

يتملك سوريا الآليات الازمة التي تحتاجها لحماية مصالحها في العراق وذلك من خلال 385 كلم من الحدود المشتركة بينهما، وعلاقتها مع جماعات المقاومة داخل العراق، واستضافتها أهم قيادات العراق المنفيين، بالإضافة إلى حجم اللاجئين العراقيين الهائل في سوريا.

بـ- الدور السعوديـ العراقي:

تعتبر السعودية العراق، ساحة من ساحات التناقض في الصراع الإقليمي الأكبر مع إيران، ولطالما اتهم المسؤولون السعوديون الولايات المتحدة صراحة بـ "تسليم العراق إلى إيران" وزيادة نفوذهما في المنطقة، وأعربوا عن استيائهم من أن قدوم حليفهم الولايات المتحدة إلى المنطقة جعل إيران دولة إقليمية هامة وفاعلة. تخشى السعودية قيام دولة شيعية على حدودها الشمالية لما في ذلك تأثير على الشيعة داخل السعودية، لذا يجدون وقف انتشار النفوذ الإيراني وامكانية تصدير قيم النظام الثوري الإيراني إلى الداخل العراقي هو أحد الاهتمامات الرئيسية للرياض في الملف العراقي.

ترغب السعودية في عراق مستقر نسبياً، يتمتلك قوات عسكرية قادرة على ضبط الأمن، دون أن تكون لهذه القوة أثر سلبي على الشأن الخارجي والداخلي السعودي. وما يتعلق بالداخل العراقي، فقد برز الصراع السنّيـ الشيعي إلى الواجهة بعد دخول الأميركيين إلى المنطقة، وبذلت السعودية باستخدام كل ما يمكن من وسائل وأدوات مشروعة وغير مشروعة لتقوية النفوذ السنّي ومحاصرة ما أسمته بـ "المد الشيعي". ويخشى السعوديون من النموذج الفيدرالي الذي اعتمد في العراق، ليس فقط لأنه قد يمكن إيران من تعزيز نفوذهما في جنوب العراق، ولكن مما قد

يؤديه من تأثيرات على وحدة السعودية نفسها. وتعتبر القيادة السعودية أن مجالس الصحوة التي دعمتها ومولتها كقوة ضد القاعدة في العراق، هو سيف ذو حدين؛ فهي من ناحية تعتبر الذراع الأمني والسياسي للسعودية في الداخل العراقي، لكنها في المقابل تشعر بالقلق وتسعى إلى احتوائهما بشكل دائم، لأن توسيع ظاهرة سيطرة القبائل المحلية في العراق وتقويتها قد يؤدي إلى تحريك القبائل في السعودية. (Nicolas, 2010/8/31)

بعد الانسحاب الأميركي من العراق سترافق السعودية بدقة كيفية إعادة بناء قوى الأمن العراقية، لمراقبة التوازن الطائفي داخلها، ومدى النفوذ الإيراني فيها، ولن تسمح بـ اي شكل من الاشكال بتمكين الذراع العسكري العراقي والجيش العراقي وامتلاكه ترسانة عسكرية قوية قد تؤثر على قوة السعودية مستقبلاً. ويخشى النظام السعودي من أن ازدياد النفوذ السياسي للشيعة العرب العراقيين، سواء من خلال الإنتخابات العراقية، قد يؤدي إلى مطالبات بحقوق سياسية وثقافية للشيعة في السعودية. من المتوقع أن تعمد السعودية مستقبلاً إلى تقوية نفوذها في العراق، وذلك من خلال الاستمرار في دعم وتمويل بعض الجهات السياسية والميليشيات السنوية، ومن خلال الجمعيات الخيرية والمنظمات الدينية، والتوجيه والتحريض الإعلامي، والمعونات الاقتصادية، والفتاوی الدينية.

جـ- الدور الأردني-العربي:

إن استقرار الوضع الأمني والسياسي في العراق يهم الأردن كثيراً، وبعد خروج القوات الأمريكية من العراق، لا بد أن يدعم الأردن - وهو من مصلحتها الوطنية والقومية في المنطقة- توحيد صفوف العراقيين ضد قوى التدخل الإقليمي في شؤون العراق، وليس في زيادة عقدة الأزمة الطائفية العراقية. وقد نصح الأردن الإدارة الأمريكية بعدم إحتلال العراق عام 2003 ، إلا أنه كان لالأردن دوراً بارزاً في العراق ما بعد الإحتلال، حيث لم يدخل الأردن جهاداً في تعزيز الأمن والإستقرار في العراق ، وساهم بصورة فعالة في تدريب الشرطة والجيش العراقيين. كما أنه يشارك بفعالية وقوية في توحيد الجهد الأمنية لمواجهة الإرهاب. (قطيشات، 2011/5/2)

لكن فيما يتعلق بالعلاقات العراقية- الإيرانية والتدخل المباشر من قبل إيران في الوضع الداخلي العراقي، فقد أصبح جلياً وضوح الخطر والنفوذ المتنامي على باقي الدول العربية في سعي إيران (الجمهورية الإسلامية الشيعية) التي تحاول السيطرة على مفاصل الحياة السياسية العراقية، باتت تشكل خطراً على الدول الإقليمية العربية المجاورة للعراق وخطراً على مصالحها الحيوية، الأمر الذي جعل قادة الدول العربية التي لا تملك إقليات شيعية، يصرحون بهذا الخطر، حيث قال ملك الأردن "عبدالله الثاني بن الحسين" الذي حذر في بداية العام 2005، انه "من مصلحة إيران الشخصية ان تكون هناك جمهورية إسلامية (شيعية) في العراق. وإذا حصل ذلك، فإننا سنفتح على أنفسنا مجموعة جديدة من المشاكل لن تقتصر على حدود العراق".(ديار، 2008، 156)، إن توظيف الدين الإسلامي من جانب طهران لأغراض سياسية في العراق، قد تؤدي إلى زيادة الفرقة الطائفية بين السنة والشيعة من جهة ، وتقسم العراق لبسط نفوذه عليه من جهة أخرى.

الخلاصة الاستنتاجية :

أصبح واضحاً تدخل إيران في العراق من خلال الأحزاب السياسية الموالية لها مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة الإسلامي، الذين غالباً ما تتضح توجهاتهم السياسية بشكل بارز في اللقاءات والمقابلات والمؤتمرات، وفي صناعة القرار السياسي العراقي، وهذا بدوره يثير مسألة نقص السيادة العراقية واحادات شرخ في مسألة استقلال الدولة بالصيغة القانونية الدولية، فطالما كان هناك تدخل من خلال دول الجوار في الشأن العراقي، ازدادت المشكلة العراقية سياسياً وأمنياً واقتصادياً طالما كان هناك تأثير من عدة اتجاهات في صناعة القرار العراقي، خصوصاً وأن عملية تثبيت هذه القرارات لا تكون إلا بوجود قوة عسكرية ونشاطات أمنية سرية تحكم في صانع القرار السياسي في البلد.

أما مسألة انسحاب القوات الأمريكية من العراق بعد نهاية عام 2011، وفق الإنقاقية الأمنية الموقعة بين واشنطن وبغداد في عام 2008، فهي تثير تساؤلات كثيرة حول ما ستؤول إليه خارطة المنطقة الإقليمية في الشرق الأوسط، ما بين العراق ودول جواره الإقليمي. حيث تسعى الدول بشكل مُكْثَف إلى تعزيز وجودها وحضورها في الشأن الداخلي العراقي بإعتبار أن العراق يشكل نقطة محورية في أهمية المصالح الإستراتيجية والقومية لدول الجوار، ويصاحب ذلك قلقاً متزايداً من أن يؤدي هذا الانسحاب الأمريكي سوءاً احتلال وراد الحصول - إلى خلق فراغ أمني وسياسي اقتصادي، يؤدي إلى "احتلال توزن القوى الإقليمي في المنطقة" مستقبلاً، فقد ساهمت الدول جميعاً في التدخل في الشأن العراقي من دعم سياسي لقيادات شيعية مثل (إيران) ولقيادات سنوية مثل (السعودية)، وكذلك دعم عسكري لمليشيات وتنظيمات ارهابية، كل ذلك أدى إلى توليد رغبة من قبل الدول المجاورة إلى التدخل لحماية مصالحها القومية والإستراتيجية، والحفاظ على استقلالها ووحدة أراضيها وقوتها في المنطقة.

الفصل الخامس

العلاقات الإقتصادية العراقية - الإيرانية

إن الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية هو (الصراع) والصراع قائم على أساس (المصالح) التي تسعى جميع الدول إلى تحقيق غايات استراتيجية تضمن لها بقائها وجودها السياسي والاقتصادي، والذي يحقق مكانتها الدولية في العالم.

ففقد وطّدت إيران علاقات تجارية وإقتصادية مع العراق، توخيًا للكسب المالي وتحقيقًا لنفوذ في هذا البلد المجاور. وان الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد اضعفت قطاعات جارها الزراعية والصناعية عن طريق طرح منتجات غذائية وسلع استهلاكية رخيصة مدعاومة في السوق العراقية، اضافة إلى توسيع نفوذها الاستثماري وشركاتها الإقتصادية في بغداد بشكل عام ومحافظات الجنوب بشكل خاص منها النجف وكربلاء والبصرة. وعملت على بناء سدود وتحويل مجاري الانهر التي تغذي مجرى شط العرب المائي التي قد خربت الزراعة العراقية في الجنوب، وعرقلت جهود اصلاح أراضي العراق السبخية. وكذلك سعي إيران إلى تكرار سيناريو إحتلال الأراضي العراقية الحدودية، فقد قامت عام 2009، بإحتلال أراضي وآبار نفطية، في محاولة للسيطرة على رابطة الاقتصاد بين العراق وإيران. ومن هذا المنطلق يرى كثير من العراقيين، ان إيران تسعى من كل هذا لتحقيق مأرب سياسية، وأن الأمور تسير في العراق لصالح إيران.

ويُقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول : نشاطات إيران الإقتصادية في العراق .

المبحث الثاني : أبعاد العلاقات الإقتصادية بين العراق وإيران .

المبحث الثالث : الانعكاسات السياسية للعلاقات الإقتصادية بين العراق وإيران .

المبحث الأول :

نشاطات إيران الاقتصادية في العراق

إن طبيعة النفوذ الاقتصادي الإيراني بشكل عام في العراق، مبني على أساس التجارة وربط الأسواق بالمنتجات الإيرانية، دون تصديرها البضائع التكنولوجية وهي محاولة الإبقاء على العراق كبلد مستهلك لبضائعهم، وإبعاده عن قطاع الإنتاج، وأن ما تدرّه التجارة من أرباح ليس بالهين، فما ترصده الدوائر الرسمية المعنية العراقية عن حجم التبادل التجاري يصل إلى أكثر من سبعة مليارات دولار، وأن السقف أعلى من ذلك بكثير، وأن سلة الغذاء الرئيسية للعائلة العراقية الآن تعتمد في الدرجة الأولى على الأغذية الإيرانية.

إن النفوذ التجاري والنشاط الاقتصادي والمالي الإيراني داخل العراق يتزايد ، وان ما تحويه عموم أسواق العراق والمراكم التجارية تُبيّن مدى التواجد الاقتصادي الإيراني في العراق في الوقت الراهن، غير أن مثل هذا النفوذ، وإن بدا تجاريًا أو صناعياً أو سياحياً، إلا أن الواقع الاقتصادي يشير إلى حقيقة ألا وهي: أنه قائم على أساس حجم التجارة البينية بين العراق وإيران، وكمية البضائع المستهلكة من قبل العراق وإيرادات الحكومة الإيرانية في ظل ظروف العقوبات الاقتصادية.

يُقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي كالتالي :

المطلب الأول : الشركات الاستثمارية الإيرانية .

المطلب الثاني : السياحة الدينية .

المطلب الثالث : مشاريع الإعمار والبناء وامدادات الكهرباء والطاقة .

المطلب الأول :

الشركات الاستثمارية الإيرانية

دعا رئيس الوزراء "توري المالكي"، الشركات الإيرانية ورجال الأعمال الإيرانيين إلى المشاركة في إعمار العراق والاستثمار فيه، مؤكداً الاتفاق على إدامة العلاقات بين البلدين وتصعيدها لكي تحقق الطموحات. إذ وقع النائب الأول للرئيس الإيراني "محمد رضا رحيمي" مع رئيس الوزراء العراقي "توري المالكي" في مبنى رئاسة الوزراء، ست اتفاقيات في مجالات مختلفة، وهي "اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي" و "مذكرة تفاهم في مجال التعاون الثقافي"، و "مذكرة في مجال العلوم والتكنولوجيا"، و "مذكرة في مجال البريد والاتصالات"، و "مذكرة في مجال العلاج الطبيعي" و "مذكرة في مجال التعاون الدوائي". (السومرية نيوز، 6/7/2011)

ان عدد الشركات الإيرانية التي تعمل على تنفيذ مشاريع استثمارية في مدينة البصرة تبلغ (42) شركة في اختصاصات مختلفة. وان الشركات الاستثمارية الإيرانية حققت طفرات نوعية في الاستثمار، وهيئت الأجواء القانونية المناسبة لممارسة الدور الحيوي في إعادة إعمار البصرة. حيث قال رئيس مجلس محافظة البصرة "جبار امين" بأن "هناك مساعي للعمل المشترك بين الحكومة المحلية والشركات الاستثمارية الإيرانية التي تتمتع بالخبرات المتقدمة في شتى الميادين للنهوض بالواقع العمراني والخدمي في المحافظة". (موقع الجوار، 28/6/2011)

لقد عملت هيئة الاستثمار الوطني العراقية على عرض (16) قطاعاً اقتصادياً على الشركات الإيرانية للاستثمار فيها، وهذه الشركات الإيرانية قد وعدت ببناء وحدات سكنية ضمن مشروع "المليون وحدة" التي تنفذها الهيئة، وقد شملت الفرص للشركات الإيرانية مختلف القطاعات كالنفط والكهرباء والسكن والصناعة والسياحة وغيرها.

إذ ان المنتدى الذي شارك فيه أكثر من (170) شركة ورجال أعمال إيرانيين كان بداية لعلاقة كبيرة على المستوى الخاص بين البلدين، حيث قال أمين هيئة التنمية الإقتصادية الإيرانية-العراقية "حسن كاظمي قمي" إن "الشركات الإيرانية مستعدة لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية الخاصة بالدولة العراقية من المتطلبات والاحتياجات الضرورية لإنشاء المحطات الكهربائية، وبناء الوحدات السكنية، والاستثمار في مصانع الإسمنت والفولاذ والبتروكيماويات، فضلاً عن تلبية مستلزمات الأدوية، والتجهيزات الطبية والغذائية كافة، وأن الشركات الإيرانية ستعقد 11 ورشة عمل مع هيئة الاستثمار الوطني والشركات لتوقيع مذكرات التفاهم المتعلقة بالمشاريع". (السومرية نيوز، 6/7/2011)

ان السلطات الإيرانية قررت ان تم عمليات استيراد السلع الإيرانية من قبل العراق وتنفيذ المشاريع والمناقصات واي عمل آخر في العراق من الآن تحت إشراف السفير الإيراني في بغداد "كاظمي قمي"، الذي يتولى أيضاً رئاسة هيئة التنمية الإقتصادية في العراق حالياً، وهي الهيئة التي يديرها مقر "خاتم" للبناء والإعمار التابع لفيلق الحرس الثوري، وأفرادها هم عناصر في القوات المنتمية إلى هذا المقر. (مهدى، 6/7/2011)

يرى بعض المسؤولين العراقيين والمرأفيين الدوليين ان من أهداف زيارة "محمد رضا رحيمي" إلى بغداد، هو الالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وذلك باستخدام المؤسسات الإقتصادية العراقية. وعندما زار "رحيمي" بغداد خلال الفترة ما بين (3-6 يوليو 2011)، بالإضافة إلى فريقان منفصلان من قادة "قوة القدس" يرأسهما "أمين شريعتي" و"علي آقا محمدي" وهو من القادة الرئيسيين لأنشطة النظام الإيراني التدخلية في العراق، وهو في الوقت الحاضر رئيس جمعية الصداقة الإيرانية-العراقية والمسؤول عن طاولة العراق في المجلس الأعلى للأمن القومي في النظام الإيراني، الذي وصل إلى العراق في زيارة سرية تهدف إلى خلق ظروف ملائمة لتدخلات النظام الإيراني في كل المجالات السياسية والإقتصادية، في الوقت الذي بدأ يطرح فيه على

الساحة العراقية ان سحاب القوات الأمريكية من العراق.(موقع
ايلاف،2011/7/6).

وقد امتد التعاون لتطويير الحقول النفطية الواقعة على طول الحدود المشتركة بين البلدين. وفقاً لوزارة النفط العراقية، في سبتمبر 2009، وقع كلٌ من إيران والعراق مذكرة تفاهم وافقتا على استثمار مشترك في حقولهم النفطية، وفي عام 2009، بلغت صادرات الطاقة من إيران إلى العراق (1) مليار دولار ، 40 % منها يتتألف من الكهرباء و30 % منتجات النفط المكرر .
,2010 Frasco,Wellman()

ان النظام الإيراني يهدف من هذه الزيارات إلى توسيع وتكثيف النشاطات الإقتصادية الإيرانية، لغرض إكمال تدخله في الشؤون العراقية وترسيخ سلطته في العراق لاستغلاله من أجل الالتفاف على العقوبات الإقتصادية المفروضة علي على إيران، او محاولة إفشالها بشكل او آخر. واضاف ان من الأهداف الأخرى، هي تسوية الصراع الحاد بين الأحزاب العراقية المتعاونة مع طهران بهدف امتصاص الضغوط المفروضة على رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي".

المطلب الثاني :

السياحة الدينية

ان السياحة الدينية هي ظاهرة دينية جاءت بعد سقوط نظام صدام حسين، بالنسبة للطائفة الشيعية، لأن مثل هذه المناسبات كانت محرّمة ومحظوظة عند الطائفة الشيعية في عهد النظام السابق قبل 2003، وكانت تجري أحياناً في الخفاء بعيداً عن اعين النظام، لكن بعد الإحتلال الأمريكي في 2003، ظهرت هذه المناسبات بشكل كبير، وظهرت معها شركات كثيرة تتولى مسؤولية دعم وتزويد هذه الحملات الدينية بالزاد والامن.

إذ تهيمن (7) شركات سياحية ورد أنها متعاقدة مع شركة إيرانية على السياحة في العراق منذ سقوط النظام السابق، وأصبحت صاحبة القرار في التحكم في توافد الزوار إلى الأماكن المقدسة. ويصف المسؤولون هذه الشركات بالمهيمنة والمعطلة لعجلة السياحة في المدن الدينية. ووفق وثائق مسؤولين عراقيين قالوا: إن «الشركات السبع المتعاقدة مع شركة (شمسه) الإيرانية هي (جرش) و(المنار) و(الأطياف) و(الديار) و(الجنوب) و(الطف) و(السنون) ولهذه الشركات الحق في إسكان أفواج الزوار في أي فندق، إضافة إلى إنشاء مطعم مركزي لإطعام الزوار الإيرانيين بحجّة أن الأكل العراقي لا يلائم الإيرانيين»، وأن «هذه الشركات أصبحت عائقاً كبيراً أمام تطور السياحة في الأماكن المقدسة». (الشرق الأوسط، 19/7/2009)

وهذه الشركات غير خاضعة لسلطة المحافظة في النجف وهي تضرب الواقع الاقتصادي في النجف خاصة وفي المحافظات المقدسة أيضاً لأنها تسيطر على السياحة الدينية دون السيطرة العراقية لها، وكما يقول رئيس مجلس محافظة النجف "قائد الشمري" أن «هناك ملاحظات على هذه الشركات السبع، لأنها غير خاضعة لمجلس المحافظة، ولا بد أن تخضع لإرادة المجلس والواقع السياحي في المحافظة، وأن مدينة النجف لم تستفد من الناحية المالية، وأن السياحة حالياً مقيّدة، خاصة من الجانب

الإيراني». (الشرق الأوسط، 19/7/2009). ولا يُعرف اذا ما كانت هذه الشركات تابعة لأحزاب متغزة في الحكومة ام لا.

تعمل (500) شركة سياحية في العراق من ضمنها (150) شركة في مدينة النجف، وهذه الشركات تعمل بقوة في المناسبات الدينية دون غيرها من الشركات الأخرى، خاصة اذا علم ان أغلب الزوار هم قادمون من إيران، وبالتالي فإن خدمة هؤلاء الزوار، لابد ان تتم بخدمة إيرانية في محاولة لتشجيع السياحة الدينية في العراق، واستقدام الزوار إلى الأماكن والمدن المقدسة. "عاصفة اليساري" عضو مجلس محافظة النجف قال: «لا تعمل من هذه الشركات (150) الموجودة في مدينة النجف، سوى 7 شركات، وحالياً نحقق في موضوع الشركات السبع وإلى أيه جهة تنتمي ولماذا فقط هذه الشركات السبع التي تعمل دون غيرها؟». (الشرق الأوسط، 19/7/2009)

اما فيما يتعلق بتوافد الزوار والتخصيصات المالية للأماكن المقدسة فيمكن ملاحظة توافد الزوار الإيرانيين في المناسبات الدينية والاعياد الشيعية بشكل خاص في المدن المقدسة في النجف وكربلاء، حيث تجلب الأضرحة الحجاج الإيرانيين الآلاف كل شهر. إذ تعطي الحكومة الإيرانية للنجف 20 مليون دولار سنوياً لبناء وتحسين المرافق السياحية للحجاج. إذ كل من "أسعد أبو كل" محافظ النجف والسيد "أبو جلال" عضو في "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، أن كربلاء تحصل على ما يقرب من 3 ملايين دولار في السنة. بالإضافة إلى ذلك ، ان كل حاج او مسافر إيراني ينفق مبلغاً يصل إلى (1.000) دولار على الفنادق والمطاعم والهدايا التذكارية. ويقدر مسؤولوا السياحة المحلية، ان أكثر من (22000) زائر إيراني يتواجدون إلى النجف كل شهر، وما لا يقل عن (10000) زائر إلى كربلاء. (New York Times, 17/3/2007)

المطلب الثالث :

مشاريع الاعمار والبناء وامدادات الكهرباء والطاقة

استثمرت الحكومة الإيرانية بشكل كبير والشركات المملوكة لها، في اعادة إعمار العراق بشكل عام ومحافظات الجنوب بشكل خاص. حيث عرضت الحكومة الإيرانية على العراق قرض 1 مليار دولار لاقامة مشاريع متعددة في العراق، ودعم المقاولين الإيرانيين وتوفير المعدات اللازمة لتوسيع دائرة العمل في مجال الاعمار والبناء.

فقد استثمرت إيران وشركتها في المدن العراقية المقدسة خاصة في النجف وكربلاء، إذ تستضيف مئات الآلاف من الزوار الإيرانيين سنوياً. فوفقاً لمحافظ النجف حيث قال "إن الحكومة الإيرانية تقدم 20 مليون دولار سنوياً لمشاريع البناء، التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية للمدينة السياحية". حيث تقوم الحكومة الإيرانية والشركات المملوكة لها، برعاية الاماكن المقدسة للزوار، وتعمل مع شركات امنية عراقية لتوفير الحماية الأمنية للزوار من خلال "فيلق القدس" و "الحرس الثوري الإيراني" وغيرها من الشركات والمواصلات والسكن للزوار. (ماريسا، 2009/8/4). هذا الأمر دعا السكان العراقيين في كربلاء والنجف إلى تنظيم تظاهرات في (ابريل 2009) تدعوا هذه التظاهرات إلى عدم منح العقود إلى الشركات الإيرانية، ومنها الشركة الإيرانية "الكوثر"، لترميم المركز التاريخي للمدينة، بما في ذلك المنطقة حول ضريحي "الإمام الحسين" و "أبو الفضل العباس"، وهو جزء من مشروع بقيمة (100) مليون دولار.

وفي عام 2005، عرضت إيران على العراق قرض منخفض الفائدة بـ(1) مليار دولار لتمويل بناء مطار جديد بالقرب من مدينة مزار النجف. وواصلت الشركات الإيرانية توسيع جهود إعادة الاعمار في العراق، وفي فبراير 2009، فازت إيران بعقد 1.5 مليار دولار لبناء مجمع

من البيوت والفنادق والمدارس والأسواق والمباني التجارية الأخرى في البصرة.

إن توسيع النفوذ الإيراني في محافظات الجنوب، قد أثر ذلك بشكل كبير على الثقافة العامة في المدن المقدسة، حيث انتشرت اللغة الفارسية المكتوبة على المحلات واللافتات المنتشرة في الطرق العامة والشوارع، مما دعا وزير الداخلية "جود البولاني" في (فبراير 2009) إلى حظر استخدام العلني للافتات المكتوبة باللغة الفارسية في النجف وكربلاء، في خطوة تستهدف لمنع استخدام اللغة الفارسية. (ماريسا، 4/8/2009).

في سنوات ما بعد الاحتلال عام 2003، بدأت إيران عدداً من المشاريع لبناء محطات توليد الطاقة في العراق، وربط المدن العراقية إلى "شبكة الكهرباء الإيرانية". وتمد إيران الطاقة إلى البصرة وخانقين، وإلى مناطق أخرى من خلال مشاريع متعددة، ففي مارس 2008، خلال زيارة الرئيس الإيراني احمدي نجاد إلى العراق أول مرة، تم التوصل إلى اتفاقات عده منها : خط الكهرباء 400 ميجاواط يمتد من ميناء عبдан الإيراني إلى بلدة "الهراس" العراقية، وعلى خط النقل الذي يقوم بتشغيل الطاقة من مدينة "ماريفان" الكردية الإيرانية إلى بنجوين العراقية في كردستان. ووقعت طهران بالفعل عقداً بقيمة (150) مليون دولار في العام 2007 لبناء محطة لتوليد الكهرباء بطاقة 300 ميجاوات في بغداد. في حين أن هذه الترتيبات القائمة والمخطط الإيراني لتزويد العراق بالكهرباء، الذي يعتبر في امس الحاجة لهذه لطاقة، قد يجعل العراق عرضة للتلاعب بيد طهران في مجال الطاقة. فعلى سبيل المثال، تعتبر إيران مسيطرة على البصرة بميليشياتها وأحزابها، وبعد أن شنت الحكومة العراقية حملة في البصرة ضد الميليشيات المتمردة في ربيع عام 2008 ، قطعت إيران تزويد المدينة من الكهرباء والطاقة. وبعد انتهاء الحملة على البصرة أعادت إيران مد البصرة بالطاقة، لأن كهرباء البصرة مرتبطة بشبكة الكهرباء الإيرانية". (ماريسا، 4/8/2009)

يعتقد الباحث أن إيران تنتهج استراتيجية لتوسيع نفوذها في المزارات العراقية المقدّسة، عن طريق الاستثمار بشكل كبير في إعادة البناء والصناعة والسياحة الدينية ، وتسهيل سفر مئات الآلاف من الزوار الإيرانيين سنويا. ومع ذلك ، تسعى أيضاً إلى استخدام نفوذها لضمان عدم صعود النجف على حساب النفوذ في مدينة "قم" الإيرانية. ونظراً لهذه المصالح السياسية والإقتصادية والدينية ، فمن المرجح أن تستمر إيران في توسيع قوتها الناعمة في العراق، طالما يعتبر العراق فاقداً للسيادة بشكل كامل.

المبحث الثاني :

أبعاد العلاقات الإقتصادية بين العراق وإيران

تستخدم إيران نفوذها الاقتصادي في العراق لتحقيق مصلحتها الوطنية. إذ تعتبر إيران بأنّها شريك العراق التجاري الأكبر، فنفوذ إيران الاقتصادي في العراق قد ولد آثار سلبية، حيث تحاول الحكومة الإيرانية إغراق الأسواق العراقية ببضائع رخيصة وسلع غذائية تالفة، وقد خفضت بشكل كبير من أسعار السلع الإيرانية في الأسواق العراقية بسبب أنشطة إيران الاقتصادية. تفرض إيران أيضاً استيراد الرسوم الجمركية تصل إلى 150 % على البضائع الواردة. " وهذا ما يسمح لبيع البضائع الإيرانية في العراق أقل من سعر السوق، ويجعل من المستهيل تقريباً على التجار العراقيين المنافسة. وقد كان أداء القطاع الزراعي، الذي هيمن على الاقتصاد العراقي دفعة واحدة. كذلك ما تحاول إيران من إعتداءات على الآبار النفطية وحقول النفط، إضافة إلى أعمال السرقة والنهب، وأيضاً أغراق السوق العراقية بالسلع الاستهلاكية الرخيصة، والتجارة ذات الاتجاه الواحد من قبل إيران.

ويُقسّم هذا المبحث إلى أربعة مطالب وهي كالتالي :

المطلب الأول : إعتداءات إيران على آبار وحقول النفط العراقية .

المطلب الثاني : التبادل التجاري .. تجارة في إتجاه واحد .

المطلب الثالث : السرقة والنهب المنظم للنفط العراقي .

المطلب الرابع : مشاكل الحدود العراقية- الإيرانية.

المطلب الأول :

إعتداءات إيران على آبار وحقول النفط العراقية

إن أحدى المشاكل العالقة بين العراق والنظام الإيراني هي مشكلة آبار النفط العراقية في مناطق قرب الحدود بين البلدين. وتفاقمت هذه المشكلة بصورة خاصة خلال الأعوام الأخيرة حيث يقوم الطرف الإيراني بالتجاوز على الحدود في بعض مناطق العراق الحدودية، ويسرق نفط العراق، وينزع عمل العراقيين في هذه الآبار. واقتصر الأمر على قيام الحكومة العراقية تسلیم مذكرات احتجاجية إلى سفارة النظام الإيراني ببغداد، إلا أن هذه الخلافات قد تفاقمت في يوم الجمعة 18/12/2009، بعد دخول القوات الإيرانية الأراضي العراقية وإحتلال بئر نفطي رقم (4) في "حقل الفكة" ورفع علم إيران عليه. وعقب إحتلال بئر النفط من قبل القوات الإيرانية، أكدت الخارجية العراقية أن القوات الإيرانية داهمت حقل نفط الفكة في الحدود العراقية- الإيرانية ورفعت العلم الإيراني عليه.

إن إعتداءات إيران لإحتلال المناطق النفطية العراقية ليس أمرا جديدا وفيما يلي نماذج منها: (السامرائي، 15/7/2010)

1. بتاريخ 2/1/2008، اتهمت هيئة النزاهة العراقية إيران بسيطرتها على (15) بئر نفط عراقي في المناطق الجنوبية (منطقة «الطيب» في محافظة ميسان)، وأكدت الهيئة أنها اعدت تقارير عن تعديات الطرف الإيراني وقيامه بنهب وتهريب نفط العراق.
2. اجتازت القوات الإيرانية الحدود بين البلدين ودخلت الأراضي العراقية وسيطرت على آبار النفط العراقية حيث طردت الموظفين العراقيين من عملهم. وأكد نائب رئيس هيئة النزاهة "موسى فرج" قوله: "قام الإيرانيون بطرد المهندسين والموظفين العراقيين ومنعهم من الوصول إلى تلك الآبار التي سيطرت عليها القوات الإيرانية".
3. ذكرت اذاعة «راديو سوا» أن وكيل وزارة خارجية الحكومة العراقية "محمد الحاج حمود" ان العراق قدم مذكرات عدة للباحث مع الجانب

الإيراني أسباب القضية، وكذلك اسْتَدْعَى مِراراً السفير الإيراني لدى بغداد "حسن كاظمي قمي" ، إلا أن الأسلوب الذي يتبعه السفير الإيراني هو أسلوب التملص الدبلوماسي من الإجابة.

4. في تاريخ 25/1/2006 و 3/4/2006، استغلت القوات الإيرانية ظروف العراق الداخلية وشنت هجوماً على منطقة آبار النفط (5,6,7,8,14,19,20)، وقامت بـ تصفيتها بـ إطلاق قذائف الهالون، لغرض إخلاء الموظفين العراقيين، وقد قدمت السلطات العراقية مذكرة احتجاجية إلى السفير الإيراني، ولكن السلطات الإيرانية لم ترد على هذه المذكرات.

5. وفداً عراقياً ذهب إلى إيران في نيسان 2007، لغرض متابعة ومعالجة المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين، وإجراءات النظام الإيراني حول سرقة النفط، ولكن الطرف الإيراني أكد بأن هذه الادعاءات في ما يخص الحدود غير صحيحة، وليس إلا إشاعات من قبل الاعداء ولا يجوز التطرق إليها.

6. هبط طائرة إيرانية بمنطقة الفكة في محافظة ميسان تحمل أربعة ركاب بأزياء دائرة النفط، وقاموا بتصوير بئر نفط (14)، وتفيد التقارير الواردة بأن عناصر النظام الإيراني قاموا بحفر آبار النفط داخل الأرضي العراقية في المناطق الحدودية بتاريخ 31/10/2007، رغم احتجاجات الحكومة العراقية.

7. داهمت قوات النظام الحدودية مخفرًا ساحلياً واغتالت عدد من القوات العراقية، واعتقلت عدداً آخر. وحسب هذه المعلومات تدعم قوات النظام الحدودية المهربيين التابعين للحرس الثوري في شط العرب من أجل تهريب المنتوجات النفطية والمواد الأخرى إلى العراق. ويأتي هذا رغم قيام النظام بتوقيع مذكرة التعاون مع هيئة عراقية في تلك المنطقة قبل شهرين، وكان من المقرر أن يمنع النظام تنفيذ مثل هذه الإجراءات ضد العراق.

8. كشفت في نوفمبر / تشرين الثاني 2007 ، بأن العناصر التابعة للنظام الإيراني تساعد مهربي النفط وتتوفر لهم التسهيلات، حيث ترفع العلم الإيراني على الناقلات التي تستخدم لنقل النفط المسروقة من العراق إلى إيران. وكانت السفن والعاملين فيها تابعين للحرس الثوري.

أعلنت مصادر رسمية عراقية وإيرانية أن سhab القوات الإيرانية من حقل الفكة النفطي وإنزال العلم الإيراني منه، وتعييل اللجنة المشتركة لزع فتيل الأزمة بين البلدين، حيث نفت وزارة النفط العراقية ذلك على لسان مستشارها الإعلامي "عاصم جهاد" بقوله: «إن الأمر الذي تحدث به بعض وسائل الإعلام وتناقلته بعض الأوساط السياسية عار عن الصحة وليس هناك وجود لاي عنصر إيراني على البئرين». (جريدة الشرق الأوسط، 24/12/2009)

إلا أن الواقع كان خلاف ذلك تماماً، لأن الجانب الإيراني كان بالفعل محتلاً أراضٍ عراقية وهو غير مستعد ابداً للتراجع عنها، لأن الجانب الإيراني يحاول مستغلاً الظروف الداخلية العراقية من فوضى سياسية وامنية قائمة، إلى فرض هيمنته على آبار أخرى في الحقل وتحصين مواقع القوات فيها وإعادة رفع العلم الإيراني عليها.

حيث أكد الشيخ "عبد الكريم ماهود المحمداوي" وهو كان رئيس مجلس أعيان محافظة ميسان، ويفيد كذلك "ميثم لفته" عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس محافظة ميسان أن «القوات الإيرانية تهيمن على الحقل النفطي، وأقامت ساتراً ترابياً يحيط بحقل الفكة». وأن «القوات الإيرانية رفعت العلم الإيراني من البئر الرابع الذي كانت قد رفعته بعد إحتلالها الحقل ووضعته على الساتر الترابي المحيط بالبئر». (موقع الشرق الأوسط، 24/12/2009)

وقد حمل السفير الإيراني في بغداد "حسن كاظمي قمي"، الجانب العراقي مسؤولية ما حدث وقال في مؤتمر صحافي إن «القوات الإيرانية قابلت تقدماً لقوى عراقية نحو البئر، وأن حقول الفكة النفطية تعد من الحقول المشتركة بين البلدين وقد تم تشكيل لجنة عمل مشتركة بين البلدين وهذه اللجنة هي من ستحسم هذا الموضوع، وأن أي خلاف بين العراق وإيران لم يحصل، لكن هناك جهات ووسائل إعلام حاولت تأجيج الموقف وتتوسيط العلاقات بين البلدين الجاريين اللذين تربطهما روابط تاريخية». (جريدة الشرق الأوسط، 24/12/2009)

وقالت قيادة القوات المسلحة الإيرانية في بيان نقلته عنها قناة العالم الناطقة بالعربية : "قواتنا موجودة في الأراضي الإيرانية، وبناءً على ترسيم الحدود الدولية، فإن هذا البئر ملك لإيران".(موقع الاسلام اليوم، 24/12/2009)

فقد شهدت بغداد ومندن العراق الأخرى مظاهرات احتجاجاً على التوغل الإيراني، منها مظاهرة نظمتها حركة الوفاق الوطني بزعامة "إياد علاوي" ، وقائمة "تجيد" بزعامة نائب رئيس الجمهورية "طارق الهاشمي" و"كتلة الحوار الوطني" بزعامة "صالح المطلك" ، وطالب المتظاهرون الحكومة العراقية بالرد «على هذا التدخل الصارخ»، كما طالبوا أميركا بالالتزام ببنود الإنقاقية الأمنية العراقية-الأميركية، والتدخل لحماية الأراضي العراقية من أطماع إيران، واي تدخل خارجي قد يحدث ضد العراق.

وقد عززت الشرطة العراقية في البصرة من إجراءاتها الأمنية والاحترازية قرب الحقول النفطية الحدودية لإيران تحسباً من تدخلات مرتبة.

المطلب الثاني :

التبادل التجاري بين العراق وإيران

شهد التبادل التجاري بين العراق وإيران بعد عام 2003 تطوراً مطرداً في الجانب التجاري ، حيث استغلت إيران الوضع العراقي المضطرب ، فأغرقت أسواقه ببضائع إيرانية وصفها المسؤولون في وزارة الصناعة العراقية بأنها رديئة مقارنة بسلع أخرى. لكن التبادل التجاري بين البلدين أخذ بالتزاييد ، كما ان التجارة بين العراق وإيران كما وصفها المسؤولون هي "تجارة باتجاه واحد" من إيران إلى العراق. وبحسب وزير التجارة الإيراني "محمد شريعتمداري" فإن قيمة حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق بلغت (1) مليار دولار في عام 2005، فيما بلغت قيمة السلع العراقية المصدرة إلى إيران (95) مليون دولار فقط.

- يكشف تقرير رسمي إيراني ارتفاع حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق كالتالي:(جريدة الشرق الأوسط،2009/2/12)
1. في العام 2006 وصل حجم التبادل التجاري إلى (800) مليون دولار.
 2. في العام 2007 وصل حجم التبادل التجاري إلى (1.5) مليار دولار.
 3. يؤكّد أمين الهيئة العليا لتطوير العلاقات الإيرانية العراقية "حسن دانائي" أن حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران خلال عام 2008 وصل إلى (4) مليارات دولار.
 4. أعلن مدير عام التجارة الخارجية العراقية "هاشم السوداني"، أن «حجم التبادل العراقي الإيراني ارتفع خلال العام 2009، إلى أكثر من (4) مليارات دولار»، مؤكداً وجود مساع لكلا الطرفين لرفع حجم التبادل إلى أكثر من (10-12) مليار دولار سنويا.(جريدة الشرق الأوسط،2010/8/20)

ووفقاً لـ "محمد رضا باغبان"، القنصل الإيراني في البصرة ، فإن تقديرات 2010 تأتي نتيجة لعدة اتفاقيات تجارية جديدة بين البلدين. كلها تقريباً من المكاسب الأخيرة في التجارة الثنائية ، ومع ذلك ، فقد كان مدفعات الصادرات الإيرانية إلى العراق، بين 20 % و 33 % من الصادرات غير النفطية الإيرانية يتم شحنها للعراق، مما يجعل من جارتها الغربية للجمهورية الإسلامية الصادرات غير النفطية من أبرز التعاملات السوقية، أما الصادرات العراقية إلى إيران، فقد بلغت فقط 37 مليون دولار في 2007. (Wellman, Frasco: 2010)

إن سبب ارتفاع حجم التبادل التجاري، وبحسب خبير في البنك المركزي العراقي، يعود إلى اعتماد العراق على إيران في تأمين الكثير من السلع والخدمات، مثل المحاصيل الزراعية، والسلع الاستهلاكية، وبعض الخدمات، هذا في القطاع الخاص، أما الحكومي فهناك استيراد المشتقات النفطية التي يحتاجها العراق والطاقة الكهربائية والسيارات والمكائن والكثير من السلع الأخرى. وسبب زيادة حجم التبادل التجاري يعود إلى قرب الأسواق الإيرانية من العراق وتتوفر الطرق البرية وسهولة التنقل بين البلدين. وتشمل الصادرات الإيرانية إلى العراق أيضاً مواد البناء والبتروكيماويات، والمعدات الصناعية، والأجهزة الطبية، والغذاء، كما تشمل زيت الغاز لتشغيل محطات الكهرباء العراقية.

أصبح العراق معتمداً على الواردات الإيرانية، لأن صناعاته دُمرت بسبب العقوبات الاقتصادية من 1990، ولغاية 2003، ودمرت بشكل كبير بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وكذلك بسبب وجود العنف الطائفي والفوضى السياسية والأمنية، وتختلف إعادة الإعمار وغياب الأمن حتى الآن. إذ أصبحت السلع الإيرانية عصب الحياة العراقية ومتوفرة للراحة أكثر.

إن الذي يحدث في العراق من حيث التبادل التجاري الواسع بين العراق وإيران، هي تجارة نسبية، بمعنى أنها "تجارة في اتجاه واحد" ، حيث قال "برهم صالح" ، نائب رئيس الوزراء العراقي: "إن العلاقات

الإِقْتَصَادِيَّة بَيْنِ الْعَرَاقِ وَإِرَانِ غَيْرُ عَادِلَة، فَهُنَاكَ الْكَثِيرُ مِنْ عَدْمِ التَّوَازُنِ فِي هَذَا الْمَجَالِ." (New York Times, 17/3/2007)، فَوْفَقاً لِإِحْصَائِيَّة عَامَة، بِأَنَّ التَّجَارَة بَيْنِ الْعَرَاقِ وَإِرَانِ نَمَتْ بِنَسْبَةِ 30 فِي الْمِئَةِ سَنِيَّة، مِنْذِ الغُزوِ عَامِ 2003. لَكِنَّ الْمَسْؤُولِيَّنِ الْأَمْرِيكَيِّيَّنْ يَقُولُونْ إِنَّهُ لَيَسْتُ هَنَاكَ أَرْقَامْ دَقِيقَةٍ مَتَوْفِرَة، لَأَنَّ إِرَانْ تَرْفَضُ الكِشْفَ عَنِ الْأَرْقَامِ الْكَاملَة.

وَقَدْ شَمَلَتِ السُّلْعَ وَالبَضَائِعِ الْإِيرَانِيَّةِ الْوَارَدَةِ إِلَى الْعَرَاقِ، مِنْهَا سَيَارَاتْ بِيجَوْ مُجَمَّعَةٍ فِي إِرَانْ، وَكَذَلِكَ مَكَيَّفَاتْ وَمُبْرَدَاتْ مَصْنُوعَةٍ أَوْ مُجَمَّعَةٍ فِي إِرَانْ وَيُكْتَبُ عَلَيْهَا اسْمَاءٍ تَجَارِيَّة، حَتَّى لَا يُعْرَفَ بِلَدُ الْمَنْشَأِ، وَتُنْصَبَحُ سَهْلَةُ التَّصْدِيرِ وَالْاِسْتَهْلاَكِ، وَإِيْضًا السَّجَادُ وَمَوَادُ الْبَنَاءِ وَالأسْمَاكُ وَصَنَاعَاتِ الْبَلاَسِتِيكُ، وَتَقْوِيمُ الْحُكُومَةِ الْإِيرَانِيَّةِ بِدُعمِ تَكَالِيفِ طَبَاعَةِ الْكِتَابِ الْإِيرَانِيِّ (كِتَابُ الْلُّغَةِ الْفَارَسِيَّةِ الْمَنْشُورَةِ فِي الْاِسْوَاقِ الْعَرَاقِيَّةِ وَخَاصَّةً سُوقَ الْمُتَبَّنِيِّ) بِنَسْبَةِ تَصْلُّ إِلَى 60%.

إِنَّ التَّجَارَةِ الْعَرَاقِيَّةِ-الْإِيرَانِيَّةِ تَوَسَّعَتْ بَعْدِ الْعَامِ 2003، بِسَبَبِ اِنْفَاتِحِ الْعَرَاقِ عَلَى الْاِسْوَاقِ الدُّولِيَّةِ الْمُخْتَلِفةِ، فَوُجِدَ فِي الْبَضَائِعِ الْإِيرَانِيَّةِ، الْمُوْرَدُ الرَّئِيْسِيُّ لِلَاِحْتِياجَاتِ الْاِسَاسِيَّةِ لِلْعَائِلَةِ الْعَرَاقِيَّةِ، لَكِنَّهَا بِشَكَلِ عَامِ تَرَاجَعَتِ كَثِيرًا مُؤْخِرًا، وَأَنَّ أَسْبَابَ هَذَا التَّرَاجِعِ حَدَثَ بِسَبَبِ نَشَاطِ التَّجَارِ الْإِيرَانِيِّنَ أَنْفُسِهِمْ أَوْ الصَّنَاعِيَّنَ، لَأَنَّ نُوْعَيْةَ الْبَضَائِعِ الْإِيرَانِيَّةِ كَانَتْ مِنْ قَبْلِ جِيدَةٍ وَمَطَابِقَةٍ لِلْمُواصِفَاتِ وَالْمُعَايِيرِ النَّوْعِيَّةِ، لَكِنَّهَا أَصْبَحَتْ تَمِيلُ نَحْوَ التَّرَدِيِّ، حَتَّى بَلَغَ الْأَمْرُ أَنَّ مَا يُسْتَهْلِكُ فِي إِرَانِ مِنْ نَفْسِ الْبَضَائِعِ-الَّتِي تُصْنَعُهَا- لِلْاِسْتَهْلاَكِ الدَّاخِلِيِّ، أَجُودُ بِكَثِيرٍ مِنْ الْبَضَائِعِ-الَّتِي تُصْنَعُهَا- الْمُصْدِرَةِ لِلْاِسْوَاقِ الْعَرَاقِيَّةِ.

إِذْ يَقُولُ رَئِيسُ غُرْفَةِ تَجَارَةِ الْنَّجَفِ "إِسْمَاعِيلُ عَبْدُ اللَّهِ الشَّمْرِيْ" أَنَّ صَنَاعِيَّنِ وَتَجَارِ إِيرَانِيَّنِ بَدَأُوا مُؤْخِرًا بِتَصْدِيرِ بَضَائِعَةِ مُنْتَهِيَّةِ الْصَّلَاحِيَّةِ أَوْ مُرْجَعَةِ لِمَخَازِنِهِمْ، وَبِدَلاً مِنْ إِتْلَافِهِمْ يُصَدِّرُونَهَا لِلْعَرَاقِ." (مَوْقِعُ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ، 3/12/2010).

المطلب الثالث :

السرقة والنهب المنظم للنفط العراقي

منذ آذار/مارس 2003، سُرقت وهرّبت إلى خارج البلاد بلايين الدولارات من الانتاج الحيوي النفطي في العراق، ومن دون اي رد فعل من سلطات التحالف او الحكومة العراقية. إلا أنَّ معظم اسباب ضياع النفط تعود إلى فساد المسؤولون الرسميين المسيطرین على نظام النفط. وربما يكون المسؤولين الأمريكيين متورطين في ذلك إلى جانب العراقيين. إنَّ مما سهل من عملية السرقة هو غياب العدّادات النفطية التي تحسب مقدار انتاج او تدفق النفط من الآبار إلى المصافي ثم محطات التصدير الطرفية. وبهذا يستحيل مراقبة تدفق النفط الخام، او المنتجات المكررة، او تتبع عمليات التهريب وممارسات الفساد. (بول،ناهوري،2007: 168)

قال الخبير الاقتصادي العراقي "خالد الشمري" إن الكميات المهرّبة من النفط العراقي أكبر من المعلن عنه، إذ تتراوح ما بين 300 ألف إلى نصف مليون برميل يومياً، مشيراً إلى أن عمليات التهريب تقوم بها مليشيات عراقية منذ الإحتلال الأميركي في أبريل/نيسان 2003، وإن الحكومة العراقية عاجزة عن التدخل لمنع هذا التهريب، إما لعجزها، وإما لتعلق مصالحها مع هذه المليشيات، وأن لدى الإحتلال الأميركي امكانات لوقف هذا التهريب، لكنه لا يفعل أيضاً. وأكد "خالد الشمري" أن التهريب يشمل أيضاً المعادن المختلفة ويجري ذلك بمئات الأطنان تحت سمع وبصر الحكومة والإحتلال. (موقع الجزيرة،2007/5/12)

تفيد التقارير العراقية عن استخدام اساليب لسرقة النفط العراقي، وهو تقطيب انابيب نقل النفط الخام من آبار البصرة إلى مصفاة مدينة ابادان الإيرانية، حيث يتم انحدار النفط من الانابيب إلى بُرَائِ، ثم يُنقل من هناك عبر الصهاريج العمودية إلى ناقلات النفط التي رَسَت في ضفة شط العرب بصورة غير قانونية. ايضاً تبين هذه التقارير بأن السرقة لا تقتصر على

النفط الخام، وإنما تشمل المنتجات النفطية التي تقل من مصفاة ابادان إلى العراق.

تقول مصادر وزارة النفط العراقية بشأن عمليات التهريب، أن المئات من السفن الصغيرة تبحر من شط العرب محمّلة بالنفط العراقي الخام أو المكرر المُهرب. وأن عمليات التهريب تتم بعلم قوات البحرية الأمريكية والقوات البريطانية في المنطقة، وقد بلغت الخسائر العراقية كما قدرتها (بلاتس اوينغرام)، وهي نشرة إقتصادية مختصة بصناعة النفط، ما يعادل 3 بلايين دولار بالسنة. أما مجموعة دراسة العراق فقد قدرت، في عام 2006، معدل السرقة بحوالي 180 مليون برميل، إن التقرير الذي أصدره مؤخراً مكتب المحاسبة في الحكومة الأمريكية وجَد أن نهب النفط تجاوز 110 ملايين برميل سنوياً، وهناك خسائر مالية تصل إلى 5,5 مليارات دولار. (بول،ناهوري، 2007: 168)

وتكشف هيئة النزاهة العراقية عن عملية سرقة المنتجات النفطية، وعلى هذا الأساس يتم تهريب المنتوجات في النقاط الخاصة بمنطقتي "أبوالخصيب" و "أم قصر" عن طريق خط مصفاة «الشعيبة» الذي يمتد إلى الناصرية - السماوة - الديوانية - النجف، و ايضاً عن الخط الذي يمتد من العمارة إلى الكوت. واستدعت السلطات العراقية سفير النظام الإيراني لدى بغداد "حسن كاظمي قمي" في أغسطس / آب 2006 ، ونقلت له اعتراضها على سرقة النفط وتهريبه والخروقات الأخرى التي ارتكبها النظام الإيراني في المناطق الحدودية. وبعد ما استشار كاظمي سلطات النظام رد على السلطات العراقية قائلاً : "أنه طرح المشاكل العالقة العائدة إلى الحدود مع وزير الداخلية العراقية ووزير الدولة في الشؤون الأمنية وهما اكدا بأن هذه الادعاءات ليست إلا دعايات الجرائد فحسب ورفضاً لهذه التقارير". (السامرائي، 2010/7/15)

جاء ذلك بعدما أكدت دراسة حكومية أميركية والتي كشفت عنها صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية نقلاً عن مسودة تقرير أعده مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية، أن العراق يخسر يومياً نحو 15 مليون دولار

نتيجة عدم احتساب ما بين 100 و 300 ألف برميل نفط من إجمالي الإنتاج اليومي للبلاد، والمقدّر بمليوني برميل، وفقدان آلاف البراميل من النفط إلى عمليات تهريب النفط بسبب الفساد الحكومي. وأوضحت الدراسة أن إجمالي الخسائر جراء تلك الممارسات يُقدّر بـ مليارات الدولارات على مدار السنوات الأربع منذ 2003. ونقلت الصحيفة الأمريكية عن مسؤول دون نشر اسمه- القول إن من الممكن أن تكون هناك سرقة، مشيراً بأصابع الاتهام إلى المليشيات الشيعية في الجنوب.(موقع الجزيرة، 12/5/2007)

حيث تتبع هذه المليشيات الشيعية أحزاب وتيارات سياسية قد تحقق بشكل كبير علاقاتها الواسعة معها في تهريب هذه الكميات من النفط إلى دول الجوار، وبما ان هذه المليشيات تتبع أحزاب شيعية متفذة في الدولة، والتي تعتبر هي مسيطرة على الحكم بعد سقوط النظام السابق، وان علاقاتها واسعة وعميقة بأقرب جيران العراق عقيدة ومذهبها ولاءاً، فأصابع الاتهام يمكن ان تُشار إلى إيران، إذ تُهرب عبر الحدود العراقية إلى إيران عن طريق منافذ إيرانية مخصصة لتهريب هذه الكميات من النفط.

يرى الباحث بأن عدم وجود لجان مساعلة او مراقبة لاستخراج وانتاج النفط، او غياب الرقابة الحكومية وغض الطرف عن عمليات التهريب، سوف يؤدي إلى الاضرار بالاقتصاد العراقي واستمرار خسارته مقابل انتفاع دول أخرى يُهرب النفط إليها وهي إيران، ويخلق هذا النقص في المساعلة بيئة خصبة للفساد والسرقة على كافة المستويات. وعلى الرغم من ان قوانين جديدة قد صدرت في عام 2004، لاتخاذ إجراءات صارمة ضد التهريب، إلا ان عمليات التهريب استمرت في السنوات اللاحقة بعد الاحتلال، وقدرت نسبة من 10% إلى 25% من النفط العراقي يُهرب إلى الخارج خلال الأعوام 2003 و 2004.

ففي نهاية نيسان/ابريل 2004، اقرّ اجتماع خاص باعتماد الاموال عقدته سلطة التحالف المؤقتة "مجلس مراجعة البرامج" (PRB) ، بأن "قياس المستخرج من النفط الخام ومبيعاته، لا وجود له الان في العراق" ويقرر مجلس مراجعة البرنامج" العمل على "توفير نظام للمراقبة المحاسبية للنفط الخام ومنتجاته". إلاّ انه بعد مرور سنة من تاريخ صدور قرار "مجلس مراجعة البرنامج" اقرّ مجلس تدیره سلطة التحالف المؤقتة بإلغاء لجنة المساعلة بشأن نفط العراق. (لاوسون، هالفورد، 2004: 103)

المطلب الرابع :

مشاكل الحدود العراقية - الإيرانية

بعد أسباب قليلة من إحتلال إيران بئر "الفكة" النفطي في محافظة ميسان جنوب العراق، والواقع على الحدود العراقية الإيرانية ، جاءت زيارة وزير الخارجية الإيرانية "منوشهر متكي" في يوم 7 يناير 2010، إلى بغداد كمحاولة لتهيئة الأوضاع المشتعلة بين البلدين، حيث إتفق مع نظيره العراقي هوشيار زبياري على تطبيع الأوضاع الحدودية وعودة الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً في إشارة إلى الانسحاب من حقل الفكة النفطي. وإتفق الوزيران على تشكيل لجنة فنية لترسيم الحدود بين البلدين والتي يبلغ طولها "1458 كلم".

تعمل إيران على إستغلال الفرص في ظل غياب الحكومة العراقية عن الساحة الدولية وانشغلتها بالأوضاع الداخلية، وتعتبر مشاكل الحدود ذات ارث تاريخي بين العراق وإيران، منذ استقلال الدولة العراقية ولغاية الان، ودخل نظام صدام حسين في حرب طويلة مع إيران بسبب الحدود، وقد اثر تدخل إيران على الحدود رد فعل سياسي من قبل مسؤولين سياسيين في الحكومة العراقية، حيث أكد مجلس الحوار الوطني، بزعامة النائب "خلف العليان"، والتجمع الوطني لأهل العراق بزعامة "خالد البرع"، أن اي حل سياسي ودبلوماسي مع إيران حول الحدود لن يكون مقبولاً لدى الشعب العراقي إلا بعد انسحاب القوات الإيرانية من كل الأراضي العراقية واحترام سيادة العراق). (موقع المجلة، 2010/1/8)

وقال الكيانان العراقيان في بيان مشترك إنه لابد من انسحاب إيران من الحقوق النفطية العراقية، لأنها لا يجوز أي مساومة على الحقوق العراقية، وأنه على الحكومة العراقية أن تتعامل مع هذا الملف من منطلق الحفاظ على سيادة العراق، ومنع إيران من التدخل في شؤونه، وألا تسمح لإيران بإحتلال أراضي العراق، وأن تستنكر هذه التجاوزات بصوت عالٍ وعلى الصعيد الدولي والإقليمي. وحذر محللون سياسيون عراقيون

الحكومة العراقية من خطورة إجراء أي اتفاقيات جديدة مع طهران في الوقت الحالي نظراً لأن العراق مازال تحت الوصاية الدولية، ولا يملك من القوة التي تمكنه من تحقيق نتائج إيجابية في هذا التفاوض، واصفين زيارة متكي إلى بغداد بأنها محاولة إيرانية لشرعنة أطماعها والسيطرة على حقول النفط الموجودة على حدود البلدين والتي تخضع لسيادة العراق.

اعتبر النائب "أسامة النجيفي" عضو البرلمان العراقي، إن الحديث عن اية مفاوضات بشأن ترسيم الحدود لا يجوز إلا بعد انسحاب القوات الإيرانية من الأراضي العراقية، وأن استمرار الوضع كما هو عليه من شأنه إطالة أمد النزاع والأزمة الحدودية. فإيران تحمل أراضٍ عراقية، وبده المفاوضات في هذا التوفيق سيرتب وجود خسائر للعراق باعتباره بذلك محتلاً. ووصف النجيفي زيارة "من شهر متكي"، وزير الخارجية الإيراني، إلى بغداد بأنها تصب في مصلحة إيران، التي تسعى إلى إطالة واستمرار النزاع على الحدود رغم أن الأرض التي تحتلها إيران وتتفاوض بشأنها هي أراضٍ عراقية. (موقع المجلة، 8/1/2010)

يرى الباحث ضرورة تشكيل لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة تقوم بترسيم الحدود بين البلدين - بعد انسحاب إيران من الحقول العراقية - دون الاعتماد على اللجنة المشتركة بين العراق وإيران، يعتبر قرار واضح بضرورة وضع لجنة مشتركة لاستئناف إلى لجان عراقية أو إيرانية، لأن أي مفاوضات ستنتم من خلال اللجنة المشتركة ستكون على حساب العراق، لأن العراق غير مؤهل للحفاظ على حدوده، ولا يملك من القوة ما يمكنه من إحراز خطوات إيجابية في عملية التفاوض لصالح الشعب العراقي.

ويرى الباحث بأنّ إيجاد حلول دولية لحل مشكلة الحدود العراقية-الإيرانية، بالاعتماد على القرارات السابقة والاتفاقيات المعقدة سابقاً، ربما لا تعمل على تقليل حدة المشكلة، خاصة إتفاقية الجزائر، لأن الأخيرة كانت هي آخر إتفاقية بين العراق وإيران لترسيم الحدود قبل دخولهما في حرب الثمانية سنوات، صحيح أنها الغيت من قبل العراق

بسبب تدخلات النظام الخميني، والاعتداءات التي قامت بها القوات الإيرانية على الحدود العراقية، إلا أن قواعد "النظام الخميني" لجمهورية إيران الإسلامية التي يستند إليها، هو نفس النظام الذي تستند إليه حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة "محمود احمدى نجاد" بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003.

فقد أيد بعض المسؤولين العراقيين الرجوع إلى إتفاقية الجزائر، حيث قال الدكتور "نizar al-samerai"، المحلل السياسي بمركز العراق للدراسات الإستراتيجية، أن الحل للخلافات الإيرانية العراقية هو العودة إلى إتفاقية الجزائر عام 1975، خاصة أنها ليست خافية على الأسرة الدولية، فهذه الإتفاقية ساهمت في صياغتها خبراء جزائريون، وعدم العودة إليها يحمل دلالات واضحة على محاولة إيران فرض وضع جديد على الحدود العراقية يسمح لها بالسيطرة على حقول النفط العراقية. واتهم السامرائي بعض أعضاء الحكومة العراقية قائلاً: "إن مسؤولين في الحكومة العراقية تابعون لإيران جاءوا إلى مناصبهم بدعم طهران، ولذلك يحاولون أن يردوها لها بعضاً من أفضالها عليهم، ولكنه سيكون على حساب العراق". (موقع المجلة، 2010/1/8)

إنّ اي اتفاق آخر سيكون بمثابة قنبلة موقوتة تنفجر حينما يزول الاحتلال الأمريكي وتتأتى حكومة عراقية جديدة.

المبحث الثالث :

الانعكاسات السياسية على العلاقات الإقتصادية بين العراق وإيران

ادت التغيرات الدولية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط إلى تغيرات سياسية اثرت على سياسات الدول بشكل كامل، حيث أدى فرض العقوبات الإقتصادية على إيران إلى تأثير العراق بهذه القرارات، فقد ارتكز اقتصاد إيران على العراق الذي وجدت فيه وسيلة لتصريف البضائع الإقتصادية اليه كوسيلة للتخلص جزئياً من التضخم الاقتصادي في إيران، أيضاً فقد اثرت الإتفاقية الأمنية ومسألة تمديد الإتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن حفيظة طهران، الأمر الذي دعا طهران في الارساع إلى بغداد وأخذ زمام المبادرة السريعة لاتخاذ خطوات حازمة في تثبيت مقدراتها الإقتصادية، والحفاظ على مركزها الإستراتيجي، من خلال عقد الاتفاقيات المتعددة مع العراق، وهو ما دل عليه شهر يوليو 2011 ، بكثرة توافد المسؤولين الإيرانيين إلى بغداد.

ويُقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي كالتالي :

المطلب الأول : الانعكاسات السياسية على العلاقات الإقتصادية الإيرانية.. فرض العقوبات الإقتصادية

المطلب الثاني : الانعكاسات السياسية على العلاقات الإقتصادية العراقية..الإتفاقية الأمنية

المطلب الثالث : مستقبل العلاقات العراقية- الإيرانية

المطلب الأول :

الانعكاسات السياسية على العلاقات الإقتصادية الإيرانية.. فرض العقوبات الإقتصادية

على الرغم من ان الولايات المتحدة تفرض عقوبات إقتصادية مُشدّدة على إيران، فإن احالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الامن الذي اعطي مهلة لإيران لانصياع لقراره الذي يطالها بالتعليق الكلي لنشاطات تخصيب اليورانيوم، وبالاستجابة لكل مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحاول الولايات المتحدة تدريجيا مع تحشيد قرارات دول اوربية اخرى إلى اللجوء إلى آليات عقابية دولية ضد إيران لاجبارها على التراجع بشأن هذه القضية. وقد قدمت الولايات المتحدة بالفعل مشروع قرار ينطوي ضمناً على امكانية استخدام آليات العقوبات الإقتصادية وحتى العمل العسكري ضد إيران.

وتعتبر العقوبات الإقتصادية من اهم الآليات العقابية المحتملة التي تحاول الولايات المتحدة تمريرها كالتراكم دولي لوضع إيران تحت حصار اقتصادي دولي مُدمر. ولكن، هل ان الاقتصاد العالمي يستطيع ان يتحمل فرض عقوبات إقتصادية على إيران؟ وهل ستتمكن إيران من الصمود للعقوبات الإقتصادية اذا ما فرضت عليها؟

تعتمد الاجابة على مدى التوتر الفعلي بين أمريكا وإيران بشأن الملف النووي او لاً ، وثانياً تعتمد على مدى قدرة إيران السياسية على تجاوز مرحلة العقوبات من خلال العلاقات السياسية والإقتصادية التي تربطها مع الدول الأخرى، وخاصة العراق، بإعتباره الدولة الجارة والأقرب في اقامة علاقات ثنائية طويلة الأمد والذي يمكن الاعتماد عليه في تطبيق المرونة السياسية-الإقتصادية معه، في ظل ظروف عراقية قاهرة، وفوضى جارية، وفي ظل ظروف وجود الاحتلال الأمريكي.

من جهة أولى، كانت إيران تحل في المرتبة الخامسة بين الدول المالكة لأكبر الاحتياطات النفطية في العالم بعد أربعة دول عربية وهي : السعودية والعراق والامارات والكويت، وذلك حتى عام 1999، لكنها اخترقت الصفوف لتحتل المرتبة الثانية منذ عام 2003، بإحتياطي نفطي بلغ 125.8 مليار برميل، تشكل نحو 11.8% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي. أما بالنسبة ل الاحتياطيات الإيرانية من الغاز فإنها تبلغ نحو 26618 مليار متر مكعب، بما يشكل نحو 15.5% من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز. ومن هذا المنطلق فإن العالم وخاصة الدول الأوروبية تعتمد على النفط والغاز الإيراني والمرتبطة معه بعقود واتفاقيات لاستيراد وتصدير البضائع منها وليها، لذلك فإن أي مصادمة عسكرية يمكن لإيران أن تشكل تهديداً جدياً، وعندها فإن الاقتصاد العالمي يمكن أن يتعرض لصدمة مروعة، خاصة أنها قريبة من السيطرة على تدفق النفط العربي عبر الخليج، ولحركة الناقلات النفطية فيه.(النجار، 2006: 189)

من جهة ثانية، وهي الجهة الاهم بالنسبة لإيران، والتي تعتبر الجهة المرنة التي يمكن لإيران التعامل معها بقوة في حال أقامت الولايات المتحدة فرض عقوبات إقتصادية عليها، ستتعامل إيران مع هذه السياسات من خلال الاعتماد على الجار العراقي. إذ تشهد العلاقات التجارية بين البلدين ازدهاراً رغم العقوبات الأمريكية والدولية المفروضة على إيران بسبب برنامجه النووي. حيث تعتبر إيران الشريك التجاري الرئيسي للعراق وتعد من أكبر المستثمرين في البلد منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في 2003. حيث تتوقع إيران أن تتجاوز قيمة صادراتها إلى العراق (8) مليار دولار في 2010، مرتفعة من (6) مليار دولار في 2009، ومدعومة بمبادرات المعدات والمواد الازمة لإعادة بناء البلد الذي دمرته الحرب.

حيث كان العراق -الذي يملك ثالث الاحتياطيات النفطية الضخمة في العالم- قد وقع سلسلة من الاتفاقيات مع شركات نفط عالمية ومنها شركات إيرانية متعددة، قد ترفع طاقة إنتاج الخام لديه بأربعة أضعاف إلى حوالي 12 مليون برميل يوميا. وتستثمر إيران في بناء محطات الكهرباء

والمدارس والفنادق ومصانع الطوب في إطار جهود إعادة بناء العراق. يقول "علي حيدري" (الملحق التجاري في السفارة الإيرانية ببغداد) إن العلاقات الاقتصادية تنمو منذ سقوط نظام الرئيس السابق، وزاد حجم التجارة بأكثر من عشرة أضعاف مما كان عليه عام 2003.(موقع الجزيرة، 2010/4/25). وقد صدرت إيران 40 ألف سيارة (نوع "بيجو" و"سابا") إلى العراق في العام 2009.

وتضاعفت حجم المبادرات التجارية بين الجانبين منذ ذلك الوقت عشر مرات، تجعل إيران مستقيداً بالأساس من وجود حكومات عراقية قريبة في أغلبها من إيران، وهذه القرابة جعلت من إيران الطرف المستفيد من هذه المبادرات بينما كان العراق في وقت الفوضى الأمنية، احتاج العراق آنذاك إلى اقتصاد إيران القريب منه. ففي 2005 لم يبلغ حجم التبادل سوى مليار دولار في مقابل 95 مليون دولار للعراق ثم تراجع في 2006 إلى 800 مليون دولار ليعود إلى ارتفاعه في 2007 إلى مليار وخمسمائة مليون دولار، وبحلول 2008 عرف حجم التبادل قفزة نوعية ببلوغ أربعة مليارات دولار، وفي سنة 2009 واصلت المبادرات صعودها إلى حدود ستة مليارات دولار وسط توقعات بصعود حجم التبادلات التجارية في 2010 حاجز الثمانية مليارات.(موقع الجزيرة، 2010/4/28)

جعلت إيران من العراق سوقاً لتصريف البضائع الإيرانية، منها غير المستهلكة أو غير الصالحة للاستعمال، أو البضائع الرديئة، لأن إيران تسعى إضافة إلى تصدير بضائعاً غير مرغوبة وغير صالحة للاستعمال بالمرة، وتسعى من جهة ثانية إلى تصريف بضائعاً لها للحيلولة دون تحولها إلى سبب في التضخم الاقتصادي في إيران، مستقيدة في نفس الوقت من العلاقة التجارية لتجاوز العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، تمكن طهران من مقاومة الضغوطات الدولية المُسلطة عليها في شكل عقوبات يلوح الغرب بتجديدها في المدى القريب، ما ينذر بتكرис العراق ساحة لصراع النفوذ، بهم إيران أن لا تحكمها حكومة عراقية تناصبها العداء أو حتى الحياد.

وتعمل إيران على توطيد علاقاتها مع العراق بشكل مكثف من خلال زيارات المسؤولين الإيرانيين إلى العراق وإقامة علاقات إقتصادية معه. حيث قال "غسان العطية" (مدير المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية) في برنامج "ما وراء الخبر" الذي بثته قناة "الجزيرة" في أبريل 2010، قال : "أن العراق اليوم هو امتداد لنفوذ متزايد لإيران وهذا النفوذ الإيراني في العراق يمثل ما يعرف بـ"القوة الناعمة"، فالميزان التجاري لصالح إيران يكاد يكون واحد إلى 10%， وإن العقود التي وقعت مع إيران كلها عقود لصالحها، ولاول مرة تمنح الدولة الوحيدة وهي إيران، أن تفتح بنكا في العراق ويكون ملكيته إيرانية بنسبة 100%， إلا أنه لابد ان تكون راس المال للبنوك بشكل عام مع شريك عراقي بنسبة على الأقل 49% للشركات الأجنبية، و 51% للحكومة او الدولة العراقية، حتى يتسع لها السيطرة على الشركات والتحكم بميزان التجارة لصالح العراق، فوجود مثل هذه البنوك الإيرانية في العراق، هو أحد المنافذ التي تُعوّض إيران اقتصادها في حالة فرض العقوبات.(موقع الجزيرة، 2010/4/26)

إن الاقتصاد العراقي يتم استيعابه واحتواوه تدريجيا من قبل إيران، أي إن القوى الاقتصادية العراقية الفاعلة تجد اقتصادها وحياتها مرتبطة بالرأسمال الإيراني، وهو رأس المال حكومي.

وفي عام 2008، تشير التقارير الرسمية أن هناك ألفي إيراني جاءوا إلى الحوزات العلمية في النجف وكربلاء كطلاب أو كرجال دين حسب نفس التقارير الدولية، على الأقل ثلث هؤلاء هم رجال مخابرات، والذي من الممكن أن يدعموا الوجود الإيراني هناك، اضافة إلى سيطرة مؤسسة "الحرس الثوري الإيراني" العسكرية والتي أصبحت بمرور الوقت بداية من الاحتلال عام 2003 إلى مؤسسة ربحية وإقتصادية ومالية.(العطية، 2010/4/26)

وإن "قوة القدس" قوة عسكرية تابعة لإيران- ترى دوماً ان حالة انعدام الأمن في العراق ضرورة لوجودها في هذا البلد، وأن حالة استمرار انعدام الأمن والانفلات الأمني هو أفضل عامل يساعد النظام وتدخلاته في العراق وتعزيز التعاون مع المجموعات العراقية. وهناك إشارات في الوثائق والتقارير العديدة، إلى أن انعدام الأمن يؤمّن أفضل فرصة لإيران لتوسيع النشاطات الاقتصادية. وقد قام الملحق التجاري في سفارة النظام الإيراني في بغداد، ومن أجل تحقيق أقصى حد من النفوذ الاقتصادي في سوق العراق بناءً على طلب حكومة احمدي نجاد بإعداد تقرير، وقد حلوّاً مختلفة لمزيد من التوغل ومسالك الحضور الأقوى للاقتصاد الإيراني في العراق. كما تم التأكيد في هذا التقرير، بأنّ حالة انعدام الأمن في العراق يمنع حضور الشركات الأجنبية، ولذلك بامكان تتشيّط الشركات الإيرانية في الأسواق العراقية بشكل أسهل. وقد أكد المسؤول في الملحق الاقتصادي للنظام الإيراني في بغداد، إنّ من أجل تمرير أهداف النظام في السوق العراقية يجب شراء ذمم المسؤولين المحليين ومسؤولي الأحزاب.(مهدي،

(2011/7/6)

المطلب الثاني :

الانعكاسات السياسية على العلاقات الاقتصادية العراقية..الإتفاقية الأمنية

أنّ الولايات المتحدة الأمريكية والعراق المحتل، وعبر حكومة رئيس الوزراء "نوري المالكي"، إتفقوا وبشكل سري وغير معلن، على تمديد فترة بقاء القوات الأمريكية الإحتلالية، بعد انتهاء مدة الإتفاقية الأمنية الموقعة عام 2008 م، والتي تنتهي في 31 ديسمبر 2011. وقد اقترحت الأدارة الديمقراطية الأمريكية، وبشكل سري على حكومة نوري المالكي، سيناريو عسكري - استخباري، من شأنه أن يدفع الكثير من القوى السياسية العراقية - كما تعتقد واشنطن - للموافقة عليه، بحيث يتم استبدال المظلة الرسمية الأمريكية، والتي تشرف على هذه القوات، بمظلة أخرى ذات طابع دبلوماسي، لتحقيق الأهداف الأمريكية، بحيث يكون ذلك تحت سيطرة وادارة وزارة الخارجية الأمريكية. وستكون هناك قوات - بعد تمديد عقد الإتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن - قادرة على القيام بالعمليات الهجومية، ضد اي تهديدات ومخاطر، سواء داخل العراق او في محيطه العربي والإقليمي. (الروسان، 17/4/2011)

تشير معلومات، أنّ وزارة الحرب الأمريكية، لديها نية في ابقاء جزء من قواتها العسكرية، بكامل عتادها في عدد يتراوح من 15.000 إلى 20.000 جندي أمريكي، مسنودةً بعناصر من الإستخبارات العسكرية الأمريكية، والمختصة في إدارة العمليات الأرهابية. (الروسان، 17/4/2011)

إنّ عقد الإتفاقية الجديدة قد تؤدي إلى مشاكل أمنية وعسكرية وسياسية اضافية، وعبء ثقيل على حكومة نوري المالكي في ظل المظاهرات القائمة من قبل الشعب العراقي والتي تصاعدت بداية من 25 شباط 2011 ، مطالبةً بإسقاط حكومة "نوري المالكي" نتيجةً لسوء الخدمات، والمطالبة الشديدة بخروج المحتل الأمريكي. وقد تؤدي أيضاً إلى زعزعة استقرار دول الخليج، وذلك عبر ردود فعل إيرانية، سياسية

وإعلامية وعسكرية، ذات نتاج طبيعي موضوعي، تدافع عن وجودها ونفسها و مجالاتها الحيوية، ضد ما يحاك لها. وان تمديد عقد الإتفاقية الأمنية من شأنه أن يقود إلى تحريك الشارع العراقي خاصه والعربي والاسلامي عامه، الرافض للتواجد العسكري الأمريكي المحتل في المنطقة. لذلك سارعت إيران منذ تلك اللحظة إلى تكثيف زيارتها إلى بغداد والالتقاء مع المسؤولين العراقيين في الحكومة، وإجراء حوارات لعقد اتفاقيات إقتصادية في محاولة منها لأخذ خطوة استراتيجية تخدم مصالح إيران مستقبلا، وتتضمن الحفاظ على وضعها الإستراتيجي في المنطقة، سواء بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، او تمديد الإتفاقية، مع البقاء على العراق كقوة ثانوية لاتعلو على قوة إيران الإقتصادية، دون الاشارة ب اي شكل من الاشكال إلى غايات إيران من هذه العلاقات الإقتصادية، لأن إيران تسعى إلى ربط اقتصاد العراق بالاقتصاد الإيراني بقوة، من خلال العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الحكومتين، والاعتماد على القرابات السياسية فيما بينهما.

ونظراً لتشنج المواقف السياسية العراقية من الإعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية من إحتلال إيران للأبار النفطية، والقفص المكثف على الحدود الشمالية لإقليم كردستان العراق، فقد قدم البرلمان العراقي شكاوي كثيرة بخصوص هذه الإعتداءات، الامر الذي شكل رد فعل سياسي من قبل رئيس البرلمان "اسامة النجفي" الذي صرّح في وقت قبل زيارة رحيمي إلى بغداد في يونيو 2011، بأن توقف الإعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية، هذه التصاريح جعلت من "محمد رحيمي" ان يخفف الضغط السياسي على رئيس البرلمان "اسامة النجيفي" الذي طلب من "محمد رحيمي" بـ"أن يتوقف الجانب الإيراني عن قصف القرى والأراضي العراقية في إقليم كردستان الشمالي، كونه امراً يثير نوعاً من الضبابية والشك في العلاقات بين البلدين" و "ضرورة التعاون المشترك والتنسيق بين الطرفين لضبط الحدود ومنع التسلل والإعتداء للحيلولة دون تصعيد التوترات في المواقف". (Middle-east-online,2011/7/6)

وقال المسؤول الإيراني "حسن كاظمي قمي" رئيس لجنة التنمية الاقتصادية العراقية- الإيرانية وسفير إيران السابق لدى العراق يوم الأربعاء 6 يوليو 2011، "أن إيران تهدف إلى زيادة التجارة والاستثمار مع العراق إلى (10) مليارات دولار في العام 2011، في إطار تطلعها إلى تقوية الروابط الاقتصادية مع جارها وبصفة خاصة في قطاع النفط". (Reuter, 2011/7/6). وتعد إيران بعد 2003، ثاني أكبر شريك تجاري للعراق بعد تركيا. وتشهد علاقات إيران التجارية مع العراق انتعاش رغم العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على طهران بسبب برنامجها النووي.

بعد تبني مجلس الأمن الدولي قرار 1929 بفرض المزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية على إيران، تحاول السلطات الإيرانية الالتفاف على العقوبات والضغط المتزايدة عليه والتصدي لها، وذلك من خلال اللجوء إلى الطرق غير القانونية. وواحدة من الإجراءات المهمة للنظام الإيراني في هذا المجال هو التوغل الواسع في الأسواق العراقية وتوسيع نطاق نشاطاته الاقتصادية والإعمار والتجارة في العراق، مستغلاً حالة الإنفلات الأمني وعدم الاستقرار في العراق، بهدف التصدي للعقوبات.

كذلك تحاول إيران أيضاً ملء الفراغ الأمني والسياسية خاصة الاقتصادي بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق إلى السيطرة على السوق التجاري فيه. ويقول أحد خبراء الحكومة الإيرانية في ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية للنظام مع العراق، انه نظراً إلى شروع انسحاب القوات الأمريكية من المدن وفي المرحلة المقبلة فإن العلاقة بين البلدين الجارين سيتم توسيعها أكثر فأكثر، كما يتم زيادة امكانية نشاطات المحافظات الإيرانية والنشاطات الحرة الإيرانية في العراق، اضافة إلى السعي في توسيع نفوذ إيران داخل السوق العراقية، ودخول السلع المغشوشة وغير المرغوب فيها من خلال النشاطات غير الشرعية، وإستغلال حالة الإنفلات الأمني، وزعزعة الاستقرار السياسي في البلاد، ما

يؤدي إلى عدم امكانية السيطرة الصحيحة على المواد التي تدخل
العراق.(مهدي، 2011/7/6)

ولهذا الغرض شُكّلت في إيران مؤسسة تحت عنوان "رابطة
الصداقة الإيرانية-العراقية"، تنشط تحت اشراف "بيت خامنئي"، وتسير
على التوغل في السوق العراقية، ويرأس هذه المؤسسة "علي آقا
محمدی" من العناصر المكشوفة للنظام الإيراني في المساعي المبذولة إلى
التدخل في شؤون العراق.

المطلب الثالث :

مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية

يعتبر بداية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، البوابة الرئيسية لدخول العراق في معرك السياسة الدولية وحرك العلاقات الدولية القائمة على المصالح، والحفاظ على السياسة الإستراتيجية، وسعت دول الجوار خاصة إلى ملء الفراغ السياسي والأمني، وسعيها الحيث إلى اقامة توازنات قوى إقليمية، فسعت تركيا وسوريا وال السعودية والاردن والكويت وإيران، إلى التدخل بشكل متواوت في الشؤون الداخلية للعراق، فحاولت السعودية وسوريا مذ الفصائل المسلحة السنوية في العراق، ودعمها بالمال والسلاح من أجل ضرب الحكومة الشيعية -تابعة لإيران- وافشالها للحيلولة دون تحولها إلى خطر إقليمي يهدد الزعامة الدينية السعودية والمصالح الحيوية لسوريا. وعملت الكويت بعد الاحتلال إلى التدخل من خلال استثمار ابار النفط العراقية الواقعة على الحدود مع العراق، كذلك مطالبتها في العام 2008 من الحكومة العراقية تعويضات عن حرب الخليج الثانية -غزو الكويت-. وقيام تركيا بضرب قوات الـ PKK التابعة لحزب العمال الكردستاني، باعتباره قوات تهدد الامن القومي لتركيا، وفي نفس الوقت تتدخل إلى جانب التركمان في العراق.

إلا أنَّ القدر الكبير من العلاقات العراقية مع دول الجوار والتي حظيت بالمقام الأول بعمق العلاقات السياسية والإقتصادية والأمنية مع العراق هي إيران، إذ تعتبر إيران صاحب أكبر علاقات متعددة مع الحكومة العراقية بعد الاحتلال أكثر من دول الجوار الأخرى. فعملت إيران على التدخل بشكل مباشر وغير مباشر في توسيع نفوذها في العراق على أساس مبدأ أو نظرية "القوة الناعمة" من خلال وكلائها وحلفائهم الموجودين في العراق، لتحقيق قدر كبير من المصالح فيه.

فخلال سنوات الإحتلال منذ عام 2003 ولغاية عام 2011 وهو العام المفترض فيه خروج القوات الأمريكية من العراق وفق الإتفاقية الأمنية المعقودة بين واشنطن وبغداد، عملت إيران وفق قوتها الناعمة على توسيع قاعدتها الإستراتيجية في العراق، وقد عملت على جانبيه، اولاً: عدم السماح للولايات المتحدة من تحقيق غاياتها في العراق، أو تحوله إلى خطر يهدد شرق آسيا وخاصة إيران الساعية إلى امتلاك السلاح النووي، وثانياً: جعل العراق ضعيفاً وتابعًا لإيران للسيطرة عليه.

يعتقد الباحث بأن إيران تحاول أن تجعل من العراق درعاً دولياً يحمي إيران من أن تكشف نواياها الخاصة ببرنامجهما النووي الساعية إلى امتلاك أسلحة نووية، أي أنها تحاول توجيهه وصرف انتظار العالم بعيداً عن مصالحها القومية والأمنية إلى قضايا دولية وتصديرها إلى الخارج وهو العراق، وانها تحاول أن تجعل من العراق ساحة لتصفية حسابات مع الولايات المتحدة والغرب أيضاً. وبعد أن كشف للعالم أسرار التدخل الإيراني في العراق وفي شؤونه الداخلية، تحاول إيران أن تعدل من سلوكها السياسي تجاه العراق، مع قرب موعد انتهاء تواجد القوات الأمريكية في العراق نهاية عام 2011، وتعمل إيران جاهدة على لملمة الأوضاع الداخلية، وتهيئة حلفائها، والتقليل من قوتها الناعمة الموجودة في العراق، والتمسك بقواعد القانون الدولي وحسن العلاقات الدولية بين إيران وال伊拉克.

وهذا ما أكد "محمد رضا رحيمي" النائب الأول للرئيس الإيراني "محمد احمدی نجاد"، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء العراقي "توری المالکي" قال رحيمي : "اعلن صراحة اننا قد نسينا كل آلام الماضي التي سادت في سماء البلدين وقلوب الإيرانيين كلها مع العراق و كل ما يحب الإيرانيون موجود على ارض العراق. واننا جئنا للعراق بكامل استعدادنا، ودخلنا في مفاوضات اخوية، ونحن مستعدون للوقوف بجانب العراق على ان نبني هذا البلد، وان إيران على استعداد لتوفير الامن في العراق، وتوفير الدعم الكامل لحكومة رئيس الوزراء "توری المالکي"، وان العلاقات بين البلدين وصلت إلى مستويات عالية ورفيعة،

وجئنااليوم للوصول بها إلى الذروة والقمة" Middle-east-2011/7/6 (online)، وصرّح "نوري المالكي" لـ"رحيمي" بقوله: "إن العلاقات تعود إلى طبيعتها بعد عقود من المأساة والعلاقات المتتشنجـة، بسبب ما خاضه النظام البائد من حرب بين شعـبين جارـين. وأن الزيارة تدل على رغبة إـكـيـدة من إـيرـان وـالـعـرـاق في تـطـويـر العـلـاقـات الثـانـيـة بيـن الـبـلـدـيـن لما به اـهـمـيـة وـنـفـع عـلـى مـصـالـح الـدـوـلـيـن وـشـعـبـيـهـما". Middle-2011/7/6 (east-online,

وـوقـع الـبـلـدان خـلـال الـزـيـارـة سـت مـذـكـرـات تـفـاـهـم فـي مـجـال الصـحة وـالـمـال وـالـنـقـافـة وـالـبـرـيد وـالـعـلـوم وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـا. وـوقـع مـذـكـرـات التـفـاـهـم وـزـرـاء المـالـيـة وـالـعـلـوم وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـا وـمـسـؤـولـون أـخـرـون مـنـ كـلـا الـبـلـدـيـن. وـوـصـف رـحـيمـي زـيـارتـه لـبغـدـاد بـاـنـهـا "يـوـم الـاخـوـة وـالـتـعـاـوـن مـنـ اـجـل الـبـنـاء وـالـإـعـمـار وـتـوـفـير الرـفـاهـيـة لـمـزـيد مـنـ التـنـمـيـة وـمـدـ الجـسـور". وـشـدـدـ المـالـكـي عـلـى ضـرـورـة تـحـسـين عـلـاقـات بلـادـهـ فـي مـخـتـلـفـ المـجاـلـاتـ معـ إـيرـان. وـدـعـا رـئـيـسـ الـوزـراءـ الـعـرـاقـيـ، الشـرـكـاتـ الإـيرـانـيـةـ وـرـجـالـ الأـعـمـالـ فـيـ القـطـاعـ الخـاصـ منـ الـبـلـدـيـنـ، لـلـمـشـارـكـةـ فـيـ إـعـمـارـ الـعـرـاقـ، وـذـلـكـ خـلـالـ مؤـتـمـرـ "تـشكـيلـ مجلسـ رـجـالـ أـعـمـالـ مشـترـكـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ".

إن وـاقـعـ الـعـلـاقـاتـ الـعـرـاقـيـةـ-ـالـإـيرـانـيـةـ بـعـدـ عـامـ 2003ـ، فـيـ جـعـلـ إـيرـانـ تـبـدوـ وـكـأـنـهـاـ هـيـ التـيـ تـصـنـعـ عـلـيـاـ السـيـاسـيـتـيـنـ الدـاخـلـيـةـ وـالـخـارـجـيـةـ لـلـعـرـاقـ. إـنـ هـذـهـ المـدـخـلـاتـ فـيـ حـالـةـ تـفـاقـمـ، تـجـعـلـ مـنـ هـذـهـ الـعـلـاقـةـ مـرـشـحـةـ لـلـتـحـولـ مـنـ سـمـتهاـ الـراـهـنـةـ: التـعـاـوـنـ شـبـهـ الشـامـلـ إـلـىـ سـمـتهاـ السـابـقـةـ: الـصـرـاعـ.

إـنـ طـرـيقـةـ الـوـلـايـاتـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ تـنـاوـلـ عـرـاقـ مـاـ بـعـدـ الـحـرـبـ عـسـكـرـيـاـ وـسـيـاسـيـاـ وـاـقـتـصـادـيـاـ. قـدـ كـُـشـفـ عـنـ اـنـهـاـ كـارـثـةـ لـلـوـلـايـاتـ الـمـتـحـدـةـ، وـلـلـعـرـاقـ كـدـوـلـةـ، وـلـلـحـالـةـ الـمـادـيـةـ وـالـعـقـلـيـةـ لـلـشـعـبـ الـعـرـاقـيـ. وـاـنـ الـمـعـانـيـةـ اـنـتـاءـ سـنـوـاتـ النـظـامـ السـابـقـ وـسـنـوـاتـ الـعـقوـبـاتـ الـإـقـتـصـادـيـةـ، قـدـ اـسـتـبـلتـ بـعـدـ الـغـزوـ غـيـرـ الشـرـعيـ، بـمـعـانـيـةـ بـسـبـبـ الـإـحـتـالـلـ. لـقـدـ تـعـزـزـتـ الـمـواـجـهـةـ الـطـائـفـيـةـ بـفـعـلـ الـإـحـتـالـلـ وـالـجـمـاعـاتـ وـالـأـفـرـادـ، التـيـ سـاـهـمـتـ فـيـ اـحـدـاثـ تـهـديـدـاتـ يـوـمـيـةـ عـلـىـ اـمـنـ الـجـمـيعـ. فـاـلـلـوـلـايـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـحـلـيفـتـهاـ بـرـيـطـانـيـاـ

مسؤولية عن خلق حالة الفوضى السياسية والأمنية في العراق. (سبونيك، 2005:43)

يرى الباحث أن الاحتلال الأمريكي كان منعطفاً حاسماً في تاريخ العراق المعاصر. فالعراق إنقلب من دولة مستقرة ومستقرة وعربية الاتجاه والتوجه ومؤثرة خارجياً، إلى دولة فاقدة السيادة عملياً، لا يعترف بستورها بانتفاء العراق إلى أمتها العربية، وفاشلة داخلياً، وضعيفة الدور والتأثير خارجياً. كذلك غني عن القول أن للاسحاب الأمريكي من العراق في نهاية عام 2011، يمكن أن يستوي تأثيرها وتلك اللحظة التاريخية الحاسمة التي تؤسس لمستقبل عراقي قد يقترن بأحد المشاهد الآتية :

1. اما استمرار الواقع الراهن.
2. او التغيير الإيجابي.
3. او تقسيم العراق.

فأما المشهد الأول فهو يفترض استمرار معطيات "الواقع الراهن" : دولة فاشلة في الداخل وضعيفة الدور والتأثير في الخارج. وستعتمد إيران إلى :

ولا : تكريس مكاسبها المحققة وترسيخ نفوذها وتعظيم تأثيرها مستفيدة أساساً من تلك القوى العراقية، الدينية، والسياسية، التي لها مصالح مشتركة معها، فضلاً عن توظيف مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية العاملة في العراق منذ عام 2003. إضافة إلى الاستفادة من آلية عمل النظام السياسي العراقي، الذي ساهمت هي أيضاً في ترسیمه.

ثانياً : ضبط تطور علاقات العراق مع الدول العربية وغيرها وفق طبيعة علاقة هذه الدول مع إيران تأميناً لديمومة تبعية العراق لها.

ثالثاً : تجنب أي صراع مع الولايات المتحدة قد يفضي إلى خسارة مكاسبها المحققة في العراق. أن نجاح إيران في توظيف معطيات هذا المشهد لصالحها سينعكس على طبيعة علاقتها مع العراق وعلى نحو سيجعل منها عملياً علاقة تبعية بامتياز.

وأما المشهد الثاني فهو يفترض إضطراد نمو الفاعلية الداخلية للعراق ومن ثم فاعليته الخارجية، هذا جراء دور قيادة قوية ذات مشروع وطني ذو مضمون حضاري وديمقراطي وعربي الاتجاه والتوجه. فإيران سوف لن تنظر بعين الارتياح لمعطياته الإيجابية، سيما وأنه ينطوي على فرصة تاريخية لإعادة بناء العراق على نحو جديد يفضي إلى أن يكون مستقراً داخلياً وفاعلاً ومؤثراً خارجياً. ويفترض هذا المشهد أن عودة العراق إلى حالة الفاعلية سيدفع بإيران إلى أن تبني حياله سياسة تجمع بين الصراع والتعاون في آن واحد، هذا جراء انطلاقهما بالضرورة من مصالح متعارضة ومتماثلة، الأمر الذي سيجعل من العلاقات العراقية- الإيرانية علاقات تأسس على التكافؤ النسبي.

وأما عن المشهد الثالث فهو يفترض واقع عراقي يتصف بانتفاء الفاعلية الداخلية ومجتمع منقسم على ذاته وبمخرجات تقييد باتجاه الدولة العراقية إلى التفكك والتقسيم إلى دواليات طائفية وعرقية ضعيفة ومحاربة على الأرض والموارد داخلياً، وتابعة لدول الجوار خارجياً. ويفترض أن إيران لن تعمل للحلولة دونه. فعلى الرغم من أن هذا المشهد ينطوي ضمناً على تشجيع القوميات التي تكون منها دولة إيران، على المطالبة بالانفصال وهو الأمر الذي ستعمد إيران إلى مقاومته، إلا أن هذا المشهد مع ذلك يحقق لإيران ربحاً إستراتيجياً شاملًا اقتصادياً وسياسياً.

فتكون "دويلة" (على أساس طائفية) في جنوب العراق لن يفضي إلى أن تكون تابعة إلى إيران فحسب، وإنما يتاح كذلك لها فرصة مثلّى لتحقيق هدف قديم يتمثل في أن تكون إيران إحدى دول الجوار الجغرافي لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، بما يعنيه هذا الجوار من دلالات متعددة. فضلاً عن استثمار هذه "الدويلة" كجسر بري يسهل على إيران التعرض للمصالح الغربية والأمريكية في الخليج العربي في حالة التصادم. وانطلاقاً من هذا المشهد الذي يفترض أن الدولة العراقية قد تحولت إلى مجموعة دواليات، فإنه يفضي تبعاً لذلك إلى انتفاء وجود علاقة عراقية- إيرانية وإنما علاقات "دواليات" ذات مسميات متعددة مع إيران.

وفي ضوء هذه المشاهد يرجح الباحث أن يكون مستقبل العراق في المدى المتوسط مُقترن بمشهد يجمع بين الاستمرارية وعلى الأغلب نحو التغيير. هذا لأن معطيات مشهد الاستمرارية سيكون له تأثيراً، لانه طالما كانت الولايات المتحدة موجودة في العراق، سيكون لإيران تأثير سلبي على الوضع في العراق والمنطقة بشكل عام، أما التغيير، فإن العلاقات العراقية- الإيرانية ستجمع بين خصائص التعاون والصراع، إضافة إلى إمكانية عودة العراق كقوة فاعلة على الساحة الدولية مستقبلاً.

يعتقد الباحث أن العلاقات التاريخية العراقية- الإيرانية، فيها تشابه من حيث مجريات السياسة التي تتبعها إيران تجاه العراق قبل وبعد عام 2003، فكما عملت إيران في السابق على جعل العراق ضعيفاً من خلال ضرب السياسة العراقية، والضغط عليها، لاضعاف نفوذه، وعملت إيران في السابق أيضاً على الإعتداء وقصف القرى الحدودية للعراق، تعمل مرة ثانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق على اتباع نفس السياسة من إحتلال اراضٍ عراقية وابار نفطية، وقصف الحدود الشمالية لمناطق الأكراد العراقية، وكما دعمت فصائل الحركات التحريرية الكردية لضرب الحكومة المركزية، عملت بعد 2003 على استغلال الطائفية الشيعية، كسلاح سياسي وامني، بحجة كما تروج إيران في الإعلام- باعتبار أنها مظلومة، ويجب ان تستعيد حقوقها في ظل النظام الجديد، وعملت على دعم الطوائف الشيعية من خلال حلفائها من الاحزاب السياسية في العراق، لاستغلال العراق وتحقيق مصالحها ضد الولايات المتحدة.

الخلاصة الاستنتاجية

عملت طهران منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان 2003، إلى توسيع نفوذها واحكام سيطرتها على جميع مفاصل الدولة والحياة العراقية، لأهداف سياسية من خلال دعم الأحزاب والتيارات الإسلامية وغير الإسلامية الموالية لها، للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، وبناء قوة عسكرية من قواتها التابعة لإيران والتابعة للأحزاب السياسية لخلق حالة من الفوضى للوصول إلى الاقتتال الطائفي، وكذلك تدمير البنية الاجتماعية العراقية والثقافية، كل ذلك تحاول إيران من خلاله لإضعاف العراق عسكرياً، وجعله خاضعاً سياسياً للسلطة الإيرانية، وبالتالي السيطرة الكاملة على الاقتصاد وأغرار السوق العراقي بالبضائع الإيرانية، وذلك في ظل العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة والغرب، بحيث جعلت من العراق منفذاً مناً لتسخير اقتصادها، وكذلك المحاولة الجادة لتوطيد علاقات إقتصادية من أجل التنافس على السوق العراقي ضد دول الجوار الأخرى مع اقتراب الموعد المقرر لانسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية 2011.

الفصل السادس

الخاتمة

إنّ محصلة التفاعلات الدوليّة، سواء على صعيد النظام الدولي أو الأنظمة الإقليمية، تتحدد وفق نوعيّة العلاقات التي يتم تبادلها من قبل القوى الأكثر تأثيراً في حركة هذه النظم. إذ أن العلاقات الدوليّة تميّز بالتفاعلات الثنائيّة الوجه، مابين نمط التعاون تارة والصراع تارة أخرى، إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدوليّة برغم محاولة الدول إخفاءه أو التكّر لتلك الحقيقة، ويمكن القول إن علاقات التعاون تكون موجّهة في الغالب إلى خدمة نمط الصراع، قد تديره الدولة أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى.

تعد خاصيّة الصراع في العلاقات العراقيّة-الإيرانيّة، خصوصاً منذ عام 1958 محصلة لتأثير مجموعة متغيّرات متقاعلة. فـ"إيران الشاه" استمرت تدرك أنّ العراق يمثّل عائقاً أساسياً أمام تحقيق مشروعها الإمبراطوري في عموم الخليج العربي. فعمد الشاه إلى تحجيم تأثيره، والعمل على وضع العوائق والمشاكل الدوليّة المتمثلة بمشاكل الحدود البريّة والنهرية، ومشكلة شط العرب، وأشارت النزعات الكرديّة العراقيّة، والتحرّر من الحكومة المركزيّة، إضافة إلى ممارسة الضغوطات السياسيّة من خلال إلغاء الاتفاقيّات والإعتداءات المتكررة على الحدود العراقيّة، كمحاولة لابراز دور إيران القوي في المنطقة.

لكن بالمقابل، لم تكن سياسة توسيع النفوذ مقتصرة على الجارة إيران فقط، بل ان العراق كان يسعى بشكل حيث لأن يكون له تأثير أكبر وواسع من نفوذ إيران في المنطقة الإقليمية، وكان هذا السعي في تثبيت النفوذ، تتبعه الحكومات العراقيّة المتعاقبة في العراق، إلا أنّ حد الصراع الأساسي الذي وصل إلى نقطة الاحتراق الدولي بين دولتين جارتين، هي مع انتهاء حكم الشاه في إيران ومجيء الخميني إلى السلطة عام 1979، واتخاذه الإسلام قاعدة لسياسة عامة، وأعلن "جمهوريّة إيران الإسلاميّة".

فالدعوة إلى تصدير الثورة كهدف وأداة انطوت على رؤية مفادها: أن نجاحها يتطلب إخضاع العراق أولاً كشرط أساس. وبالمقابل أدرك العراق أن ضمان أمنه الوطني والقومي يقتضي تبني سياسة تحتوي الأهداف الإيرانية حياله وحيال دول الخليج العربي. إن إدراك كل من الدولتين أن إدراهما تشكل تهديداً للأخر، أدى إلى تصعيد علاقتهما الثانية إلى مستوى حرب كانت شاملة وباهظة التكاليف، استمرت ثمان سنوات 1980-1988، وانتهت دون أن تستطيع إيران إسقاط النظام السياسي في العراق، وبالتالي تغيير الواقع السائد فيه لصالحها.

إن وفاة الخميني عام 1989 ، أدى إلى أن تشهد السياسة الخارجية الإيرانية إعادة هيكلة أساسية أفضت إلى تغلب المصالح القومية على شعار الایديولوجية الدينية، وبالتالي الابتعاد النسبي عن شعار تصدير الثورة، وما صاحبها من خطاب مناهض للنظم السياسية في عموم الخليج العربي لصالح خطاب آخر تميز في العموم بخصائص الاعتدال والمرونة والواقعية. وفق نوعية إدراكمهم لكيفية تحقيق المصالح العليا لإيران.

إن هذا التحول انعكس ايجاباً على مجمل علاقات إيران الإقليمية والدولية، وبضمنها العلاقة العراقية- الإيرانية خلال الأعوام 1990-2003، فهذه العلاقة اقترنـتـ بأنمـاطـ منـ التعاونـ سـاعـدـ عـلـيـهـاـ،ـ وأنـ العـرـاقـ بـعـدـ عـامـ 1990ـ،ـ لمـ يـشـكـ تـهـيـداـ جـادـاـ لـإـيـرانـ.ـ فـغـزـوـ العـرـاقـ لـلـكـوـيـتـ أـثـرـ بـشـكـلـ كـبـيرـ عـلـىـ قـوـةـ العـرـاقـ الإـقـلـيمـيـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ،ـ وـكـذـلـكـ الـحـصارـ الـذـيـ فـرـضـ عـلـىـ العـرـاقـ،ـ كـانـ مـؤـثـراـ،ـ وـمـعـ ذـلـكـ اـسـتـمـرـتـ هـذـهـ الـعـلـاقـاتـ الثـانـيـةـ بـيـنـ العـرـاقـ وـإـيـرانـ مـتـازـمـةـ.

تبني كل من العراق وإيران، سياسة إدارة الصراع بالوكالة. وتجسدت في استمرار احتفاظ كل من العراق وإيران بقوى معارضة ومعادية للأخر داخل أراضيه، واستثمار عملياتها عبر الحدود للضغط السياسي المتبادل. وقد أعادت نوعية وكثافة هذه العمليات بمثابة المؤشر لقياس مدى تحسن أو تدهور العلاقة بين الدولتين آنذاك.

لذا عندما صار واضحاً بعد إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لـأفغانستان في عام 2001، أن الولايات المتحدة تسير باتجاه الحرب مع العراق، كان على إيران الخيار بين ثلاثة بدائل : - إما التعاون مع السياسة الأمريكية ، وإما مناهضتها ، وإما البقاء على الحياد. وانطلاقاً من اعتبارات الربح:- الإطاحة بالنظام السياسي في العراق وتوسيع النفوذ الإقليمي، وكذلك انطلاقاً من اعتبارات الخسارة -:اقتراب العسكري الأمريكي من حدود إيران، ورفد تطويقها بعنصر مضاف، عمدت إيران إلى الأخذ بسياسة مزدوجة قوامها : **الحياد في الظاهر والتعاون مع السياسة الأمريكية في الباطن.**

ولتعزيز هذه السياسة لجأت إيران مثلاً إلى تفعيل دعمها لقوى المعارضة العراقية وتوظيفها داخل العراق كجهد مساند مضاف. ومن هنا كان واضحاً قول "محمد على ابطحي" نائب الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي" بقوله: "أن بلاده قدمت الكثير من العون إلى الأميركيين في حربهم ضد أفغانستان والعراق" ومؤكداً: "أنه لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة" وكذلك نفهم قول رئيس الجمهورية الإيرانية الحالي "محمد احمدي نجاد" بقوله: (أن العراق وأفغانستان اللتان كانتا تمثلان تهديداً مباشراً لإيران جعلهم الله في سلة إيران).

إن هذه السياسة الإيرانية المزدوجة التي تم اعتمادها حيال أفغانستان أولاً، والعراق لاحقاً، تقييد أن السياسة الخارجية الإيرانية عندما يتغير عليها الخيار بين مبادئ الأيديولوجية الدينية والمصالح القومية العليا، فإنها تختار المصالح القومية العليا دون تردد.

إن إحتلال العراق في عام 2003، أفضى إلى انتهاء مرحلة تاريخية جعلت خصائصها البنوية (**الصراع**) من العلاقات العراقية- الإيرانية انعكasa لها، وبدء مرحلة أخرى جديدة يفيدها واقعها اقترانها بسمات قوامها استمرارية الماضي وتغييرات الحاضر، بالاعتماد على التعاون بين الدولتين. فقد أفضت مخرجات إحتلال العراق، إلى أن تعمد إيران إلى تطوير رؤية واضحة لمصالحها الإستراتيجية في العراق، وإلى بناء قاعدة

متينة ومتعددة الركائز اقتصادياً، اجتماعياً، وثقافياً، وأمنياً، وسياسياً، أثاحت لها أن تكون في وضع استراتيжи سهل عليها التأثير بشكل مباشر وغير مباشر في الواقع العراقي خدمة ل تلك المصالح.

ومما ساعد على ممارسة هذا التأثير، عمدت إيران إلى تبني استراتيجيات ذات أبعاد سياسية، وأمنية، وإقتصادية وهي :

1. فلق إيران من ان تحول الحكومة العراقية الجديدة تابعة لسياسات الولايات المتحدة وموالية لها، وبالتالي تحولها إلى ثكنة ، تكون انطلاقه لهجوم أمريكي على إيران، مما يؤدي إلى تهديد أمن ومصالح إيران القومية، لذلك تدخلت إيران في الشأن العراقي من خلال حلفائها ووكالائها في العراق، والوصول إلى هرم السياسة في الحكومة العراقية للحيلولة دون غايات الولايات المتحدة.

2. استغلت إيران بعد الإحتلال في 2003، الفوضى وعدم الإستقرار الداخلي جراء انعدام الأمن وانتشار الفساد السياسي والإداري والمالي، فوجدت إيران في استمرار هذه الحالة مدخلاً مهماً يتيح لها فرصة لإشغال قوات الإحتلال بمزيد من المشاكل خدمة لمصالحها. فوظفت أدواتها (مثل النشاط المخابراتي والعسكري، ودعم المليشيات، وتشجيع عمليات الفساد في جنوب العراق ووسطه سبيلاً لدعم تفاقم هذا الوضع، وتوظيفه لغايات المساومة مع قوات الإحتلال، وتحاول إيران تذكير صناع القرار في العراق والولايات المتحدة، إلى أن إيران هي صاحبة النفوذ الأوسع في العراق).

3. إن التداخل المذهبي بين العراق وإيران، منح الأخيرة فرصة لتأسيس المذهب، وبالتالي رعاية حلفائها ودعم دورهم السياسي سبيلاً لاستخدامهم لتحقيق غاية مركبة أولها: أن لا يكون العراق ساحة لا ي مصدر تهديد لها. وثانيها: استمرار توظيفهم كأدلة أساسية لسياستها في العراق. فالآلية السيطرة عبر الحلفاء أو الوكلاء أدت إلى أن يصبح العراق عملاً إستراتيجياً، وبواحة لامتداد نفوذها باتجاه الخليج العربي والبحر المتوسط.

إن التأثير الذي تتمتع به إيران في العراق، أدى إلى تعزيز العلاقات الثنائية (التعاون والصراع) على شتى الصعد. فبسبب العقوبات الإقتصادية وظروف الساحة الدولية المتعلقة بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، خلق ضغوطات سياسية على إيران، بضرورة التقدم خطوة على باقي دول الجوار الإقليمي، من أجل كسب امتيازات، ذات مصالح استراتيجية سياسية وإقتصادية امنية مع العراق، عن طريق الحلفاء السياسيين، الذين يعتبرون الأطراف المنضوية تحت حكومة العراق، التي تتمتع بإمتياز بعلاقات وثيقة مع الطرف إيران.

أولاً: التحقق من صحة الفرضية:

إنَّ هذه الدراسة قامت على فرضية مفادها : أنَّ الإحتلال الأميركي للعراق في عام 2003، قد أدى إلى زيادة نفوذ إيران وتحكمها في السياسة الداخلية للعراق، من خلال الأحزاب السياسية وحلفائها الموالين لها في العراق، وتحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية، وترجيح كفة القوى لصالحها، لتكون قوة إقليمية مركزية تتولى الزعامة السياسية والدينية في المنطقة. إنَّ هذه الفرضية كانت وراء هذه الدراسة، وأمّا من جهة التحقق من الفرضية، فإنَّ الدراسة جاءت مؤكدة لصحة الفرضية، وذلك لأنَّ إيران استغلت ظروف الحرب الأمريكية على العراق، مسبباً فراغاً سياسياً وامنياً، قد تسعى الولايات المتحدة لمائه وتهدد مصالح إيران، فتدخلت الأخيرة بشكل واسع للتحكم بالسياسة العراقية، من خلال ضمان صعود حلفائها إلى سدة الحكم العراقي، وبالتالي تُنافس الولايات المتحدة للحيلولة دون تحقيق غايتها. وبالتالي تحقيق الغايات الإيرانية، من خلال العلاقات التعاونية تارة، والصراعية أحياناً أخرى، فجاءت الدراسة مؤكدة لصحة الفرضية، حيث تم التأكيد من ذلك من خلال ما يلي :

1. تميز العلاقات العراقية-الإيرانية قبل عام 2003، بالتعاون تارة، والصراع تارة أخرى، وسعى كلُّ من الدولتين، إلى تحقيق النفوذ السياسي، والهيمنة العسكرية على حساب الأخرى، وتتأثر المنطقة الإقليمية والخليج بشكل سلبي، جراء الحرب العراقية-الإيرانية، وغزو الكويت والحصار الاقتصادي على العراق.
2. أنَّ المنطقة الإقليمية بعد إحتلال العراق، شهدت تغير في موازين القوى الإقليمي، وتوسيع نفوذ إيران وتدخلها في العراق.
3. التوتر الداخلي العراقي، من فساد اداري ومالى وتواتر الحكومات المؤقتة، وصعود طوائف إلى الحكم دون وصول أخرى، وزيادة التندق الطائفي، واندلاع الحرب الأهلية، كل ذلك أدى إلى تغيير الخارطة السياسية العراقية.

4. الضغوطات التي تمارسها دول الجوار على العراق، وخاصة إيران (الشيعية)، وال سعودية (السنية)، إضافة إلى الطرف الثالث وهي أمريكا، والذي جعل من العراق ساحة تصفيّة حسابات، ومحاولة كل من الدولتين، ملء الفراغ السياسي والأمني، للحيلولة دون سيطرة نفوذ دولة على أخرى.

5. تزايد التقارب الإيراني- العراقي، في عام 2011، مع تزايد العقوبات الاقتصادية على إيران، وقرب إنتهاء تواجد القوات الأمريكية في العراق، جعل من دول الجوار، كل من الكويت، وتركيا، والأردن، وسوريا، وال سعودية، وإيران، أن تُبادر إلى التعاون السياسي والأمني.

إنَّ هذه الأسباب جعلت الباحث يستقرُّها بموضوعية كاملة، الامر الذي أدى به إلى الخروج بنتيجة لا تقبل الشك، والقائمة على صحة فرضية الدراسة، المشار إليها في المقدمة. إنَّ هذه الدراسة افضت إلى العديد من الاستنتاجات والتي بدورها استوجبت العديد من التوصيات ويمكن بيانها على النحو التالي:

ثانياً: الاستنتاجات: هناك عدد من الاستنتاجات توصلت إليها الدراسة، هي:

1. سعي إيران والعراق قبل 2003، إلى إستغلال المشاكل الحدودية البرية والنهرية، ومشكلة شط العرب، والمشاكل العرقية والطائفية، على شكل منازعات دولية من خلال الطرق السياسية والعسكرية، إلى توسيع النفوذ والهيمنة في أقليم الشرق الأوسط.
2. كانت مواقف إيران والعراق تجاه بعضهما اثناء الازمات السياسية، فيما يتعلق بالثورة الإيرانية، وغزو العراق للكويت، والحصار الأمريكي للعراق، وحتى الحرب الأمريكية على العراق في 2003، كانت جميع المواقف تجاه الأخرى تتسم بالتعاون أحياناً والصراع أحياناً أخرى، إلا أن الصراع يمثل الشكل الأبرز في العلاقة بين الدولتين الجارتين.
3. أن الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وعلى لسان الأمين العام للأمم المتحدة: بأن "الحرب على العراق جاءت غير قانونية وغير شرعية، وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة". إن قرار الحرب على العراق جاء وفق وثائق وتقارير مفركة بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق.
4. هدفت الولايات المتحدة من خلال حربها على العراق، تحقيق هيمنة مطلقة على منطقة الشرق الأوسط، والتطويق الكامل لإيران، وجعل المنطقة قاعدة عسكرية للسيطرة على مصالحها، موضحاً ذلك من خلال سياساتها المخفية والمتبعة في تشكيل الحكومات المؤقتة، والإنتخابات العراقية، وكتابة الدستور.
5. تدخل إيران في الشأن الداخلي العراقي، سياسياً، من خلال دفع الحلفاء السياسيين عن طريق انجاحهم في الإنتخابات، والهيمنة على مركز صناعة القرار، وتوثيق العلاقات فيما بينها من أجل التحكم في سياسات العراق الداخلية والخارجية بما يتوافق ومصالح إيران في المنطقة.
6. عملت الولايات المتحدة من جانب، وإيران من جانب آخر، على دفع صعود الطائفة الشيعية إلى الحكم، وتهميشه الطائفة السنوية والاقليات

الآخرى، الامر الذى أحدث إحتلال فى المعادلة السياسية العراقية، وتزايد المعارضة العراقية فى الأغلب على شكل مقاومة مسلحة وأخرى سلمية ضد سياسة الولايات المتحدة وإيران في العراق.

7. تغلل النفوذ الإيراني في المجتمع العراقي، والتحكم في الملف الأمني، وتسلح مليشيات (شيعية وسنية) على السواء، وتوسيع نشاطاتها الاستخباراتية والعسكرية، لخلق فوضى امنية والتهديد بها، وجعلها أدوات للضغط على الحكومة السياسية العراقية.

8. نجاح المقاومة العراقية في افشال الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في العراق والمنطقة، الامر الذي أدى إلى تعزيز الروح المعنوية بوجوب دعم المقاومة، لانهاء الإحتلال الأمريكي في العراق.

9. توسيع النفوذ التجاري الإيراني وسيطرته على الاسواق العراقية بشكل عام في الجنوب، ومحاولات إيرانية لربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الإيراني، وجعله منفذ مرن للتخلص من الضغوطات السياسية عليها، في ظل ظروف العقوبات الاقتصادية، وانسحاب القوات الأمريكية من العراق.

10. سياسات إيران المتبعه في اثارة المنازعات والمشاكل الحدودية قبل 2003، تتكرر على شكل قصف وإعتداءات على الحدود وبار النفط العراقي وتجفيف منابع الانهر العراقية بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، كمحاولات للسيطرة على العراق وتقويضه وجعله تابعاً لها.

ثالثاً : التوصيات : إنّ ما سبق من استنتاجات، استوجبت التوصيات التالية:

1. من حيث الداخل العراقي :

- أ- ان تعمل الحكومة العراقية على بناء ذاتها من جديد، بعيداً عن التدخل الأجنبي، من خلال إنتخابات جديدة، ودستور جديد، وبعيداً عن المحاصصة الطائفية، وبناء حكومة مركبة قوية، تمتلك السلطة القانونية كدولة مستقلة ذات سيادة، وإشراك جميع الطوائف العراقية في العملية السياسية، دون تهميش أو إقصاء لطائفة معينة، والمشاركة بما يتناسب ونسبة الطائفة في المجتمع العراقي. وأن تعمل على نبذ العنف السياسي بكل أشكاله، ونبذ الخلافات السياسية والمذهبية وتجريد المصلحة الشخصية ووضع مصلحة الشعب فوق كل اعتبار.
- ب- توحيد الصدف العراقي من خلال توعية الشعب بثقافة "نبذ العنف والطائفية"، ومساوئ الحرب الأهلية، والإعتراف بمكونات الشعب العراقي، وتعريف الشعب العراقي بمكوناته واطيافه من خلال الندوات والمؤتمرات، ومن خلال الصحف والمجلات، ووسائل الإعلام الفضائي المرئي وغير المرئي كافة.
- ج- ان تعمل الحكومة العراقية على القيام بإصلاحات جذرية، لجميع مؤسسات الدولة العراقية من الشمال إلى الجنوب، للقضاء على الفساد الإداري والمالي، ومعاقبة المفسدين وال مجرمين بحق إبناء الشعب العراقي سواء من حيث، الإرهاب، أو المليشيات، أو الجماعات الخاصة، وإنها وجوهها بشكل كلي، والعمل على تدريب الجيش العراقي والشرطة العراقية، وإعطائهما زمام السلطة الأمنية والقانونية، للحفاظ على امن الدولة.
- د- العمل على استثمار طاقات الشعب العلمية والثقافية والإقتصادية واليد العاملة، واستثمار ثروات وخيرات البلد لصالح البلد والشعب.

2. من حيث الخارج العراقي :

أ- الحفاظ على علاقات متوازنة مع دول الجوار، وتشجيع العلاقات العراقية- الإيرانية على جميع الصعد، السياسية، والأمنية، والاقتصادية، على أن لا تضر هذه العلاقات مهما كانت درجة علاقتها، سواء كانت ظاهرة أو غير ظاهرة، مباشرة أو غير مباشرة أو أن تمس السياسة الداخلية أو الخارجية بسوء، أو أن تتعارض مع سيادة واستقلال جمهورية دولة العراق، وإن لا تضر بأي شكل من الأشكال، مصالح العراق القومية والإستراتيجية في منطقته الإقليمية أو الدولية.

ب- ضرورة افتتاح الدول العربية على العراق، وأن تسعى الدول العربية إلى ادماج العراق داخل المنظومة العربية والإسلامية، ومساعدته على بناء استقلاله وسيادته، وإقامة علاقات ومعاهدات ثنائية، والتشجيع على الاستثمار العربي والأجنبي داخل العراق، وبناء علاقات حسن جوار، سياسية وامنية واقتصادية متوازنة مع جميع دول الجوار العربية وغير العربية، لتحقيق التوازن الإقليمي بما ينعكس إيجاباً على العلاقات مع العراق، وبما يتاسب مع المصالح الإستراتيجية لكل دولة.

أخيراً وأنا أكتب هذه الأسطر الأخيرة ، أتوجه بالدعاء إلى الله السميع المجيب ،
أن يجعل العراق واحداً موحداً آمناً مطمئناً عامراً رخياً مُمحضنا ، مدفوعاً عنِّ البلاء وشِّرِّ الاعداء ،
وأن يحفظ العراق للعراقيين ، وأن يتغمد الله شهداء العراق بنعيم جنته وواسع مغفرته .

وَصَلَى اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ
وَآخِرُ دُعَائِنَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

المراجع والمصادر

أولاً : الكتب العربية :

- ابطحي ، محمد علي (2005) . "إيران و العلاقات الدولية : التأثيرات في الإستقرار السياسي في منطقة الخليج" في "إيران والخليج : تحديات المستقبل". تحرير : جمال سند السويفي. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- أبو غزاله ، المشير عبد الحليم (1994) . الحرب العراقية- الإيرانية 1988-1980 ، ب.م.ن، د.ن.
- أبو مغلي ، محمد وصفي (1985) . إيران : دراسة عامة، البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي.
- احمد ، ابراهيم خليل (1983) . الصراع العراقي الفارسي ، بغداد ، دار الحرية.
- إسماعيل ، مصطفى عثمان (2009) . الأمن القومي العربي . القاهرة ، مكتبة مدبولي.
- الألوسي ، فرج صباح (2007). "الحرب الأهلية : تجارب معاصرة" وقائع الندوة التي نظمها المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، بعنوان "احتمالات الحرب الأهلية في العراق" ، عمان، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية.
- أسود ، فلاح شاكر (1970) . الحدود العراقية- الإيرانية : دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين ، بغداد ، مطبعة العاني .
- بارزي ، تريتا (2008). حلف المصالح المشتركة : التعاملات السرية بين إيران وأسرائيل والولايات المتحدة، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- البكـوش ، الطيب (ب.ت). الخليج بين الهيمنة والارتزاق، ب.م.ن، مؤسسات ع.الكريـم عبد الله.
- بهلوي ، محمد رضا (1970). سياسة إيران الدولية، طهران، قسم الإعلام والنشر .
- بول، جيمس و ناهوري، سيلين (2007). الحرب والإحتلال في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- بيومي ، زكرياسليمان (2009). **العرب بين النفوذ الإيرانية والمخطط الأمريكي الصهيوني**، القاهرة، دار العلم والآيمان .
- تریب ، تشارلز (2006). **صفحات من تاريخ العراق المعاصر**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- التميمي ، محمد اسعد بيوض (2008). **واقفنا وآخر احداث القرن العشرين**، عمان ، دار اسامة .
- التميمي ، عبد الملك (1995). في "العلاقات الكويتية العراقية 1921-1990" ندوة بحثية بعنوان "الغزو العراقي للكويت". الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الجميل ، سير (1996). **العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسن ، ابراهيم محمد (1996). **الصراع الدولي في الخليج العربي**، الكويت، الشراع العربي .
- الحياني ، جاسم ابراهيم (2006). **التغلغل الإسرائيلي في إيران واثره في الامن الوطني العراقي 1950-1967** ، دمشق ، الأوائل .
- دايار ، جون (2008). **الفوضى التي نظموها : الشرق الأوسط بعد العراق** . بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- الدرة ، محمود (1966). **قضية الكردية** ، بيروت ، دار الطليعة .
- دقاسمة ، عبد الله محمد (2000). **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**. عمان ، الجامعة الأردنية .
- ديب ، كمال (2003). **زلزال في ارض الشقاق (العراق 1915-2015)**، بيروت، دار الفارابي.
- الربيعي، فاضل (2008). **العسل والدم من عنف الدولة إلى دولة العنف**، دمشق، دار الفرقان.
- الرواوي ، جابر ابراهيم (1981). **سلط العرب في المنظور القانوني عبر التاريخ**، بغداد، دار الحرية .
- الرواوي ، جابر ابراهيم (1989). **مشكلات الحدود العراقية- الإيرانية والنزع المسلح** ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة .
- رسول ، فاضل (1991). **العراق - إيران أسباب وابعاد النزاع** ، ب.م.ن، الهيئة العامة للاستعلامات.

- الزبيدي ، محمد حسين (1980). **تاریخ الاعتداءات الفارسیة علی العراق.** بغداد ، وزارة الثقافة والاعلام .
- السبکی ، آمال (1999). **تاریخ ایران السیاسی بین ثورتین 1906-1979**، الكويت، عالم المعرفة.
- سنتل ، جوناثان (2009). **الهزيمة: لماذا خسروا العراق**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- سيمونز ، جيف (2003). **إستهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- طوالبة ، حسن (1984). **مناقشة فی النزاع العراقي الإیراني** . القاهرة، دار الثقافة العربية.
- العبيدي ، مصطفى علي (2008). **صفحات إحتلال العراق 2003-2007**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- عريسي ، طلال (2004) "النتائج والتداعيات ایرانیاً" فی "إحتلال العراق وتداعیاته عربیاً وإقليمیاً ودولیاً" ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عريسي ، طلال (2006). **الجمهوريّة الصعبة: ایران فی تحولاتھا الداخلية وسياساتھا الإقليمية**، بیرت ، دار الساقی .
- العزّي ، خالد يحيى (1980) . **مشكلة شط العرب فی ظل المعاهدات والقانون**، بغداد، دار الرشید .
- العلوجي ، عبد الكري� (2007). **ایران والعراق : صراع حدود ام وجود.** القاهرة ، الدار الثقافية.
- العلوجي ، عبد الكريم (2007). **الصراع علی العراق من الإحتلال البريطاني إلى الإحتلال الأمريكي**، القاهرة، الدار الثقافية.
- العلوجي ، عبد الكريم (2010). **ازمة القيادة الشیعیة-السنیة بعد الإحتلال الأمريكي ل العراق**، القاهرة، مكتبة جریر الورد.
- علوّ ، سعيد خُديدة (2007). **العلاقات العراقية الإيرانية واثرها على القضية الكردية في العراق** 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، عمان، دار مجلة.

- عيسى ، حامد محمود (2005). **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي 1914-2004**، القاهرة ، مكتبة مدبولي.
- غالبريث ، بيتير (2007). **نهاية العراق**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الغنيم ، عبد الله يوسف (2002) . **الكويت وجوداً وحدوداً : الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية**، الكويت، مطبعة السلام.
- فرقاش ، انور (1996) . "إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة : الإحتمالات والتحديات في العقد المقبل" في **"إيران والخليج : البحث عن الإستقرار"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- كوفيل ، تيري (2008) . **إيران : الثورة الخفية** . بيروت ، دار الفارابي.
- الكيالي ، عبد الوهاب (ب.ت) . **موسوعة السياسة: ج 3** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- محفوظ ، محمد (2004) . **العرب ومتغيرات العراق**، ب.م.ن، مؤسسة الانتشار العربي.
- النبالي ، عبد الله (2003) . **الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، عمان، د.ن .
- نافعه ، حسن (1995) "ردود الفعل الكويتية ازاء الغزو العراقي للكويت "دوة بحثية بعنوان "الغزو العراقي للكويت". الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الهزaimة ، محمد عوض (2004). **قضايا دولية: تركية قرن مضى وحملة قرن أتى**، عمان ، دار الحامد.
- هوليداي ، فريد (1979). **مقدمات الثورة في إيران**، بيروت، دار ابن خلدون.

ثانياً : الدوريات :

- ادريس ، محمد السعيد (2005). **مأذق الشيعة في العراق بين الاحتلال والمقاومة السلمية**، مجلة شؤون خلессية، العدد 40.

- اشكناز كروك، ليزا و دومينيك، برايان (2005). أمريكيون يعملون في الخفاء لتجيئ التصويت في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 312.
- الازدي ، عايدة عبد الله (2003) . إيران والعراق ، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 48.
- بو منيجل ، شفيع (2005). خلافات المواقف الإيرانية تجاه العراق المحتل: محاولة لفهم الواقع ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 316.
- بولك ، وليام (2008). المشهد العراقي أمام الكونغرس الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 351
- بويل، فرانسيس (2006). الولايات المتحدة كمحتل محارب، مجلة المستقبل العربي، العدد 324.
- البياتي ، ياسر خضرير (2007) . تفكير المشهد العراقي: مفخخات الطائفية السياسية والإعلامية، مجلة المستقبل العربي، العدد 345.
- تقىء ، راي (2007) . فهم الأزمة الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد 337.
- الحديثي، خليل اسماعيل (2006). تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 324.
- الحريري ، جاسم يونس محمد (2006) . تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي، مجلة شؤون خلية، العدد 44.
- حبيب ، خير الدين (2003) . الحرب الأمريكية على العراق .. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي ، العدد 290.
- جعفر ، جعفر ضياء و النعيمي، نعمان سعد الدين (2004) أسلحة الدمار الشامل: الإتهامات والحقائق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 306.
- سبونيك، هانز فون (2005) . ما بعد الحرب وما قبل السلام: العراق إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 317.
- ستيل ، جوناثان (2008) . العراق : طريق الخروج ، مجلة المستقبل العربي، العدد 349.
- عبد الحسين شعبان (2007). الاحتلال الأمريكي للعراق: الحرب الأهلية، مجلة المستقبل العربي، العدد 336.
- عبد الغني ، محمد شحات (2004) . ندوة بعنوان " حرب العراق وتداعياتها الإقليمية والدولية" ، مجلة شؤون خلية، العدد 38 .

- عبد الناصر، وليد (1991) . الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 106 .
- علي،أحمد و نايتس،مايكل و ايزنشتات،مايكل (2011). النفوذ الإيراني في العراق، مجلة المستقبل العربي،العدد 388.
- كوردمان ، انتوني (2007) ، تطور قوات العراق وتحدي الحرب الأهلية، مجلة المستقبل العربي، العدد 335.
- كوردمان، انتوني وراموس، خوسيه (2008). الصدر وجيش المهدي، مجلة المستقبل العربي، العدد 355.
- لاوسون، انثيا و هالفورد، ستيوارت (2004).اشعال نار الشك: التحالف و مليارات النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 306 .
- محمد، محمد عبد الله (2005) . قراءات في أيديولوجيا النظام السياسي الإيراني ، مجلة اراء حول الخليج ، العدد 14 .
- مسعد ، نيفين (2009) .إيران : إلى أين؟ ، مجلة المستقبل العربي، العدد 365.
- الهزاط ، محمد (2003) . الحرب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي ، العدد 290.

ثالثاً : الوثائق والتقارير :

- منظمة العفو الدولية (2006) . الاعتقال والتعذيب في العراق بعد احداث ابوغريب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 326 .
- شبكة رصد حقوق الانسان في العراق (2006) . جرائم الحرب المرتكبة ضد الانسانية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 328.
- تقرير اللجنة المستقلة بشأن قوت الامن العراقية (2007) حول "قوات الامن العراقية". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344 .
- احمد السيد النجاشي (2006). تقرير الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام .

رابعاً : الصحف والمجلات والأخبار الالكترونية :

- موقع البيان (25 يونيو 2011) واشنطن تحذر من ميليشيا إيرانية في العراق، .www.albayan.ae
- جريدة الشرق الاوسط (2010/3/4). العدد 11419، في www.aawsat.com، (2011/6/25).
- موقع جريدة الشرق الاوسط (2008/8/15) العدد 10853 .www.aawsat.com
- موقع جريدة الشرق الاوسط (2011/6/3) . إيران والقاعدة ، العدد 11875، .www.aawsat.com
- جريدة الشرق الاوسط (2009/2/12) العدد 11034 .www.aawsat.com
- جريدة الشرق الاوسط (2009/7/19) العدد 11191 .www.aawsat.com
- جريدة الشرق الاوسط (2009/12/24) العدد 11349 .www.aawsat.com
- جريدة الشرق الاوسط (2010/8/20) العدد 11588 .www.aawsat.com
- جريدة الشرق الاوسط (2010/12/3) العدد 11693 .www.aawsat.com
- موقع الجزيرة (2010/4/25) .www.aljazeera.net
- موقع الجزيرة (2010/4/28) .www.aljazeera.net
- موقع الجزيرة (2004/10/3) ، في (1) .www.aljazeera.net .(2011/7/1)
- موقع الجزيرة (2006/12/23) ، في (2) .www.aljazeera.net .(2011/7/2)
- موقع الجزيرة (2007/5/12) ، في (3) .www.aljazeera.net .(2011/7/3)
- موقع جريدة الغد (2011/3/31) ، في (4) .www.alghad.com .(2011/7/2)
- جريدة نيويورك تايمز (2007/3/17) .www.nytimes.com .(2011/6/20)
- موقع العربية (2010/10/17) .www.alarabyia.net .(2011/6/18)

خامساً : م الواقع المقالات الالكترونية:

- عيساوي، سهيل (2007/7/4) .www.sohelisawi.maktoobblog.com
- في (10) .(2011/6/10)
- راشد، سامح (2011/4/27) . إيران تسعى إلى مد اذرعها في الخليج .www.tayyarcanada.org .(2011/6/6) في (6)

- بایمان، دانیل (2007/2/23). أهداف إيران الحقيقة في العراق، www.alittihad.ae/wajhatdetails
- علي، أحمد و نايت، مايك و ايزنشتات، مايك (2011/5/17). إيران قلقة من ظهور دور إقليمي ل العراق يتمسك بعلاقة وطيدة مع أمريكا، موقع صوت العراق الحر، www.freeiraqvoice.com.
- موقع السوسة (2007). www.assawsana.com ، في (2011/6/14).
- نبيل، أسامة (2010/3/4). إنتخابات العراق بين مطرقة إيران وسندان أمريكا، موقع العرب اون لاين، www.alarabonline.org ، في (2011/6/15).
- تيسلول، سيمون (2010/6/16). إيران قد تكون الرابح الأكبر في إنتخابات العراق، صحيفة الجارديان، www.aliraqnews.com ، في (2011/6/17).
- العيدي، أميرة اسماعيل (2009/3/25). موقف إيران من الإتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، موقع صوت الوطن .(2011/6/16). في(www.alwatanvoice.com)
- هاشمي، حسن (2008/10/28). الإتفاقية الأمنية والمجموعات العراقية وسياسة إيران، موقع الحوار المتمدن، العدد 2448 ، www.ahewar.org
- ادريس، محمد السعيد (2008). إيران والإتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية، www.alrased.net ، في (2011/6/20).
- غانم، إبراهيم الديومي (ب.ت). الرؤيا التركية الإيرانية للإتفاقية الأمنية في العراق، www.airssforum.com ، في (2011/7/4).
- الديوان، جواد (2008/10/21). الحرب الأهلية في العراق، العدد: 2441، موقع الحوار المتمدن www.ahewar.org . في (2011/6/25)
- قطيشات، ياسر (2011/2/5) . الأمن الوطني الأردني والإستقرار في الشرق الأوسط، موقع الحوار المتمدن، العدد 3268 www.ahewar.org
- ماريسا، سوليفان كوكرين (2009/8/4). إيران: القوة الناعمة في العراق، www.translate.google.jo.com .
- العطية ، غسان (2010) .ابعاد العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيران، موقع الجزيرة .(2011/7/8) (www.aljazeera.net) (2010/4/26)
- السامرائي، امنية (2010/7/15) . تهريب النفط العراقي إلى إيران، www.baghdadch.tv .(2011/7/8). في(www.baghdadch.tv)

- الروسان، محمد احمد (2011/4/17). إتفاق أمريكي عراقي سري بتمديد الإنقافية الأمنية، www.iwffo.org . في (9/7/2011)
- مهدي، اسامة (2011/7/6). نشاطات طهران الإقتصادية في العراق غطاء لتدخلها بشؤونه، موقع ايلاف، www.elaph.com . في (10/7/2011)
- أبو طالب، حسن (1991). الغزو العراقي للكويت وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، www.digital.ahram.org ، في (20/5/2011).

سادساً : المواقع الالكترونية :

- موقع ميدل ايست اونلاين (6/7/2011) .www.middle-east-online.com . في (9/7/2011).
- موقع رويتز- عربي (2011/7/6) .www.ara.reuters.com . في (8/7/2011).
- موقع المجلة (2010/1/8) ، www.majalla.com . في (9/7/2011).
- موقع الاسلام اليوم (2009/12/24) .www.islamtoday.net .
- موقع ايلاف (2011/7/6) ، www.elaph.com . في (10/7/2011).
- موقع السومرية نيوز (2011/7/6) .www.alsumarianews.tv.com . في (10/7/2011).
- موقع الجوار (28/6/2011) .www.Aljewar.org .
- الحوار المتمدن (13/5/2010) . المشاهد المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق، العدد 3003 .www.ahewar.org .
- مستقبل العلاقات الإقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق، LeilaNicolas (31/8/2010) .www.leilanrbany.wordpress.com .
- موقع إذاعة العراق الحر (31/8/2009) .www.iraqhurr.org . في (1/7/2011).
- موقع المحيط (6/6/2008) .www.moheet.com . ، في (19/6/2011).
- الرائد نت (18/6/2011) .www.al-raeed.net/news . في (28/2/2010).
- موقع CNN (11/4/2010) .www.arabic.cnn.com . ، في (19/6/2011).
- موقع مكتب اعلام اتحاد الوطني الكردستاني (31/3/2010) .www.PUKmedia.com .
- موقع دُرر العراق (10/6/2011) .www.dorar-aliraq.net . ، في (22/9/2010).
- موقعالتاريخ (17/5/2011) .www.eltareekh.com . ، في (17/4/2010).

- موقع التاريخ (2010/4/17). التطور التاريخي لمشكلة الحدود العراقية الإيرانية في شط العرب 1847–1975 ، موقع التاريخ، في (2011/5/17). www.eltareekh.com
- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، في تاريخ (2011/5/10)، www.wikipedia.com

سابعاً : الرسائل الجامعية :

- الخالدي ، حمد عدنان (2007) . التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن الخليج العربي . رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية، عمان،الأردن .

ثامناً : المراجع الأجنبية :

A. *books :*

- Abdulghani, Jasim (1984). **Iraq and Iran: The years of crisis**, London, Croom Helm.
- Hiro, Dilip (2001), **Neighbors not Friends : Iraq and Iran after the Gulf Wars**, London, Rutledge .
- Al-Suwaidi, Jamal (1996). **Iran and the Gulf a Search for Stability**, Abu Dhabi, The Emirates Center for Strategic Studies and Research.

B. *Periodicals :*

- Khalilzad, Zalmay (2010). **Afghanistan and Iraq: Taking Stock**, Journal of Democracy.
- Katzman, Kenneth (2010) . **Iran – Iraq Relations**. Congressional Research Service, (www.crs.gov).
- Katzman, Kenneth (2010). **Iraq: Politics, Elections, and Benchmarks**. Congressional Research Service, (www.crs.gov).
- Wellman, Ariel Farrar, Robert Frasco (2010). **Iraq–Iran Foreign Relations**, (<http://www.irantracker.org/foreign-relations>) .
- **Graham**, Hugh (2004, 8). Iran's Great Game, **Politics** magazine.